المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها

الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب:

عايض علي عبدالله الأسمري

الرقم الجامعي (٤٣٤٨٨٢٦٤)

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الحميد عبد الواحد

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هذا بحث بعنوان: "الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري" تظهـــر قيمتـــه في اعتماده على ركنين عظيمين:

الركن الأول: موضوع الجملة العربية. والركن الثاني: نحاة القرن الرابع الهجري. وقد هدف البحث إلى جمع ما يتعلق بموضوع الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري، ومن ثم دراستها، وبيان ما لهؤلاء العلماء من سبق ومكانة في دراسة هذا الموضوع.

وقد استوى البحث في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومقفاة بخاتمة وفهارس. تحدثت في المقدمة عن قيمة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج الدراسة المتبع..

وكان الفصل الأول بعنوان: مفهوم الجملة مصطلحها وتعريفاتها عند نحـــاة القـــرن الرابع الهجري، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث.

وأما الفصل الثاني فكان بعنوان: طبيعة الجملة ومكوناتها واستقلاليتها وأنواعها، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث.

والفصل الثالث وعنوانه: دراسة مجملة للجملة في العربية عند نحاة القـــرن الرابـــع الهجري، وقد كان من أهم نتائجه أن آراء سيبويه – رحمه الله – كانت راجحة في أكثـــر التعقيبات، وأن النحاة من بعده قد اعتمدوا على توجيهاته أكبر اعتماد.

Study Abstract

This research entitled:
" The Arabic Phrase By The Fourth Century Of Hijra's Linguistics "

It's value depends on two great pillars:

The first pillar: The topic of Arabic phrase.

The second pillar: The Fourth century of Hijra's Linguistics.

The research aimed to collect every attachments about the topic of Arabic phrase by the fourth century of Hijra's Linguistics, then Study them and explain the position and precedence of these scholars in the study of this topic.

The research was summarized in three chapters forwarded by introduction, preface then ended by conclusion and indexes.

I talked about the value of the topic in the introduction, the reasons of choosing it and the followed study method.

The first chapter entitled: the concept of the phrase and it's definitions by the Linguistics of the fourth century of Hijra which included three researches.

The second chapter entitled: the nature of the phrase, components, independence and types which included three researches.

The third chapter entitled: summarized study of the phrase in Arabic by the Linguistics of the fourth century of Hijra
that were most important conclusions taken from Cebaway's opinions which were predominant in most commentaries and the Linguistics after him depended his directions mostly.

الإهـــداء□

- إلى روح أبي الحبيب الذي كان لنا الأنس والسرور والبهجة والنور، فكـــم شنف أسماعنا بصالح دعائه، وآنسنا بحنانه وعطفه وحبه، تمنيت أن يرى ثمـــار هذا العمل في حياته، ولكن أجل الله إذا جاء لا يستأخر ولا يستقدم، أسأل الله له العفو والمغفرة وأن يتزل على قبره شآبيب رحماته.
- إلى أمي الغالية التي بذلت في حسن تربيتنا الغالي والرخيص، وشجعتنا علـــى العلم والمثابرة فيه، فجزاها الله خيراً، وأمد في عمرها على طاعتـــه، وأســـبغ عليها لباس الصحة والعافية.
- إلى من تحملت كثرة الأشغال والأعباء، ورعاية الأولاد، الصـــابرة المعينـــة، والمرأة الصالحة الوفية، زوجي الفاضلة أم علي.
- إلى فلذات كبدي أولادي الأعزاء.
- إلى أخواتي وإخواني الأوفياء، وأقربائي الفضلاء، وأصهاري النبلاء، وأساتذتي الأجلاء، وطلابي وزملائي الشرفاء...
- اليهم جميعاً أهدي عملي.

□

الشكر والتقدير

وبعد... فأحمد الله تعالى وأشكره على ما أسبغ عليّ من آلائه العظام، من إتمـــام هـــذا البحث وإكماله، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

وأزمّة الشكر والثناء تتوجه تلقاء من طوقني بحلمه وعطفه ورعايته، مـــن لا يَمَـــلُّ ولا يُمَلُّ، فلا ألقاه إلا متهللاً سمحاً، سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالحميد بن عبدالواحد النوري، حفظه الله ورعاه، الذي تفضّل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة وسددني وأفادني أيّما إفادة، فأسأل الله تعالى أن يجزيه خيراً، ويمتعه بالصحة والعافية ويجعله ذخـــراً لخدمـــة لغـــة القرآن.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها، وعلى رأسها عميدها سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن ناصر القرني، وسعادة رئيس دراســـاتها العليا الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن عيسى مسملي.

والشكر موصول كذلك لكل من مد لي يد العون من داخل الجامعة وخارجها كمـــا أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى المناقشَيْن الفاضليْن لتفضّلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وقراءتها وتسديدها.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع بـــه. فقـــد حرصت على خراجه في أكمل صورة، وأبهى حلة، فإن كان كذلك فبفضل الله وحده، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، غير أني حاولت الإحسان قدر الإمكان، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه الباحث

عايض بن علي بن عبدالله الأسمري

المقدمـــــة

تعدُّ اللغة من أهمّ الظواهر الاجتماعية التي يتميز بها البشـــر، فهـــي أداة للتواصـــل، وسجل للحضارات والثقافات، تربط بين الأفراد والجماعات والأجيال المتعاقبـــة برباطٍ وثيق وقوي له طابعه المميز والخاص.

واللغة شبكة من العلاقات التركيبيَّة على المستوى الصوتي في تأليف الأصوات، وعلى المستوى الصرفي في تأليف الوحدات الصرفية، وعلـــى المســـتوى التـــركيبي في تـــأليف الكلمات.

ولذلك يعتبر التحليل التركيبي هو الحلقة الثالثة في سلسلة تحليل اللغة.

وإذا كانت الوحدة الصوتية هي مادة التحليل الصوتي، والوحدة الصرفية هي مـــادة التحليل الصرفي، فإنّ الجملة هي أساس التحليل التركيبي.

فالجملة هي القاعدة الأساسيَّة التي ينطلق منها البناء اللغوي، وهي أوّل العقد الـــتي يتوقف عليها كل نسيج لغوي في إحكام العبارة، وهي المِرْقَاة لمدارج القول.

وعليه فليس غريبا أن يبحث القدامى في الجملة ويدركوا قيمتها في اللغـــة، وذلـــك لأهميتها في إظهار المعنى الذي يعدُّ العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة، وهو مـــا دفـــع العلماء إلى التوسع والاستفاضة في دراستها.

ويعدُّ البحث في الجملة عند علماء النحو في القرن الرابع الهجري، جزء من سلســـلة دراسة الجملة منذ نشأة علم النحو حتى عصرنا هذا.

وعلى الرغم من أن أول كتاب وصل إلينا في علم النحو هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـــ) فإننا لا نلاحظ عنده لفظة الجملة منصوصا عليها، لكنه ذكر في أول الكتاب الكلام

على مجاري الكلم[1] ووزع تلك المجاري على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ومجزوم فعل المضارع، ولكن نجد عنده إشارة تدل على الجملة بقسميها (الاسمية والفعلية) عنـــد ذكره باب (المسند والمسند إليه) حيث قال في بيانهما: "وهما ما لا يُغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[2]، ثم بيّن أقسام ذلك بقوله: "فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه. وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و (هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يـــذهب عبـــد الله)، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[3].

ومع أننا نفهم من هذا إشارته إلى الجملة بقسميها: الاسمية والفعلية، لكنه لم يتوســـع فيهما، ولا في بيان طرق تركيب الجمل الأخرى، وكذلك لم يتوسع النحاة بعده حـــتى جاء ذكر مصطلح الجملة صريحًا عند ابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـــ)، فقد استخدم ابن السراج مصطلح "الجمل المفيدة"، حيث يقول: "والجمل المفيدة على ضربين: إمـــا فعـــل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، وأما الجملة المركبة.. فنحو زيد ضربته... وزيد أبوه منطلق"[4]

وتبعه من بعده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ) في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية حيث قال: "اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيـــد أخـــوك. وعمرو ذاهب. والفعل مع الاسم نحو: قام زيد. وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين، فيكون كلامًا. وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وإنّ زيد أخـــوك.

(١) كتاب سيبويه ١٣/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٣/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٣/١.

(٤) الأصول في النحو (١/ ٦٤).

وما عمرو منطلقًا. وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم. كما دخل على الجملـــة المركبة من الاسمين"[1].

وأتى بعد ذلك أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ه) فتحدث عن الجملة في كتابه (الخصائص) فقال: "الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها..."[2].

ونظرًا لأهمية الجملة في العربية، فقد اخترت أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير بعنوان: "**الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري**"

□

(١) المسائل العسكريات في النحو العربي (ص: ٦٣).

(٢) الخصائص (١/ ٣٣).

أسباب اختيار الموضوع

وتكمن أسباب اختياري موضوع «الجملة العربية عند نحاة القرن الرابـــع الهجـــري» ليكون موضوعي الذي أتقدم به لنيل درجة الماجستير في النقاط التالية:

١- تعتبر الجملة هي أساس التحليل التركيبي في تأليف الكلمات، والقاعدة الأساســيَّة التي ينطلق منها البناء اللغوي.

٢- إظهار المعنى هو العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة، مما دفع العلماء إلى التوسع والاستفاضة في دراستها.

٣- يعدُّ البحث في الجملة عند علماء النحو في القرن الرابع الهجري، جزء من سلسلة دراسة الجملة منذ نشأة علم النحو حتى عصرنا هذا.

٤- لفظ (الجملة) بمعناه عند علماء النحو المتأخرين لم يظهر صريحًا جليًّا وتتّضح معالمه إلا في حدود القرن الرابع وكان قبل ذلك يشار إليه بغير تصريح، لذلك تعتبر دراسة الجملة العربية في القرن الرابع دراسة تأريخية لمصطلح (الجملة) في العربية.

أهداف البحث

ويهدف البحث إلى مجموعة من الأمور يأمل في ثناياه إلى تحقيقها منها:

١- إعادة إنتاج الجملة عند نحاة القرن الرابع الهجري في ضـــوء تحديـــدهم المفهـــومي وإشارتهم الدلالية.

٢- توثيق الكلام عن مبحث الجملة عند نحاة القرن الرابع، مفهوماً ووظـــائف وأنواعـــاً ومعايير.

٣- الكشف عن مظاهر التأليف، ومباني التنظيم الذي يفرزه استعمال مصطلح الجملـــة، والمدى الذي يتحرك في ضوئه هذا المصطلح في بناء المنظومة النحوية.

٤- تسليط الضوء على الجملة العربية من بعد تأريخي زمني فيكون البحث قراءةً واعيـــة لفكر النحاة في القرن الرابع الهجري في ضوء معطيات عصرهم ومفرزات دهـــرهم، وهي دراسة تبتغي كشف اللثام عن التراث العربي الذي خدم الأمة بثقافتها الإسلامية أجيالاً طويلة.

مشكلة البحث

أما عن المشكلات التي يسعى البحث إلى الإجابة عنها، فتكمن في الأمور التالية:

١- متى بدأ مصطلح الجملة بالظهور؟

٢- كيف كانت ملامح الجملة في القرن الرابع الهجري؟

٣- ما الذي اضافه نحاه القرن الرابع إلى مفهوم الجملة؟

٤- ما مكونات الجملة كما يراها نحاة القرن الرابع الهجري؟

٥- ما هي أنواع الجمل عند نحاة القرن الرابع الهجري؟

٦- ما هي أنواع الجمل عند نحاة القرن الرابع الهجري؟

٧- ما هي منطلقات نحاة القرن الرابع الهجري في تقسيمهم لأنواع الجمل؟

٨- ما هي الخطوط العامة في تحليل الجملة (الإعراب) عند نحاة القرن الرابع الهجري؟

منهج البحث

ولما كانت الدراسة تتعلق بموضوع محدد انطلاقاً من تراث مرحلة تاريخية محددة لها بداية ونهاية، فإن المنهج الأنسب هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بالإحاطة بكل النصوص المرتبطة بالمصادر التي تنتمي لها المرحلة، وتصنيف هذه النصوص حسب موضوعاتها واستثمارها في السياق المناسب لها، وهذا لا يلغي الانفتاح على المنهج التاريخي أداة مساعدة، لأن الرحلة التي ندرسها ممتدة نسبياً، ومن المنتظر أن تعرف فيها القضايا والمفاهيم والمسائل ضرباً من التطور بشتى الأسباب والدوافع.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجملة في النحو العربي عموما.

المبحث الثاني: أهمية البحث في الجملة.

المبحث الثالث: بداية نشأة مصطلح "الجملة" في العربية وتاريخ ظهوره.

المبحث الأول: الجملة في النحو العربي عموما.

النحو وعلوم العربية عامّة بدأت بالتصنيف من البسائط إلى المركّبات[1]، واللغة شبكة من العلاقات التركيبيَّة، ولذلك يعتبر التحليل التركيبي هو الحلقة الثالثة في سلسلة تحليل اللغة، والجملة هي أساس التحليل التركيبي.

فالجملة هي القاعدة الأساسيَّة التي ينطلق منها البناء اللغوي، وهي أوّل العقد التي يتوقف عليها كل نسيج لغوي في إحكام العبارة، وهي المِرْقَاة لمدارج القول.

وعليه فليس غريبا أن يبحث القدامى في الجملة ويدركوا قيمتها في اللغة، وذلك لأهميتها في إظهار المعنى الذي يعدُّ العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة، وهو ما دفع العلماء إلى التوسع والاستفاضة في دراستها.

وعلى الرغم من أن أول كتاب وصل إلينا في علم النحو هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) فإننا لا نلاحظ عنده لفظة الجملة منصوصا عليها، لكنه ذكر في أول الكتاب الكلام على مجاري الكلم[2] ووزع تلك المجاري على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ومجزوم فعل المضارع، ولكن نجد عنده إشارة تدل على الجملة بقسميها (الاسمية والفعلية) عند ذكره باب (المسند والمسند إليه) حيث قال في بيانهما: "وهما ما لا يُغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[3]، ثم بيّن أقسام ذلك بقوله: "فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه. وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و (هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبد الله)، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[4].

ومع أننا نفهم من هذا إشارته إلى الجملة بقسميها: الاسمية والفعلية، لكنه لم يتوسع فيهما، ولا في بيان طرق تركيب الجمل الأخرى، وكذلك لم يتوسع النحاة بعده حتى جاء ذكر مصطلح الجملة صريحًا عند ابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، فقد استخدم ابن السراج مصطلح "الجمل المفيدة"، حيث يقول: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما

---

(١) علم الدلالة العربي: ٣٣.

(٢) كتاب سيبويه ١/١٣.

(٣) المصدر نفسه ١/٢٣.

(٤) المصدر نفسه ١/٢٣.

مبتدأ وخبر، وأما الجملة المركبة.. فنحو زيد ضربته... وزيد أبوه منطلق"[١]

وتبعه من بعده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية حيث قال: "اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيد أخوك. وعمرو ذاهب. والفعل مع الاسم نحو: قام زيد. وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين، فيكون كلامًا. وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وإنّ زيد أخوك. وما عمرو منطلقًا. وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم. كما دخل على الجملة المركبة من الاسمين"[٢].

وأتى بعد ذلك أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ه) فتحدث عن الجملة في كتابه (الخصائص) فقال: "الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها..."[٣].

وتناول اللغة عمومًا له جانبان: الدرس والاستعمال، فالدرس يعمد إلى التجريد والافتراض عند عدم وجود ما يقابلها في الاستعمال، أما الأخير فإنّه لا يتّفق مع التناول الافتراضي للغة[٤]. فسيبويه بدأ بدراسة النحو بأمثلة مصنوعة، وعنه أخذ النحاة بهذه الطريقة، وأهمّ ما تمتاز به أمثلته[٥]:

١- السهولة والوضوح.

٢- القصر، فأغلب أمثلته قصيرة.

٣- بعدها عن التكلّف والاصطناع.

٤- خلوّها من الكلام الغريب.

فاللجوء إلى أمثلة افتراضية في دراسة النحو لم يكن إلاّ تذليلاً للغة وجعل تناولها سهلاً وميسوراً[٦]. وليس هذا سمة للدرس النحوي حسب، بل لقد رأى اللغوي

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٦٤).

(٢) المسائل العسكريات في النحو العربي (ص: ٦٣).

(٣) الخصائص (١/ ٣٣).

(٤) النص والخطاب والإجراء، مقدمة المترجم: ٣-٤.

(٥) التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمد سلمان: ١٩٠.

(٦) مدخل في اللسانيات: ٣٤.

بلومفيلد اللجوء إلى الطريقة الافتراضية في البحث على الرغم من أنّ أتباعه الوصفيين لم يلتزموا بذلك[1]. وهذا عين ما يراه جومسكي من (أنّ اللغة نظام معقّد جدّاً، ومن الواضح أنّ أيّة محاولة لتقديم وصف مباشر لمجموعة المتواليات القواعدية سيؤدي إلى نظام معقّد جدّاً تكون الفائدة منها محدودة)[2].

ويمكن القول إنّ المركبات إمّا تامّة أو ناقصة، والتامة إمّا إسنادية كالجمل الاسمية أو الفعلية ...إلخ، أو غير إسنادية كالنداء والتعجب ...إلخ، أمّا المركبات التقييدية فهي إمّا إسنادية ونقصد بالإسنادية توظيف الجملة كالجملة الخبر والجملة النعتية ...إلخ، أو غير إسنادية كمركّب شبه الجملة والمركّب الإضافي ...إلخ. هذا على الصعيد النظري، أمّا على الصعيد العملي بحكم المنهج فإنّنا سندمج بين التقسيمين، بين (الفائدة التامة/ الجمل) وبين الفائدة الناقصة (المركبات التقييدية)، فالجملة إمّا بسيطة وهي ما لم تتضمّن أيّاً من المركبات التقييدية سواءً كانت إسنادية أو غير إسنادية وهذا موضوع القسم الثاني من هذا الفصل، أو أن تكون الجملة معقّدة وهي ما تضمّنت إحدى المركبات التقييدية ، يتناول الفصل الثاني المركبات التقييدية (غير الاسنادية)، ويتناول الفصل الثالث توظيف الجملة[3]أي الجملة التي تتضمّن مركباً تقييدياً إسنادياً.

وقد جاء في المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):"...فإن قلت: إذا كانت الجملة تقع خبراً للمبتدأ كما يقع المفرد خبراً له، فمن أين قلتم إن الأصل للمفرد والجملة واقعة في موضعه؟ وهلا كانت الجملة كالمفرد في أنها أصل فيمتنع في الجملة ما يمتنع في المفرد؟

قيل: المفرد هو الأصل؛ لأنه الأول والجملة منه تُرَكَّبُ، فالمفرد الأول.

ويدلك أيضاً على أن المفرد الأول في هذا الموضع خاصة دون الجملة أن المبتدأ والخبر في المعنى كالفعل والفاعل في أن كل جملة جزءان: أحدهما حديث والآخر مُحدث عنه، فكما أن الفعل أحد الجزءين من الجملة التي هي الفعل والفاعل وهو مفرد غير جملة، فكذلك خبر

(١) فهم اللغة: ٣٨.

(٢) البنى النحوية: ٢٥.

(٣) كما يتناول اشتقاقات متفرقة كما مرّ ذلك في المقدمة.

المبتدأ الذي هو بجزءيه ينبغي أن يكون مفرداً غير جملة"[1].

وقال ابو علي الفارسي كذلك:" ويدُلُّك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه، فكما لا يكون المبتدأ المحدَّثُ عنه إلا مفردًا، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشدّ امتناعًا لشدة اتصاله بالفعل، وما يَلزم من إضْماره فيه، وليس ذلك في المبتدأ"[2].

وقال أبو سعيد السيرافي (توفي ٣٦٨هـ): "فهذه الأربعة التي ذكرناها داخلة في باب المسند والمسند إليه؛ لأن كل واحد من الاسم والخبر، محتاج إلى الآخر؛ فلذلك جعل سيبويه "كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق"، بمنزلة المبتدأ والخبر، وأدخله في جملة ما انعقد عليه الباب[3].

(١) المسائل البصريات (١/ ٢١١).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٧).

(٣) شرح كتاب سيبويه (١/ ١٧٥).

المبحث الثاني: أهمية البحث في الجملة.

دراسة الجملة لها أهميتها الخاصّة لا لأنّها موضوع علم النحو حسب، بل لإنّه لا تفكير دون جمل. وهذا ما يؤكده المنطقيون الوضعيون، إذ يرى فتجنشتاين أنّ قول (تفاحة) ليس بفكرة، وقول(حمراء) ليس بفكرة أيضاً، أمّا قول (تفاحة حمراء) فوحدة فكرية لأنّها تعبير عن حكم قد يصيب وقد يخطيء، فالمدركات المفردة لا تصنع معرفة، أو لا تصنع فكرة واحدة التي هي وحدة التفكير، فالجملة إذن وحدة التفكير، وهذا ما يصوغه فندريس في عبارة موجزة فيقول:(نحن نفكر بجمل)[1]، فالتفكير بالوردة لا يكون بالوردة وحدها لذاتها بل لا بدّ أن يكون مع شيء منها كأن يكون لونها أو عطرها أو رمزها ...الخ، فعند ذلك تترابط المفردات، كلمة وردة مع كلمة لون مثلاً، فعندئذٍ تتكون فكرة بسيطة، وهي(للوردةِ لونٌ) فتنشأ جملة (للوردةِ لونٌ) وهكذا، إذن التفكير لا يكون بمفردات، بل بمفردات مترابطة بعلاقة إسناد وهي الأفكار، وهذه مسألة لا تتوضح بشكلّ وافٍ إلاّ بتحليل فلسفي للغة. وهنا نستشهد بنصّ ملائم للغاية للغزالي يقول فيه: «اعلم أنّ المراتب فيما نقصد أربع، واللفظ في الرتبة الثالثة، فإنّ للشيء وجوداً في الأعيان، ثمّ في الأذهان، ثمّ في الألفاظ، ثم في الكتابة»[2]. وهكذا تتدرج العلاقة بين العالم الطبيعي إلى اللغة بوصفها مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، بتوسط الأفكار أو الصورة الذهنية[3].

---

(١) اللغة:١٠٤، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس النحوي: ٢٥.

(٢) معيار العلم: ٣٥-٣٦، وينظر النص وتفاصيل أخرى في: علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، فايزالداية: ١٧-١٤.

(٣) البنى النحوية: ١٧.

المبحث الثالث: بداية نشأة مصطلح "الجملة" في العربية وتاريخ ظهوره.

على الرغم من أن أول كتاب وصل إلينا في علم النحو هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـــ) فإننا لا نلاحظ عنده لفظة الجملة منصوصا عليها، لكنه ذكر في أول الكتاب الكلام على مجاري الكلم[١] ووزع تلك المجاري على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ومجزوم فعل المضارع، ولكن نجد عنده إشارة تدل على الجملة بقسميها (الاسمية والفعلية) عند ذكره باب (المسند والمسند إليه) حيث قال في بيانهما: "وهما ما لا يُغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[٢]، ثم بيّن أقسام ذلك بقوله: "فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه. وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و (هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبد الله)، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[٣]،

إذًا فلم يعَرّف سيبويه (ت ٥١٨٠) الجملة، ولا وردت في كتابه مصطلحا، وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي[٤]، وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الجملة عند سيبويه تنتهي بالسكوت أو إمكان انقطاع الكلام[٥].

وقد استطاع ابن جني (ت ٥٣٩٢) أن يستنبط تعريفا محددا للكلام عند سيبويه وأن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلا بمعناه[٦]، ولكن سيبويه لم يذكر هذا صراحة بل فهم من كلامه استنباطا.

وبحلول القرن الرابع دخل مصطلح الجملة مرحلة النضج والابتكار؛ فقد جاء ذكر مصطلح الجملة صريحًا عند ابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـــ)، فقد استخدم ابن السراج مصطلح "الجمل المفيدة"، حيث يقول: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ

---

(١) كتاب سيبويه ١/١٣.

(٢) المصدر نفسه ١/٢٣.

(٣) المصدر نفسه ١/٢٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: الكتاب (٣/١١٩، ٢٠٨).

(٥) انظر: د. نحلة، الجملة في اللغة العربية، ص ١٨.

(٦) الخصائص (١/ ١٨).

وخبر، وأما الجملة المركبة.. فنحو زيد ضربته... وزيد أبوه منطلق"[1].

وتبعه من بعده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ) في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية حيث قال: "اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيد أخوك. وعمرو ذاهب. والفعل مع الاسم نحو: قام زيد. وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين، فيكون كلامًا. وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وإنّ زيد أخوك. وما عمرو منطلقًا. وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم. كما دخل على الجملة المركبة من الاسمين"[2].

وأتى بعد ذلك أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ه) فتحدث عن الجملة في كتابه (الخصائص) فقال: "الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها..."[3].

(١) الأصول في النحو (١/ ٦٤).

(٢) المسائل العسكريات في النحو العربي (ص: ٦٣).

(٣) الخصائص (١/ ٣٣).

الفصل الأول

مفهوم الجملة ومصطلحها وتعريفاتها عند نحاة القرن الرابع الهجري، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الجملة.

المبحث الثاني: مصطلح الجملة.

المبحث الثالث: تعريفات الجملة، والفرق بينها وبين الكلام.

المبحث الأول: مفهوم الجملة:

إنّ الناظر إلى مؤلفات نحاة القرن الرابع الهجري يلحظ أمرين بارزين فيما يخص موضوع الجملة العربية:

الأول: عدم وجود أبواب تنفرد بدراسة الجملة العربية، وتناول قضاياها، وتعرض لأحكامها، وتؤسس لقواعدها وتوضحها، وتبين أنواعها ووظائفها.

الثاني: اهتمام كبير بالجملة العربية بالبحث في أنماطها، وطرائق تأليفها، وصياغة أجزائها، مما يدلنا على وعي عالٍ بما تؤديه التراكيب النحوية، من وظائف لغوية ودلالات متنوعة بتغيير تشكل عناصر هذه التراكيب، وتعداد أنواع تكوينها، وعلاقة العناصر المكونة لها بعضها ببعض.

وذا أمر طبيعي في ذلك العصر المتقدم من عدم وضوح دلالة المصطلحات ودقة ضبط حدودها، لأن أي مصطلح علمي جديد لا يستقر ويعبر عن مضمونه إلا بعد أن يستقر ذلك العلم، وتشيع مصطلحاته وتثبت وتتابع الدراسات عليه، وتتعاهده بالاستعمال، فالمفهوم واضح والمصطلح غائب، فنجدهم استعملوا أكثر من مصطلح واحد للدلالة على معنى واحد. ومن ذلك الجملة في بدء التأليف النحوي، وسنحاول أن نقدم عرضاً لطبيعة تناول العلماء لهذا المصطلح.

١- استعمل سيبويه مصطلح (الجملة) مراداً به المعنى المعجمي وذلك في مواضع من كتابه، جاء كلها بمعنى الشيء الجامع لأفراده الضام لها، أو بمعنى خلاصة الشيء وإجماله المقابل للتفصيل، وهذا الاستخدام موافق لما جاء في المعجمات العربية من دلالة لغوية لمصطلح الجملة[1].

٢- نجد سيبويه استعاض عن هذا المصطلح بمصطلح (الكلام) ليعبر عن مفهوم اصطلاحي للجملة، إلا أنه لم تتبلور لديه معالم هذا المصطلح أو تستقر، وغاب عنه تحديد ملامح هذا المصطلح وتقنين حدوده، وإنما تنوع فهمه له وتعدد، ودليل ذلك أنه استعمل

(١) الكتاب: ٣٢/١، ٢١٧/١، ١١٩/٣، ١٦/٤.

مصطلح (الكلام) في مواضع أخرى من كتابه وهو يريد بها دلالات أخرى، مثل: اللغة أو الحديث، أي ما يتكلم به مطلقاً[١]، والنثر الذي هو مقابل الشعر[٢]، والنمط المتبع في نظام الكلام[٣]، وغير ذلك من المعاني.

ولعل هذه الدلات المختلفة من كتاب سيبويه لمصطلح الجملة هي من فتح الباب واسعاً أمام النحاة اللاحقين ليتأولوا كلام سيبويه، ويتعدد فهمهم لعباراته، فقد ذهب السيرافي إلى أن الكلام عند سيبويه هو: «ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض»[٤].

ونجد أبا علي الفارسي وقد فهم أن الكلام عند سيبويه ما كان مؤلفاً من الكلم، إذ قال: «فأما الكلام فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلفاً من هذه الكلم... فأوقع الكلام على المتألف»[٥].

ونرى ابن جني يذهب إلى أن الكلام عند سيبويه ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه... وذكر أيضاً أن الكلام عنده هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وهو بهذا أخرج الكلام مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك[٦].

ونقل عن علي بن عيسى الربعي: أن الكلام عند سيبويه قد يكون مفيداً وقد يكون غير مفيد مستدلاً على ذلك بكلامه في باب الاستقامة والإحالة من الكلام، حيث سمى الكلام محالاً.

٣- نضج مفهوم الجملة عند ابن السراج الذي يربط بين مفهوم الجملة ومعيار الإفادة

---

(١) الكتاب: ٢١/١.

(٢) الكتاب: ٢٦/١.

(٣) الكتاب: ٣١/١.

(٤) النكت في تفسير سيبويه: ٢٥٤/١.

(٥) الحجة في القراءات السبع وعللها: ٢٦/٢.

(٦) الخصائص: ٢٠/١.

فيقول: «والجمة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر»[1].

٤- يذهب السيرافي إلى أن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما، ثم تركب فيقترن بعضها ببعض، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها، وإن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه»[2]، فتمام الكلام لا يتم إلا بائتلاف الحكم فيه واقتران بعضها ببعض لتؤدي لذلك المعنى المستفاد وتتحقق الفائدة، لأن ما كانت فيه فائدة جاز الكلام به وحَسُنَ، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن.

٥- ويدخل مفهوم الجملة مرحلة جديدة عند أبي علي الفارسي حيث أفرد لها باباً في كتابه (المسائل العسكريات) تحت عنوان: «هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان ملاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل»[3]، تناول فيه تركيب الكلام وأقسامه وهو في ذلك كله يبرز معيار الائتلاف وتعلّق بالألفاظ بعضها ببعض وارتباطها مع قبلها»[4].

٦- ونرى ابن جني متأثراً بأبي علي الفارسي، فيعني بمصطلح الجملة مفهوماً وبناءاً ويلبسها حلة جديدة. ونرى مصطلح الجملة يبرز عنده وينضج، وأخذت حدوده تستقل وتمتاز بمفهوم واضح ومحدد، وحددت أركانها وقواعدها، وما يؤديه من وظائف إعرابية، وسنطرق عدة محاور تبين تفرد ابن جني عن سابقيه:

١- ذكر ابن جني مصطلح الجمة وما يرادفها مصطلح الكلام فيقول:

- «أما الجملة فهي كل كلام مفيد، مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل»[5].
- ويقول: «إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها،

---

(١) أصول النحو، ٦٤/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٦٤/٢.

(٣) العسكريات: ٨١.

(٤) العسكريات: ٨١، ٨٢.

(٥) اللمع في العربية: ٨١.

المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»[1].

- أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمل... »[2].
- «فالكلام... المفيد من هذه الألفاظ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه»[3].
- «الكلام كل ما استقل برأسه، أعني: الجملة المركبة، نحو: قام محمد وأبوك منطلق»[4].
- واصل تصور الجمل في هذا المعنى: أن تكون منفصلة قائمة برؤوسها».

ومن خلال هذه النصوص نستطيع أن نخرج بهذه الفوائد:

١- أن الإفادة شرط لتمام الجملة وتمام معناها.

٢- يُشترط للجملة الاستقلالية والاستغناء، فلابد للجملة أن تكون مستغنية بألفاظها عن غيرها.

٣- يتساوى عنده المصطلحين (الجملة) و(الكلام).

٤- اكتمال الجملة وتمام معناها يعود إلى المعنى واكتماله فكل لفظ جنيت منه ثمرة فهو كلام.

---

(١) الخصائص: ٣٣/١.

(٢) الخصائص: ١٨/١.

(٣) الخصائص: ٢٩/١.

(٤) المحتسب: ٣٩/١.

المبحث الثاني: مصطلح الجملة:

يحمل مصطلح الجملة مشاكل عديدة حتى نجد من الباحثين من يتحرّج من استعمالها بحكم العبء الثقيل الذي تحمله[1].

وفي دراسة مقارنة بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين يتوصل صاحبها إلى نتيجة مؤداها «أن علم اللغة الحديث لم يقدم الكثير إلى ما ذكره النحاة في هذه المسألة، وأن أكثر ما ذكره الألسنيون هو إعادة صياغة لمفاهيم قديمة بمصطلحات حديثة مع محاولة تعليل ذلك»[2]. إذ اتفق النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين على خمسة معايير تحددت على أساسها الجملة، وهذه المعايير هي:

١- النطق: إذ أن النحاة وكذلك علماء اللغة المحدثين اعتمدوا على اللفظ المنطوق وجعلوه أساساً، أمّا غيره من الوسائل التعبيرية فعدّوها أعراضاً مثل الخط.

٢- الإسناد: إذ لابد في أيّة جملة من عنصرين هما المسند إليه والمسند.

٣- القصد: أي أن الإنسان في الكلام لا يؤخذ به، ولا يعدّ جملة.

٤- الاستقامة الدلالية: إذ لا يعدّ جملة ما لا يستقيم دلاليّاً، فضلاً عن الاستقامة النحوية.

٥- حسن السكوت: وهو أن يقع الكلام بين سكتتين، وبينهما كلام مفيد.

وتحديد مفهوم الجملة يعتمد على ما ذُكر أعلاه، أي أنّ الجملة هي ما اتصفت بالصفات أعلاه، وهذا المفهوم الصفاتي المتعدّد للجملة يخرج كلّ ما لا ينطبق عليه هذه الصفات من نطاق الجمل فلا يعدّ جملة كلّ ما لا يتصف بهذه الصفات، مع ملاحظات أربع:

---

(١) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٣٣.

(٢) مفهوم الكلام المفيد بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين، طالب عبدالرحمن، مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد ٢٤، ١٩٩٢، ١٦٨، وينظر: تقويم الفكر النحوي عند المحدثين، سلمان عباس حسن، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ٢٠٧.

١- أن الجملة في مفهوم النظرية التحويلية هي كلّ ما تنتجه القواعد التحويلية[١]، وتنطبق عليها الصفات أعلاه.

٢- أنّه سيتم تمثيل العمليات الذهنية في إنتاج الجمل في كتابة بصرية، بمعنى أنّه لابدّ من تمثيل الكلام المنطوق في كتابة بصرية لأغراض علمية بحتة[٢].

٣- أنه ليس كل الجمل في اللغة العربية هي جمل إسنادية، فهناك جمل غير إسنادية مثل جمل التعجب والنداء.

٤- أنّ القواعد التحويلية لما كانت معرّضة لإنتاج جمل لا نحوية ثم تتحول إلى جمل نحوية بفعل التحويلات الإجبارية، فإنّ البحث سيعمد إلى تبيين الجمل اللانحوية في المراحل الاشتقاقية للجمل النحوية، ويبيّن كيفيّة دخول التحويلات الإجبارية عليها.

(١) قواعد تحويلية للغة العربية، ٣٣.

(٢) يذهب سوسير إلى أنّ الصوت والكتابة لا علاقة لهما باللغة فهما فقط أداتان تستخدمهما اللغة مواداً للتعبير عن نسفها، علم اللغة العام: ٤٢، ٣٧، دليل الناقد الأدبي، ميجان الرويلي وسعد الباغي: ٥٥.

المبحث الثالث: تعريفات الجملة، والفرق بينها وبين الكلام.

أولاً: تعريفات الجملة:

١- لم يكن قبل القرن الرابع يشار إلى تعريف الجملة صراحة، فلم يعرّف سيبويه (ت ١٨٠هـ) الجملة، ولا وردت في كتابه مصطلحاً، وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي[١]، وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الجملة عند سيبويه تنتهي بالسكوت أو إمكان انقطاع الكلام[٢]. وقد استطاع ابن جني (ت٣٩٢هـ) أن يستنبط تعريفاً محدداً للكلام عند سيبويه وأن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه[٣]، ولكن سيبويه لم يذكر هذا صراحة بل فهم من كلامه استنباطاً.

وبحلول القرن الرابع دخل مصطلح الجملة مرحلة النضج والابتكار، فلفظ (الجملة) بمعناه عند علماء النحو المتأخرين لم يظهر صريحاً جليّاً وتتّضح معالمه إلا في حدود القرن الرابع؛ لذلك تعتبر دراسة الجملة العربية في القرن الرابع دراسة تاريخية لمصطلح (الجملة) في العربية.

٢- كان لابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) دور مهم في تعريف الجملة وتحديد مصطلحها: فقد استخدم ابن السراج مصطلح "الجمل المفيدة"، حيث يقول: «والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، وأما الجملة المركبة.. فنحو: زيد ضربته... وزيد أبوه منطلق»[٤].

٣- قاد ابن جني اتجاهاً في مفهوم الجملة إذ يرى أن الكلام غير الجملة وأن الكلام جنس للجمل التوامّ: مفردها، ومثناها، ومجموها، كما أن القيام جنس للقومات: مفردها، ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام[٥].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الكتاب (١١٩/٣، ٢٠٨).

(٢) انظر: د. نحلة، الجملة في اللغة العربية، ص١٨.

(٣) الخصائص (١٨/١).

(٤) الأصول في النحو (٦٤/١).

(٥) الخصائص (٢٧/١).

وقد فصّل ابن جني الكلام في الجملة أكثر حيث قال: «وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه وهي على ضربين: جملة مركبة مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل ».

ولابد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبراً عن مبتدأ من ضمير يعود إليه منها، تقول: زيد قام أخوه، فزيد مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه وهي مركبة من فعل وفاعل، فالفعل قام والفاعل أخوه والهاء عائدة على زيد، ولولا هي لما صحت المسألة، وموضع الجملة، رفع بالمبتدأ.

وتقول: زيد أخوه منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه وهي مركبة من مبتدأ وخبر، والمبتدأ أخوه والخبر منطلق والهاء عائدة على زيد أيضاً.

ولو قلت زيد قام عمرو لم يجز؛ لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ، فإن قلت إليه أو معه أو نحو ذلك صحت المسألة لأجل الهاء العائدة»[1].

وقال أبو الحسن الرماني[2] (المتوفى: ٣٨٤هـ): «الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة»[3].

وبالنسبة لتعدّد تعريف الجملة، فيذكر جورج مونان، أنّ هناك حوالي مائتي تعريف للجملة، تعتمد على ثلاثة معايير منفردة أو متلازمة، ويضيف معياراً رابعاً وهي كالآتي:

١- المعيار الحدسي: إذ تعرف الجملة حدسياً على أنها الإحساس الحاصل بتعبيرها عن الفكرة كاملة.

٢- المعيار المنطقي: إذ تعرف الجملة على أنها القضية المنطقية المكوّنة من محمول وموضوع.

---

(١) اللمع في العربية لابن جني، ص٢٦.

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، أبو الحسن كان إماماً في العربية علامة في الأدب، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، من كتبه: التفسير، وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، ورسالة الحدود وغير ذلك، توفي سنة (٣٨٤هـ). ينظر: بغية الوعاة (١٩٨/٢)، وأبجد العلوم (٧٤/٣).

(٣) رسالة الحدود، ص٦٨.

٣- المعيار الصوتي: أي الوقوف، إذ يعتمد على أن الجملة تبدأ وتنتهي بالسكوت.

٤- المعيار الكتابي: وهو يدعو إلى العمل من خلال جملة مكتوبة فحسب لسهولة العمل.

نستنتج:

١- كثرة استعمال مصطلح الكلام بوصفه حاملاً للإسناد الأصلي مقصوداً لذاته، والجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً أم لا.

٢- كثرة استعمال مصطلح الجملة في الدراسات العربية الحديثة، لتعني ما كان يعنيه مصطلح الكلام عند النحاة الأوائل.

الفصل الثاني

طبيعة الجملة ومكوناتها واستقلاليتها وأنواعها، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طبيعة الجملة وطبيعة مكوناتها.

المبحث الثاني: استقلالية الجملة.

المبحث الثالث: أنواع الجملة.

المبحث الأول: طبيعة الجملة وطبيعة مكوناتها.

تنقسم الجملة العربية إلى قسمين رئيسين لكل منهما طبيعته ومكوناته وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية:

الجملة الاسميَّة عند النحويِّين الأوائل هي التي تتكوَّن من المسند إليه – الاسم –. والمسند قد يأتي اسمًا أو فعلاً، وإذا وقع المسند اسمًا فالغالب أن يكون وصفًا، نحو: "زيدٌ قائمٌ"[1]، ونحو قوله تعالى: ﴿واللهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ١٩/٢]، والمسند الفعل نحو: "زيدٌ قامَ"[2]، ونحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور ٤٥/٢٤].

والإسناد هو الرابط المعنويُّ الذي يربط جزأي الجملة الاسميَّة: المسند إليه والمسند. وقد فطن النحويُّون القدامى إلى أهمِّية هذا القانون اللغويّ، فيرى سيبويهِ أنَّ المسند والمسند إليه هما "ما لا يُغْني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك"[3]. أي أنَّ سيبويهِ يرى أنّ لا بدَّ للاسم الأوَّل (المبتدأ) من الثاني، أو الآخر على حسب تعبيره (الخبر)[4].

وقد أوضح ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) أهمِّية هذا الترابط اللغوي بين ركني الجملة الاسميَّة، وبيَّن حاجة كل طرف الماسَّة إلى وجود الطرف الآخر، إذ ذكر أنَّ المبتدأ "لا يكون كلاما تامًّا إلا بخبره"[5].

ومن ناحية الجانب التركيبيِّ الإسناديِّ يجب أن يُسْنَدَ إلى المبتدأ شيءٌ، وذلك بجعله "أولاً لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأوَّل، ومسندًا إليه"[6]، فيصير الخبر "كلّ ما أسندته إلى

١- مُغْني اللبيب: ٤٩٢.

٢- أوضح المسالك: ٢٤٦/١.

٣- الكتاب: ٢٣/١.

٤- الكتاب: ٢٣/١.

٥- الأصول: ٥٨/١.

٦- اللُّمَع في العربيَّة: ٢٧٢/١.

المبتدأ أو حدَّثت به عنه"[1]، فيكون خبر المبتدأ هو "الابتداء في المعنى".

وتفصيلاً لظاهرة الإسناد،فإنَّك إن ابتدأت بقولك: "زيدٌ"، فذِكْرُك له تنبيهٌ للسامع "ليتوقَّع ما تخبره به عنه"[2]. فإذا قلت: "منطلقٌ" أو ما أشبهه استقام الكلام "وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنَّه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له (زيد)، ولكنت قائلاً له: "رجل يقال له زيد"، فلمَّا كان يعرف زيدًا، ويجهل ما تخبره به عنه، أفدته الخبر، فصحَّ الكلام، لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قَرَنْتَها بما يصلُح حَدَثَ معنى، واستغنى الكلام.

وعلى هذا، فإنَّ جملة "زيدٌ منطلقٌ" تُعَدُّ جملة اسميَّة عند النحويِّين جميعًا، فالأوَّل مبتدأ، والثاني خبر. وأهمُّ شروطها أن يكون هذا المبتدأ معرفة، أو ما يقارب المعرفة من النكرات فلو قلت: رجل قائم أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئاً، ولو قلت: خير منك جاءني، أو صاحب لزيد عندي، جاز وإن كانتا نكرتين، وصار فيهما فائدة، لتقريبك إيّاهما من المعرفة. أمَّا الخبر في هذه الجملة فهو الابتداء في المعنى، ولعلهم استفادوا من كلام سيبويه: "واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[3].

وكان من الشروط التي اعتد بها ابن السراج الإفادة في الجملة العربية. يقول: واعلم أنك إذا قلت سيراً بزيد سيراً، فالوجه النصب في "سير" لأنك لم تفد بقولك "سيراً" شيئاً لم يكن في "سير" أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: "شديداً أو هيناً"، فالوجه الرفع لأنك لما نعتّه قربته من الأسناء وحدثت فيه فائدة لم تكن في سير..."[4].

١- المصدر نفسه: ٢٨٦/١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٦/٤.

٣- الكتاب: ١٢٧/٢.

٤- الأصول في النحو: ٨٠/١.

وقد عقد ابن جني باباً سمّاه (من اللازم) فإن لم يكن الفعل متعدياً لم يجز إلا أن تذكر الفاعل لئلا يكون الفعل حديثاً عن غير مُحدث عنه، وذلك نحو: قام زيدٌ وعقد عمرو، لا نقول أقيم ولا قعد، لما ذرك، فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كل واحد مقام الفاعل[1].

أمَّا جملة "زيدٌ قامَ" فقد اختلفوا في حقيقتها، فذهب البصريُّون إلى أنَّها اسميَّة مبتدؤها (زيد)، وخبرها الجملة الفعليَّة من الفعل (قام) وفاعله الضمير المستتر؛ وذلك لأنَّهم لا يقرُّون تقديم الفاعل على الفعل. يقول ابن السراج عن الفاعل: "لا يجوز أن يقدم على الفعل، إذا قلت: "قام زيدٌ" لا يجوز أن نقدم الفاعل فتقول: "زيدٌ قام" فترفع "زيد" بقام ويكون "قام" فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: "الزيدان قام، والزيدون قام" تريد: "قام الزيدان، وقام الزيدون"[2].

وقد فرَّق ابن جنِّي بين صورتي الفاعل الذي سبقه فعله والمبتدأ المشفوعِ بفعل، فقال: "... وليس كذلك الفاعل، لأنَّه – وإن كان مسندًا إليه – فإنَّ قبله عاملاً لفظيًّا قد عمل فيه، وهو الفعل، وليس كذلك قولنا: "زيدٌ قامَ"؛ لأنَّ هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه – حسب – دون أن انضم إلى ذلك تعرِّيه من العوامل اللفظية من قبله، فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه، ولم نَحْتَجْ فيما بعدُ إلى شيء نذكره كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ، ألا تَرَاكَ تقول: "إنَّ زيدًا قامَ"، فتنصبه – وإن كان الفعل مسندًا إليه – لما لم يَعْرَ من العامل اللفظيِّ الناصبة"[3].

ويفترض ابن الوراق سؤالاً، فيقول: فما السبب في إظهار علامة التثنية والجمع في الفعل إذا تقدمه الفاعل، ولم يحسن إذا تأخر الفاعل؟ ثم يجيب عن هذا التساؤل، فيقول: "فالجواب في ذلك: أن الفاعل إذا تقدم الفعل ارتفع بالابتداء، ولابد للفاعل من فعل، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل، كقولك: زيدٌ قام، والتقدير: زيدٌ قام هو، وإذا

١- اللمع في العربية: ٣٤/١.

٢- الأصول في النحو: ٢٢٨/٢.

٣- الخصائص: ١٩٧/١.

ثنيت ضميره، فقلت: "الزيدان قاما" وإذا جمعت الضمير فقلت: "الزيدون قاموا"، وإذا تقدم الفعل لم يجعل فيه ضمير، والأفعال لا تثنى في أنفسها ولا تُجمع، فلهذا أفردت لفظها، فقلت: "قام الزيدان، وقام الزيدون..."[١].

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الجملة المبدوءة باسم بعدَهُ فعلٌ، نحو: "زيدٌ قامَ"، ليست جملة اسميَّة، وإنَّما هي جملة فعليَّة تقدَّم فيها الفاعلُ على فعله.

وما ذهب إليه البصريُّون ومَنْ وافقهم، هو الأقرب إلى الصواب؛ لأنَّ الفعل الذي يلي الاسم المتقدِّم ليس فارغًا مِنْ ذكر ما يعود إليه، فهو يشتمل على ضمير يعود على الاسم المتقدِّم، وهذا الضمير هو فاعل الفعل المتأخِّر، وتتَّضح فاعليَّة هذا الضميرِ حين نجعل في موضعه اسمًا ظاهرًا، كقولنا: "زيدٌ قامَ أخوه"، "فإنَّ ضميره في موضع (أخوه)".

والذي يظهر من إعراب أبي جعفر النحاس أنه يميل مع البصريين، ويقيس عليها قول الله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣﴾ [الانفطار: ٣] فيقول: "والسماء" مرفوعة بإضمار فعل، وكذا: "وإذا الكواكب انتثرت"، وكذا: "وإذا البحار فجرت" ولا يجوز أن تكون مرفوعة بالفعل الآخر إلا على شيء حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى ثعلب، قال: "زيدٌ قام" مرفوع بفعله ينوي به التأخير"[٢].

وقد أفسد ابن النحاس قول من جعل "زيدٌ قام" بمعنى "قام زيدٌ" واختلاف المعنى يدل على اختفلا الإعراب؛ فالإعراب تابع للمعنى، يقول ابن النحاس: "... يحيى أنه أجاز: زيدٌ قام" بمعنى "قام زيدٌ" قال أبو جعفر: ويبين لك فساد هذا قول العرب: "الزيدان قاما، ولو كان كما قال لقيل: "الزيدان قام"، "والذين يمكرون السيئات" بمعنى: "والذي يعملون السيئات" فتكون السيئات مفعولة... "[٣].

١- علل النحو: ٢٧٣.

٢- إعراب القرآن للنحاس: ١٠٤/٥.

٣- إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٨/٣.

ويشترط اتصال الفعل المتأخر بضمير يعود على معموله المتقدم[1]، فتقع الجملة الخبرية اسميةً وفعليةً وشرطيةً، وكلُّ هذا لابد فيه من رابط يعود على المبتدأ لئلا تقع أجنبية عن المبتدأ.

الجملة الاسمية البسيطة هي ما تضمنت عملية اسنادية واحدة وتتكون من الركنين المبتدأ والخبر، وتربط بينهما علاقة الإسناد، حيث يكون اتصاف المسند إليه (المبتدأ) بالمسند (الخبر) ثابتا في غالب الأحيان، والجملة الاسمية البسيطة لها عدّة أنماط: وقد جعل ابن السراج المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة[2]:

النمط الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، نحو: "عمرو منطلق" وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، فالأصل في الخبر أن يكون نكرة مشتقة، والمراد بالمشتقة ما فيها معنى الوصف نحو: "عمرو منطلق" وهو يتحمل ضمير يعود إلى المبتدأ إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمله نحو: "عمرو منطلق أخوه".

النمط الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: "زيد أخوك" وهذا ا لنمط له عدة صور يرجع سبب اختلافها إلى نوع المعرفة ومنها:

الصورة الأولى: المبتدأ علم + الخبر مضاف إلى معرفة.

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[النور: ٣٥]. فالمبتدأ هنا لفظ جلالة (الله)، والخبر (نور) وهو مضاف إلى معرفة (السموات).

الصورة الثانية: المبتدأ اسم إشارة + الخبر معرف بـــ "ال".

قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور ٤]. فالضمير (هم) بدل من اسم الإشارة (أولئك)، و(الفاسقون) خبر للمبتدأ (أولئك).

الصورة الثالثة: المبتدأ اسم موصول + الخبر اسم إشارة.

١- شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٨٢/٢.

٢- أصول النحو: ٦٥/١.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[النور ٦٢].

الصورة الرابعة: المبتدأ مضاف إلى معرفة + الخبر معرف بأل.

قال تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [النور ٥٧]، فهنا المبتدأ معرف بالإضافة (مأواهم) مع الخبر معرف بأل، وهو (النار).

الصورة الخامسة: المبتدأ مضاف إلى معرفة + الخبر مضاف إلى نكرة.

قال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور ٦] فالمبتدأ هنا (شهادة) مضاف إلى معرفة (أحدهم)[١].

النمط الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، والجائز في هذا النمط ما كانت فيه فائدة، فأما الكلام إن كان منفياً فإن النكرة فيه حسنة، لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك: "ما أحد في الدار".

النمط الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر مفرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل للضرورة الشعرية[٢].

ومن الممكن أن نستخرج لنمط المبتدأ معرفة والخبر نكرة مجموعة صور منها:

الصورة الأولى: المبتدأ ضمير + الخبر نكرة، ومثاله: قول الله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾[النور: ٢٨] المبتدأ ضمير منفصل (هو)، والخبر عبارة عن نكرة وهو المتمثل في اسم التفضيل (أزكى).

الصورة الثانية: المبتدأ علم + الخبر نكرة، ومثاله: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور:٣٥] المبتدأ علم وهو لفظ الجلالة (الله) والخبر عبارة عن نكرة (عليم).

١- الأصول في النحو: ٦٥/١.

٢- الأصول في النحو: ٦٥/١.

الصورة الثالثة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر نكرة، قال الله تعالى: ﴿ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ﴾ [النور: ١٦]، المبتدأ اسم إشارة (هذا)، والخبر نكرة (بهتان)[١].

العامل ما أثَّر في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جرٍّ، وفي كتاب الأصول لابن السراج نجد أن العامل أخذ منحى تصنيفياً تنظيرياً، لأن الكتاب أصل فيه صاحبه للنحو حتى قيل عنه: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله[٢]. والعامل عند ابن السراج وفق أقسام الكلام، وقسم كلمات عاملة وكلمات غير عاملة، ثم انطلق إلى الأسماء ليفسر علاقتها بالفعل من عدة أوجه، المبتدأ أو الخبر وعلاقتهما بالأفعال الناقصة ثم المشتقة العاملة. وتحدث عن الفعل الذي أصل في المعمل، كما قسم الحروف إلى عوامل وهوامل، فالعامل منها ما هو مختص بالأسماء ومنها ما هو مختص بالأفعال، أما الحروف المشتركة بين الاسم والفعل فهي مهملة[٣].

وهذه المحاولة تلازم الشرح والتحليل والتفصيل وتنتظم في العوامل انتظاماً شبه نهائي، غير أن ابن السراج انشغل كثيراً بالبحث في العلل، يقول في تعليل رفع المضارع: "الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه وذلك نحو: "يقوم زيد، ويقعد عمرو"[٤].

ونرى ابن جني ينظر في أصول النحو والعربية، ويسعى لتحقيق غايته الكبرى وهي إثبات دور المعنى وتفسيره، فالإعراب، العامل معنويان، وكتاب الخصائص رتب مادته على اعتبار العوامل المعنوية، وأصول العربية، ومادئها، كالإعراب وفروعه التي يرتبط بها، والعامل وشروطه والقياس والسماع وحكمها.

وكتاب اللمع لابن جني قسم على أساس أقسام الكلام والعوامل المؤثرة فيها، وينطلق

١- الكتاب: ٤٧/١.

٢- معجم الأدباء: ٣٤١/٥.

٣- الأصول في النحو: ٥٥/٢-٥٦.

٤- الأصول في النحو: ١٤٦/٢.

من الأسماء لوصف كل ما يتعلق بها من أفعال وحروف، وفي سر صناعة الإعراب تحدث عن الحروف العاملة التي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء أو معاني الأسماء للأسماء نحو قولك: "المال لزيد" و"الغلام لعمرو" وموضعها في الكلام الإضافة، ولها في الإضافة معنيان: أحدهما: الملك، نحو: المال لزيد، أي هو ملكه، والآخر الاستحقاق والملابسة نحو: "هذا الحبل للدابة". أي قد استحقته ولابسته[1].

وهو نوعان: معنويٌّ ولفظيّ"[2].

وعند دراسة الجملة الاسميَّة نجد العوامل النحويَّة في تلك الجملة أخذت جزءًا كبيرًا من تفكير النحاة، فاختلفوا في تقسيمها ما بين معنويٍّ ولفظيّ، فسيبويهِ في كتابه حدَّد ثمانية مجارٍ، قال: "وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة – النصب والرفع والجرّ والجزم – لما يحدث فيه العامل"[3].

أقسام العامل:

ينقسم العامل إلى قسمين: معنويٍّ ولفظيّ.

العامل المعنويّ:

عرَّفه ابن جنِّي بقوله: "هو وصف قائم في المبتدأ، وذلك المعنى والوصف هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجَعْلُك له أوَّلاً لثان يكون الثاني حديثًا عنه بعد تعريته من العوامل اللفظيَّة وتعريضِه لها"[4].

ويظهر من تعريف ابن جني أنّ العامل المعنوي معنى في النفس، و"تعريته من العوامل

١- سر صناعة الإعراب: ٢٨٦/١.

٢- ثمار الصناعة في علوم العربيَّة: الدينوريّ (أبو عبد الله، الحسين بن موسى بن هبة الله، الملقَّب بالجليس: ت٥٤١هـ)، تحقيق: محمَّد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص٢٤١.

٣- الكتاب: ١٣/١.

٤- اللُّمَع: ٢٥.

اللفظية" أي أنّ صيغته لا تظهر، ويظهر حكمه، أي أن أثره لا يظهر على الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول، ويشترط ابن جني لهذا العامل المعنوي تجرده من العوامل اللفظية، وكل التعريفات لا يخرج مفهومها عن هذه الحدود التي رسمها ابن جني[١].

العامل اللفظيّ:

هو ما يؤثِّر في غيره باللفظ، مثل: (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظنَّ) وأخواتها. فالعوامل اللفظية هي الكلم الملفوظ في الكلام، كالأسماء والأفعال والحروف، ويظهر أثرها في غيرها، وهذا العامل اللفظي جعله ابن جني أقوى من صاحبه العامل المعنوي، إلا أن الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل رفعاً ونصباً وجراً وجزماً هو للمتكلم، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ[٢].

العامل في المبتدأ والخبر:

اختلف النحويُّون في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، نحو قولك: "زيدٌ أخوك". ولهم فيه أقوال:

أوَّلاً: ذهب جمهور البصريِّين – ومنهم سيبويهِ – إلى أنَّ المبتدأ رُفع بالابتداء[٣]، وهو عامل معنويّ، أمَّا عامل الرفع في الخبر فهو المبتدأ، وهو عامل لفظيّ. يقول سيبويهِ: "فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبدُ الله منطلقٌ"، ارتفع (عبد الله) لأنَّه ذُكر ليبنى عليه (منطلق)، وارتفع المنطلق لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته"[٤].

وتابعهم أبو عليٍّ الفارسيُّ في أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، إلا أنَّه أضاف إسناد الخبر إليه، على اعتبار أنَّ التعرِّي من العوامل اللفظيَّة لا يكون إلا بعد أن يسند إليه

١- ثمار الصناعة، ٢٤١.

٢- الخصائص: ١/١١٠.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ: ١/٣٠.

٤- الكتاب: ٢/١٢٧.

الخبر؛ إذ لا يَعْرى الاسم من العوامل اللفظية إلا أن يُخبَر عنه[١].

وسار ابن جنِّي على مذهبهم وحُجَّته أنَّ الابتداء عامل معنويّ، والعامل المعنويُّ ضعيفٌ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ[٢].

وعند ابن السرَّاج المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر رُفِع بهما، نحو قولك: اللهُ ربُّنا، محمَّدٌ نبيُّنا". والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء[٣].

ويبدو أن الزجاجي يرفع المبتدأ بالابتداء وذا ما يفهم من معالجته لبعض الجمل، فيقول: "القائم أكرمت عمرو" فيرفعون "القائم" بالابتداء، و"عمرو" خبره، و"أكرمت" صلة، كأنهم قالوا: الذي أكرمت عمرو[٤].

ويفترض ابن الوراق في كتابه العلل سؤالاً عن رافع المبتدأ فيقول: فإن قال قائل لم استحق المبتدأ الرفع؟ ثم يجيب عن هذا التساؤل، فيقول: "فالجواب في ذلك: أن الرافع له التعرية من العوامل، وليست بلفظ... لأن المبتدأ أو الكلام، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجاً، وهو الضم. ووجه آخر: وهو أن المبتدأ مُحدث عنه، كما أن الفاعل محدث عنه، فلما استحق الفاعل الرفع – لعلة سنذكرها في بابه – حمل المبتدأ عليه"[٥].

ونجد أن ابن الوراق لا يستسيغ رأي الزجاج فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، فيقول: "ولو كان الأمر كما رتبه أبو إسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً، لما جاز أن يدخل عامل وهو باقٍ، وأما العلة الأولى فلا يلزم عليها هذا السؤال، لأن العامل في المبتدأ – على ما رأيناه – تعريته من العوامل اللفظية، فمتى دخل

١- الإيضاح للفارسيّ:
٢- اللمع: ٢٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢/١.
٣- الأصول في النحو.
٤- اللامات للزجاجي.
٥- علل النحو: ٢٦٥.

عامل لفظي على المبتدأ زال العامل الذي هو التعرية، فلم يدخل عامل على عامل"[1].

ثم نرى ابن الوراق يفترض سؤالاً آخر عن رافع الخبر، فيقول: "فإن قال قائل: من أين وجب الرفع لخبر المبتدأ؟"[2]. ويجيب عن سؤاله بوجهين:

الوجة الأول: أن المبتدأ لما كان لابد له من خبر، كما أن الفعل لابد له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر.

الوجه الثاني: أن المبتدأ لما كان العامل فيه الترعبية من العوامل، وليست بلفظ، وكان الخبر هو المبتدأ، وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النعت على المنعوت[3].

أما أبو الحسن الرماني فقد كان يرفع المبتدأ بالابتداء: "فقولك: "زيد" مبتدأ أول، و"أبوه" مبتدأ ثانٍ، و"منطلق" خبر للأب، والجملة خبر "زيد" فأما "عمرو" فرفع بالابتداء، وصاحبه رفع بفعله، والجملة في موضع الخبر[4].

ثانياً: ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيدٌ أخوك" و"عمرٌو غلامُك". وذلك "لأنَّ كلاً منهما طالب الآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة"[5].

غير أنَّ في هذا القول فيه ضعفٌ، وذلك أنَّ العامل حقُّه أن يتقدَّم على المعمول، وكونهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، ويؤكِّد ذلك أنَّه يجوز دخول العوامل اللفظيَّة على المبتدأ والخبر، نحو: "كان زيدٌ أخاك"، فلو كان كلٌّ واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره.

ونستنتج بعد استقراء الآراء من كتب النحو أنَّ خلافًا كبيرًا بين البصريِّين والكوفيِّين

١- علل النحو: ٢٦٥.

٢- علل النحو: ٢٦٥.

٣- علل النحو: ٢٦٥.

٤- منازل الحروف: ٥٢.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠، المسألة الخامسة.

حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر. ويبدو أن البصريين اتفقوا على أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، ولكنَّهم اختلفوا في تفسير معنى الابتداء، فمنهم من يراه التجرُّد من العوامل، ومنهم من يراه بأنَّه الاهتمام به والاعتناء به، وإنَّما اختلافهم الحقيقيُّ كان في عامل رفع الخبر، حتى إنَّ بعض أهل البصرة وقف إلى جانب بعض أهل الكوفة في آراء لهم، والعكس. وهذا يدلُّ على عدم التعصُّب الكامل لأدبيَّات المذهب المنتمى إليه.

ولا ضرورة لهذا الخلاف؛ لأنَّه لا طائل فيه على المستوى العلمي، ويدخل في باب المجادلة التي لا فائدة منها.

ج- طبيعة مكوِّنات الجملة الاسميَّة

الجملة الاسميَّة تتكوَّن من المبتدأ والخبر.

المبتدأ:

تعريفه: هو المسند إليه أو المخبر عنه أو المحكوم له، المجرَّد من العوامل اللفظيَّة. ويعرفه ابن جنِّي بقوله: "إنَّ المبتدأ كلُّ اسم ابتدأته، وعرَّيته من العوامل اللفظيَّة، وعرَّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، ومسندًا إليه، وهو مرفوعٌ بالابتداء"[1]. وموقعه أول الجملة الاسميَّة وآخرها لفظًا ومتقدمًا رتبةً، وحكمه الرفع.

نوعاه:

(أ) المبتدأ المفتقر إلى الخبر:

يبين لنا ابن السراج في أصول النحو أن المبتدأ المفتقر إلى الخبر هو ما كان اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولاً به، مفتقراً إلى الخبر لإتمام معنى الجملة، ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه، نحو: "اللهُ واحدٌ" و"محمَّدٌ رسولُ اللهِ"[2]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة/٢٣٧] أي: عَفْوُكم أقربُ للتقوى.

في الجملتين السابقتين (الله) و(محمَّد) كلاهما اسمان صريحان مرفوعان، وهما (مبتدأ)،

١- اللُّمَع: ٧٢.

٢- أصول النحو: ٥٨/١.

و(أنْ تعفوا) في الآية الكريمة مصدر مؤوَّل بالاسم، وهو مبتدأ أيضًا. وكلُّ هذه المبتدآت محتاجةٌ إلى أخبار، فجيء بالأخبار (واحد، رسول الله، أقرب)، وبمجيئها اكتملت التراكيب، وتمَّت الفائدة التي يحسن السكوتُ عليها.

(ب) المبتدأ المستغني عن الخبر:

هو الوصف العامل عمل فعله، المستغني بمرفوعه عن الخبر، المعتمد على استفهام ونفي، ويطلق عليه الوصف الذي رفع فاعلاً ونائب فاعل أغنى عن الخبر، نحو: "أقائم الزيدان؟" و"ما مضروبٌ العمران". ويقال له: مبتدأ له فاعل – أو نائب فاعل – سدَّ مسدَّ الخبر. ويعدُّ هذا الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر من الجملة الاسميَّة المثبتة إذا كان معتمدًا على استفهام ونفي.

يقول ابن السراج: "... ربما حذفوا شيئاً من الخبر في الجمل، وذلك المحذوف على ضربين: إمان أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، يريد: "منه"، وإلا كان كلاماً غير جائز، لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول، وإما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك: "الكرُّ بستين درهماً" فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر "الستين" لعلم المخاطب، وتعتبر خبراً لمبتدأ بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ، لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى، ألا ترى أن القائل إذا قال: "عمرو منطلق" فقلت: "من المنطلق؟" قال: "عمرو"، وكذلك إذا قال: "عبدالله أخوك" فقلت: "من أخوك؟" قال: "عبدالله"... "[1].

الخبر:

هو المسند أو المخبر به أو المحكوم به الذي تتمُّ به الفائدة مع المبتدأ المفتقر إليه، أو هو الجزء المتمّ الفائدة مع المبتدأ، لأنَّه صفة من صفاته، أو أحد متعلّقاته. وقيل إنَّه: "المسند، والمبنيّ"[2].

١- الأصول في النحو: ٧٠/١.

٢- الكتاب: ٢٣/١، ١٢٦/٢.

وقد جعله ابن السراج الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب[1].

وخبر المبتدأ على قسمين:

الأول: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو: "زيد أخوك"، و"عبدالله منطلق"، فالخبر هو الأول في المعنى، إلا أنه لوقيل لك: "من أخوك هذا الذي ذكرته؟ لقلت: "زيدٌ"، أو قيل لك: من المنطلق؟ لقلت: "عبدالله".

الثاني: يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: "عمرو ضربته" و"زيدٌ رأيت أباه"، فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال[2].

ويعرف ابن جني الخبر بأنه: "كل ما أسندته إلى المبتدأ وحُدِّث به عنه"[3].

من أحكام الجملة الاسمية:

١ – المبتدأ حقه التقديم، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله. فلو قلت: "زيد منطلق" فإنما بدأت بـــ "زيد" وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق، والحديث عنه بعده، وإذا قلت: "ينطلق زيد" فقد بدأ بالحديث هو انطلاقه، ثم ذكرت "زيد" المحدث عنه فالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث، فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما.

٢ – إذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر، لأنك لو ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده.

٣ – الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعًا بالابتداء، إلا أنَّه يجوز جرُّه لفظًا بـــ(الباء) أو (مِنْ) الزائدتين، نحو: "بحسبِك هذا"، و"بحسبِك درهمٌ"؛ ونحو: "خرجتُ فإذا بزيد"،

١- الأصول في النحو: ٦٢/١.

٢- الأصول في النحو: ٦٢/١.

٣- اللمع: ٢٦.

ونحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [فاطر:٣]، ونحو قوله عزَّ وجلّ: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]. وعند بعضهم "ومن لم يستطعْ فعليه بالصوم". فالمبتدآت في الأمثلة السابقة مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد، ومرفوعة محلاً على الابتداء. والتقديرُ: "حَسبك درهمٌ"، و"خرجت فإذا زَيْدٌ موجودٌ"، و"هل خالقٌ غيرُ اللهِ لكم"، و"أيُّكم المفتون"، "فعليه الصومُ" مبتدأ مؤخَّر، و(عليه) جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم.

٤ – **الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرةً،** حتَّى يصلح للإخبار عنه، لأنَّ الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، ويجوز الابتداء بما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، مثل: "رجلٌ من تميم جاءني" و"خير منه لقيني"، و"وصاحبٌ لزيد جاءني"[١].

٥ – **امتنعوا عن الابتداء بالنكرة لانعدام الفائدة:** وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به.

٦ – **يحذف المسند إليه أو المسند إذا علم:** يقول ابن السراج: "وقد يجوز أن تقول: "رجلٌ قائم" إذا سألك سائل، فقال: أرجلٌ قائم أو امرأة، فتجيبه فتقول: "رجلٌ قائم" وجملة هذا أنه ينظر إلى ما فيه فائدة فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز... "[٢].

٧ – ويجيز ابن السراج أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصاً، فتقول: "منطلقٌ زيدٌ"[٣].

٨ – تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله، مثل لام الابتداء وحروف الاستفهام و"أما" و"ما" إذا كانت نافية في لغة تميم وأشباه ذلك، فتقول: "أعمرو قائم؟" و"أبكرٌ أخوك؟" و"مازيدٌ قائم" و"أما بكر منطلق" فهذه الحروف إنما

١- الأصول: ٥٩/١.

٢- الأصول: ٥٩/١.

٣- الأصول في النحو: ٥٩/١.

تدخل على المبتدأ وخبره لمعانٍ فيها[1].

٩ – يُحتاج إلى الحروف لما فيها من المعاني: فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني كما في ذلك من الاختصار ألا ترى أن الواو العاطفة في قولك: "قام زيدٌ وعمر" لولاها لاحتجت إلى أن تقول: "قام زيدٌ، قام قام عمرو" وكذلك جميع الحروف... "[2].

١٠ – لام الابتداء المؤكدة تدخل في خبر (إن) لأنها غير مزيلة للمعنى، يقول الزجاجي: "أما إدخال اللام في خبر (إنّ) دون سائر أخواتها فلأن (إنّ) داخلة على المبتدأ والخبر محققة له غير مزيلة لمعناه وهذه اللام هي لام الابتداء الداخلة للتوكيد فجاز دخولها على خبر (إنّ) [3].

١١ – تلعب في الجملة العربية مسائل الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف، فقد عقد ابن جني باباً سماه: "شجاعة العربية" ومثل لحذف الاسم فقال: "قد حذف المبتدأ تارة"، نحو: "هل لك في كذا وكذا؟" أي هل لك فيه حاجة أو أرب؟ وكذلك قوله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۚ بَلَٰغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥] أي: ذلك أو هذا بلاغ، وهو كثير.

وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك: "زيد"، أي: زيد عندي، وكذا قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[محمد: ٢١] وإذا شئت كان على: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف[4].

١٢ – إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، فالمبتدأ هو المعرفة، والخبر هو النكرة، تقول: "زيد جالس" فـ "زيد" هو المبتدأ لأنه هو المعرفة، وجالس هو الخبر لأنه نكرة[5].

١- الأصول في النحو: ٥٩/١.

٢- الأصول في النحو: ٥٩/١.

٣- اللامات للزجاجي: ٧٥.

٤- الخصائص: ٣٦٤/٢.

٥- اللمع: ٣٦/١.

١٣ – إذا اجتمعت معرفتان كنت فيهما مخيراً أيهمها شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر هو الخبر، تقول: "زيدٌ أخوك"، وإن شئت قلت: "أخوك زيد".

١٤ – عند اجتماع النكرة والمعرفة في الجملة الاسمية فإننا نبتدئ بالأعرف ثم نذكر الخبر[١]. أي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وذلك لأنك ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، قال ابن السراج: "فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن تكون النكرة الخبر، لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده"[٢].

والعلة في وجوب تقديم المعرفة وجعلها أولاً، وتأخير النكرة وجعلها ثانياً ذلك أن الخبر يجب أن يكون مجهولاً، وما يخبر عنه معروفاً، فإن جعلت النكرة المبتدأ والمعرفة خبراً لم يجز، لأجل أن الإخبار بما يعرف عما لا يعرف عكس العادة، ألا ترى أنك إذا ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئاً، فإذا أتيت بمعرفة كنت ذاكراً ما يعرفه، وذلك أن تقول: "منطلق زيدٌ" زاعماً أن منطلقاً مخبر عنه، و"زيد" خبر، فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه، وهذا محال لا يتصور، والصحيح أن تخبره بما لا يعرفه وهو "منطلق".

١٥ – الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة – كما مر معنا – ومثال ذلك: "سعيدٌ قائمٌ" و"خالدٌ مجتهدٌ" ولكنهما قد يجيئان معرفتين تساوت رتبتهما، نحو: "الله ربنا" و"محمد نبينا" و"سعيد أخوك" و"خالد المنطلق" وسيبويه يرى أيهما شئت جعلته المبتدأ وكذا أبو علي الفارسي وابن جني[٣]، وذهب ابن السراج إلى أن المخاطب إذا كان يعرف إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى، جعل المعلوم المبتدأ، والمجهول الخبر[٤].

١- الأصول: ٥٩/١.

٢- الأصول: ٥٩، اللمع: ٧٢.

٣- اللمع: ٧٢-٧٣.

٤- الأصول: ٦٥/١.

والراجح أن المبتدأ هو ماكان معلوماً عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، وذا ما يراه الدكتور السامرائي، حيث يقول: "والتحقيق أن المبتدأ كان معلوماً عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ، ثم تأيي بالمجهول عنده فتجعله خبراً في المبتدأ، وذلك أن يعرف المخاطب زيداً، ولكنه يجهل أنه أخوكم، وأردت أن تعرفه بأنه أخوك، قلت: "زي أخي"، وإذا عرف أن لك أخاً، وعرف زيداً، ولكنه يجهل أنه أخوك، وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد[1].

وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات[2]، ومسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة، تلتقي جميعها في حصول الفائدة وتمامِها، فكلُّ نكرة مفيدةٍ تصلح للابتداء. ومن هذه المسوغات التي ذكرها النحاة:

(١) أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا أو معنى. فمن الموصوفة لفظًا قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله تعالى: ﴿لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢]. ونحو قولك: "خيرٌ منك جاءني" أو "صاحبٌ لزيد عندي" أو "رجلٌ من تميم جاءني"[3].

ومن الموصوف تقديرًا قولهم: "السمنُ منوانِ بدرهم"؛ أي: منوان منه بدرهم[4]، ومن الموصوفة معنى: "رجيل جاءني" لأنه في معنى: رجل صغير، وقولهم: "ما أحسن زيداً" لأنه في معنى: شيءٌ عظيم حَسَّن زيداً، والغاية من وصف النكرة جعلها مفيدة ليصح الابتداء بها والإخبار عنها.

(٢) أن تكون مسبوقة بنفي أو استفهام، فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقولِه عزّ وجلّ: ﴿فلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]، وقولِهم: "ما أحدٌ في الدار" و"ما أحدٌ خيرٌ منك".

١- معاني النحو: فاضل السامرائي.

٢- الأصول: ٥٩/١.

٣- الأصول: ٥٩/١.

٤- اللمع: ٩٤، الأصول: ٦٩/١.

والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ﴾ [النمل:٦٠]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، وقولِهم: "أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ"(١).

(٣) أن يُراد بها معنى الدعاء والتعجب، فالدعاء نحو قوله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، وقولِه عزَّ وجلّ: ﴿سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافّات: ١٣٠]، وقولِه عز وجل: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطفِّفين: ١]. فهذه الأسماء (سلام، ويل) جاز الابتداء بها لأنَّها ليست أخبارًا في المعنى، إنَّما هي دعاء، والتعجُّب نحو: "عَجَبٌ لزيدٍ.

(٤) أن يكون الخبر شبه جملة من جار ومجرور أو الظرف مقدَّمًا عليها، فالجارُّ والمجرور نحو قولِه تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]. والظرف نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَدَيْنا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥].

وإنَّما اشترط تقديم الجارِّ والمجرور والظرف – الخبر – على المبتدأ النكرة لأنَّهما قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، فيتوهَّم المخاطَبُ أنَّه صفة وينتظر الخبر، فيقع عنده لبس. كما أنَّ الخبر هنا يجب أن يكون مختصًّا، فلو قيل: "في دارٍ رجلٌ" لم يَجُزْ، لأنَّ الوقت لا يخلو من أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك".

(٥) أن تكون عاملة عمل الفعل بأن يتعلَّق بها معمولٌ، كقوله عليه الصلاة والسلام: "أَمْرٌ بمعروف صدقة، ونَهْي عن مُنْكَر صدقة"(٢). ومنه قولك: "أَفْضَلُ منك جاءني". ومنه أيضًا قولُه عليه الصلاة والسلام: "خمس صلوات كتبهنَّ الله على العباد"(٣).

(٦) العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوَّغ الابتداء به، نحو: قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]؛ أي: أمثلُ من غيرهما، ونحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣].

١- الأصول في النحو: ١/١٩٥.

٢- صحيح مسلم: ك (٣)، باب (١٢١)، حديث رقم (١١٦٨).

٣- سنن أبي داود: (باب (٣٣٧)، حديث رقم (١٤١٩)، ص ٢٢٤.

(٧) أن تقع بعد (لولا) أو (إذا) الفجائيَّة. فوقوعها بعد لولا نحو قول الشاعر[١]:

لولا اصطبار لأَوْدى كل ذِي مقةٍ لما استقلت مطاياهنّ للظعنِ

فـــ(اصطبار) مبتدأ، وسوَّغ الابتداءَ به – مع كونه نكرةً – وقوعُه بعد (لولا)، ووقوعها بعد (إذا) الفجائيَّة نحو قولهم: "خرجت فإذا أسدٌ بالباب"؛ أي: حاضرٌ أو موجود.

(٨) أن تقع أول جملة الحال، سواء أسُبقت بواو الحال أم لم تُسبق، نحو قول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء، فمذ بدا محياك أخفى ضَوؤه كل شارقِ

(نجم) مبتدأ نكرة لوقوعه في أوَّل جملة الحال المسبوقة بالواو.

(٩) أن تكون دالَّة على عموم وشمول، إمَّا بذاتها، كلفظ (كُلّ) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقوله عزَّ وجل: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، وإمَّا بالشرط أو الاستفهام، نحو قولهم: "مَنْ صمت نجا"، وقولهم: "مَنْ عندَك؟" و"ما حدث؟".

وقد حصلت الفائدة بسبب التعيين الحاصل من العموم، لا بسبب تخصُّصها بشيء، أو خرق للعادة، نحو: "شجرةٌ سجدت" و"بقرةٌ تكلَّمت"، إذا وقع ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد، ففي الإخبار عنها فائدة، بخلاف "رجلٌ مات" أو "رجلٌ سَجَد"؛ إذ لا يخلو الزمان والمكان من رجل ميت، أو رجل ساجد.

أو يراد بها التنويع، كقول الشاعر:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ، ويومٌ نُسَر

ففي البيت ابتداء بالنكرة أربع مرَّات، وقد سوَّغ الابتداء بها إفادتُها التقسيم والتفصيل.

(١٠) أن تكون النكرة محصورة لفظًا، نحو: "إنَّما في الدار رجلٌ"، أو معنى، نحو:

١- أوضح المسالك: ١٤٤/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٨/١. والبيت غير منسوب.

"شيءٌ جاء بك"؛ أي: ما جاء بك إلا شيءٌ[1].

ويلزم في الخبر أن تكون فائدة مختلفة عن الفائدة التي يفيدها المبتدأ، وإلا كان تركيبًا فاسدًا، وتكريرًا غير مفيد، قال أبو عليّ الفارسيّ: "اعلم أنَّه لا يجوز أن تقل: "إنَّ الذاهب جاريته صاحبها"، لأنَّك لا تفيد بالخبر شيئًا لم يستفد المبتدأ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ"[2].

أنواع الخبر:

للخبر ثلاثة أنواع، هي:

١- الخبر المفرد.

٢- الخبر الجملة.

٣- الخبر شبه الجملة.

١- الخبر المفرد:

والخبر المفرد ما ليس بجملة أو شبه جملة، وكان يراه سيبويه بمنزلة المبتدأ في المعنى، قال: "واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون عليه شيئًا هو هو، أو يكون مكانًا أو زمانًا، فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإنَّ المبني عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبد الله منطلقٌ"، ارتفع (عبد الله) لأنه ذُكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق) لأن المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته"[3].

وإلى ذلك سار ابن جنِّي فجعل الخبر هو الابتداء في المعنى؛ إذ قال: "فإذا كان الخبر مفردًا فهو المبتدأ في المعنى"[4]؛ لأنه بمثابة عمل الفعل بالنسبة إلى الفاعل، فعند قولنا: زيد

١- مُغْني اللبيب: ١٦٤.

٢- الإيضاح: ١٢٥، المقتصد: ٤٥٨/١.

٣- الكتاب: ١٢٧/٢.

٤- اللُّمَع: ٧٢.

ناجح، بمثابة قولنا: نجح زيد. فـــ(نجح) عامل أثر في (زيد) وهو معمول[١].

والخبر المفرد إمَّا اسم محض – أي جامد – وإما اسم وصف مشتق، والمراد بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: "هذا زيدٌ"، وهو لا يتضمَّن ضميرًا يعود إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فإنَّه يتضمن، نحو: "زيدٌ أسدٌ"؛ أي: شجاع، فإنَّه يتحمَّل ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود إلى المبتدأ[٢].

وكان علي بن عيسى الرمَّانيّ يذهب إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمَّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: "زيدٌ أخوك" و"عمرٌو غلامُك". ومذهب البصريين أنه لا يتضمن ضميرًا[٣].

وحجَّة من اشترط الضمير أنه يتضمن ضميراً مع كونه اسماً غير صفة أنه في معنى ما هو صنعه، ألا ترى أنَّ قولك: "زيدٌ أخوك" في معنى: زيد قريبك، و"عمرٌو غلامُك" في معنى: عمرو خادمك، فـــ(قريبك) و(خادمك) يتضمَّن كلٌّ واحد منهما الضمير، فلمَّا كان خبر المبتدأ في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ[٤].

وحجة من لم يشترط الضمير أن الاسم المحض غير الصفة – أي ما كان عاريا من معنى الوصف – لهذا ينبغي أن يكون خاليًا من الضمير؛ لأنَّ الأصل في تضمين الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبَّهة[٥].

والمراد بالمشتقِّ ما فيه معنى الوصف، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، وهو يتحمَّل ضميرًا يعود إلى المبتدأ، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمله، نحو: "زيد قائم أبوه"[٦]. وذهب ابن السرَّاج إلى

١- اللمع: ٧٢.

٢- المقتصد: ١/٢٥٥.

٣- الأصول: ١/٦٢، الإيضاح: ٩٠.

٤- الإنصاف: ١/٤٠.

٥- الإنصاف: ١/٤١.

٦- المقتصد: ١/٢٥٩.

عدم إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، نحو قولك: "هند زيد ضاربته هي"[١].

ومذهب البصريين إلى وجوب إبرازه، سواء أكان ملبسًا، نحو: "غلامُ زيد ضاربُه هو"، أم غير ملبس، نحو: "غلامُ هند ضاربته هي"، أي أنَّه يجب إبرازه مع اللبس ومع أمن اللبس. وتابعهم على ذلك الفارسيّ[٢].

والذين ذهبوا إلى عدم إبراز الضمير في الخبر (المحض) الجامد، وإبرازه في الخبر الوصف (المشتقّ) هو القول الأمثل، وذلك لأنَّ المحض خالٍ من سمة الوصفيَّة المشتقَّة المشابهة للفعل في عمله، ويدل على تحمُّل الاسم المشتق الضمير المرفوع أنَّك لو وضعت ظاهرًا بدلاً عن مضمر لكان مرفوعًا، نحو: "زيد ضاربُه أبوه". فكما عمل في الظاهر عمل في الضمير المضمر[٣].

ثانياً: الخبر الجملة:

الخبر الجملة هو ما كان جملة اسميَّة أو فعلية، نحو: "زيدٌ أبوه قائمٌ" و"زيدٌ قامَ أبوه". وعند ابن السرَّاج أن الجملة الفعلية ما ركّبت من فعل وفاعل، نحو: "زيد ضربته" و"بكرٌ قام أبوه"، أما الجملة الاسميَّة فهي عنده مركَّبة من مبتدأ وخبر، نحو: "زيدٌ أبوه منطلقٌ". وعدَّ حكمها في الإعراب كحكم الإعراب في المبتدأ قبلها[٤].

ووافق أبو عليّ الفارسيّ ابن السرَّاج في ما ذهب إليه، إلا أنَّه اشترط وجود ذكر في جملة الخبر يعود على المبتدأ[٥]. وأوضح أهمِّية ذلك بقوله: "لولا هذا الذكر لم يصح أن تكون تكون الجملة خبرًا عن هذا المبتدأ"[٦].

وذهب ابن جنِّي إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ، فاشترط وجود رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، قال: "وأمَّا الجملة فهي كلام مفيد مستقلٌّ بنفسه، وهي على ضربين: جملة

١- الأصول: ٦٢/١.

٢- الإيضاح: ٩٠-٩١.

٣- المقتصد: ٢٦٧/١.

٤- الأصول: ٦٤/١.

٥- الإيضاح: ٩٢-٩٣.

٦- الإيضاح: ٩٢-٩٣. وينظر: المقتصد: ٢٥٥/١.

مركَّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركَّبة من فعل وفاعل، ولا بدَّ لكلٍّ واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرًا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها"[١].

ومن اللازم أن تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ، واشترطوا أن تكون تلك الجملة خبرية، أي محتملة للصدق والكذب، وأجاز بعضهم وقوع الجملة الطلبية خبراً مع أنها غير محتملة الصدق والكذب.يقول ابن السراج – ليس موجوداً في الأصول – "إذا وقعت الجملة الطلبية خبراً فالقول قبلها مقدر، فنحو: "زيد اضربه" على تقدير: أقول لك: اضربْه، وذلك المقدر هو الخبر للمبتدأ (زيد) والمذكور معموله[٢].

وخالف بعض النحاة الكوفيِّين مذهب ابن السراج إلى أنَّه لا يصحُّ الإخبار بالجملة الطلبيَّة، فلا يقال: "زيدٌ اضربْه" و"زيدٌ لا تُهِنْه"؛ لأنَّ الخبر لا يحتمل الصدق والكذب. وقد رُدَّ عليهم بجواز ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص:٦٠]، وكذلك قولك: "أزيدٌ عندك؟" بجعل الظرف خبرًا، مع أنَّه لا يحتمل الصدق والكذب[٣].

ويجوز الإخبار بالجملة القسمية، كما نجده في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ويجوز الإخبار بالجملة المصدَّرة بـــ(السين) و(سوف) والشاهد على ذلك قول النمر بن تولب:

فلمَّا رأته آمنًا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعلُ

فالشاهد فيه وقوع جملة الخبر مصدَّرة بـــ(سوف).

والجملة الواقعة خبرًا لا تخلو من أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، فيكون ذلك كافيًا في

١- اللُّمَع: ٧٣. وينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٦.

٢- همع الهوامع: ١/٣١٥.

٣- هَمْع الهوامع: ١/٣١٥.

الربط، فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ، ويشتمل هذا النوع من الإخبار على شيئين:

الأول: أن يدلَّ المبتدأ المفرد على القول والحديث والدعاء والعادة، نحو: "قولي لا إلهَ إلا اللهُ"، و"نطقي اللهُ حَسْبي"، و"دعائي: يغفر اللهُ لي"، و"عادتي: أَحْمَدُ اللهَ على كلِّ حال". فالمنطوق به هو (الله حسبي)، وهو عين المبتدأ (نطقي) في المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، فالمبتدأ هنا (آخر دعواهم)، والخبر جملة (أنِ الحمدُ لله)، ولا يوجد فيها رابط؛ لأنَّها المبتدأ نفسه، ومنه أيضًا ما نُسِب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم: "أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيُّون من قبلي لا إله إلا الله".

الثاني: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصَّة، والخبر الجملة بعده المفسِّرة له، وذلك إذا كانت جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فالجملة (الله أحد) مساوية لضمير الشأن (هو) في المعنى، ونحو قوله عزَّ وجلّ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، فـ(هي) مبتدأ، و(شاخصة) خبر مقدَّم، و(أبصار) مبتدأ مؤخَّر، والجملة خبر ضمير الشأن، أي أنَّ جملة (شاخصة أبصار الذين كفروا) هي نفس ضمير الشأن (هي) في المعنى[١].

أمَّا إذا كانت جملة الخبر خبريَّة أجنبيَّة عن المبتدأ أي: معناها غير معنى المبتدأ، فلا بدَّ من رابط يربطها به لتصير من تمام المبتدأ، ليصحَّ الإخبار بها[٢]. وذلك لأنَّ الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءًا فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، أي أن يكون بينها وبين ما تقع خبرًا عنه ارتباط[٣].

وأهمُّ الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ هي:

(١) الضمير العائد على المبتدأ، سواء أكان مذكورًا، نحو: "زيدٌ قامَ أبوه" و"زيدٌ ضربتُه" و"زيدٌ أبوه منطلقٌ"، أم كان محذوفًا مقدَّرًا مرفوعًا لم ينب عنه شيء، كقوله تعالى:

١- المقتصد: ١/٢٦٣، ٢٧٤.

٢- ينظر: المقتصد: ١/٢٧٣-٢٧٤.

٣- اللمع: ٧٣.

﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، إذا قدِّر (لهما ساحران) أو منصوبًا، كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]؛ أي: وَعَدَهُ، أو مجرورًا، نحو: "السمن منوان بدرهم"؛ أي: منه[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]؛ أي: إنَّ ذلك منه لمن عزم الأمور، ومنه قول الخنساء:

كأنْ لم يكونوا حِمًى يتقى إذِ الناسُ إذ ذاك مَنْ عزَّ بزَّ

أمْ كان مقدَّرًا نابَتْ عنه (أل) ومنه قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤٠-٤١]؛ أي: مأواه. و(أل) في لفظ (المأوى) نابت عن الضمير العائد إلى المبتدأ في ربط الخبر بالمبتدأ، ومنعه الجمهور، وخرَّجوه على تقدير: فإنَّ الجنَّة هي المأوى له، أي أنَّ الضمير العائد إلى المبتدأ محذوف[٢].

(٢) إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، ويعدُّ هذا الرابط أقوى من غيره، ويكثر في مواضع التفخيم والتهويل، فمن تكرار المبتدأ بلفظه قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقَّة: ١-٢]، وقولُه عزَّ وجلّ: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] [٣].

وقد منع سيبويه إعادة المبتدأ بمعناه نحو: "زيدٌ جاءني أبو عبدالله" إذا كان (أبو عبدالله) كنيته.

(٣) الإشارة إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّر (ذلك) مبتدأ ثانيًا، لا تابعًا لـــ(لباس)، ومنه قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦].

وقد يشترك أكثر من رابط، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]، فقد اجتمع في الآية الكريمة كلمة (أولئك) وهي الإشارة إلى المبتدأ، والضمير العائد في كلمة (عنه).

١- الأصول: ٦٤/١، اللُّمَع: ٧٤.

٢- مُغْني اللبيب: ٦٥٢.

٣- الكتاب: ٦٢/١.

(٤) عموم يشمل المبتدأ، نحو: "زيدٌ نعم الرجل" و"عمرو بئس الرجل"، فـــ(زيد) مبتدأ، وجملة (نعم الرجل) خبره، والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد وغيره، ومنه قول الشاعر[١]:

ألا ليتَ شِعْرِي هل إلى أم جَحْدَرٍ سبيلٌ، فأمَّا الصبر عنها فلا صَبْرا

الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ عموم الخبر، وذلك أنَّ جملة (لا صبر لي) في محل رفع خبر عن (الصبر)، والرابط بينهما هو العموم في اسم (لا). لأنَّ النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم.

وبذلك فـــ(أل) في كلمة (الرجل) عند الجمهور جنسيَّةٌ لاستغراق صفات الرجال، فهي تفيد العموم، و(زيد) – وهو المبتدأ – فرْدٌ من ذلك العموم، لأنَّ لفظ (الرجل) يشمل (زيدًا) وغيره، إذًا فالرابط في المثال هو العموم. فقولك: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" لا تريد رجلاً دون رجل، وإنَّما تقصد (الرجل) على الإطلاق، فـــ(الألف) و(اللام) لإفادة الشياع على حد الجنس، يدلُّك على ذلك أنَّك لو قلت: "نعم الرجلُ الذي تَعلمُ زيدٌ"، تريد واحدًا بعينه، لم يجزْ، ولو كان (اللام) فيه للعهد لوجب أن يجوز وقوع سائر المعارف هنا، كقولك: "نعمَ زيدٌ" و"نعمَ هو"، وذلك لا يقوله أحد"[٢].

(٥) أن يُعطف بـــ(فاء) السببيَّة جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو العكس، نحو: "زيد جاءت هند فضربها"، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحجّ: ٦٣].

أجازوا نيابة (الواو) عن (الفاء) في العطف في مثل هذا الموضع، نحو قولهم: "جاء القطارُ وركبوه" و"الخيل جاء زيدٌ وركبها" فقد أجاز بعضهم ذلك، والجمهور يمنعه، وذلك

١- البيت للرماح بن أبرد المعروف بابن ميَّادة. ينظر: شعر ابن ميَّادة، ص١٣٤.

٢- المقتصد: ٣٦٣/١.

لأنَّ (الفاء) كانت شرطًا لإفادتها الترتيب والتعقيب، فكأن الضمير في الجملة الأولى[1].

(٦) شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: "زيد يقوم عمرو إن قام"، وقد أجازه الزجَّاج. ويبدو أنَّ هذه الأمثلة مصنوعة لافتقارها إلى ما يؤيّدها من التنزيل وكلام العرب[2].

ثالثاً: الخبر شبه الجملة:

المراد بالخبر شبهِ الجملة الظرف والجار الأصلي مع المجرور المتعلّق بالفعل أو ما يشبهه تعلُّقا تتم به الفائدة، نحو قولهم: "زيدٌ أمامَك" و"بكرٌ في الدار". والظرف بنوعيه يعد وعاء، وقد سمّي هذه التسمية لوقوع الحوادث فيه. أما الجار والمجرور فقد سمّي شبه جملة لأنّه يتألّف في التركيب من كلمتين أو أكثر، لفظًا وتقديرًا، أي أنَّه شبيه بالجملة في تركيبه، ويغني عن ذكر الجملة، ويقوم مقامها، ويدل عليها؛ لإعطائه معنى الجملة.

والظرف المكاني يصح الإخبار به عن أسماء الذوات وأسماء المعاني، وذلك لأن فيه معنى الاستقرار، تقول: "زيدٌ خلفك" و"زيدٌ أمامك" و"عبد الله عندَك"، فمعنى الأخير: استقر عبد الله عندك؛ وتقول: "الخير أمامك". ولا يجوز ذلك في الظرف الزماني الذي لا يُخبر به عن الجثث، أي: الذوات، فلا يصح الإخبار به عن الأشخاص، لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له، وذلك نحو قولك: "زيدٌ يوم الجمعة"، فهذا لا يستقيم. إنَّما يُخبر بالظرف الزماني عن أسماء المعاني فقط، نحو قولهم: "القتالُ يومَ الجمعة" و"اجتماعُكم يومَ الجمعة" و"موعدُكم اليومَ يا فتى"؛ لأنَّها أشياء تكون في هذه الأوقات.

وذهب ابن السرَّاج[3] في الأصول إلى أن الظرف يقوم مقام الخبر عند حذفه، وقسم

١- همع الهوامع: ١/٣٢٠.

٢- مغني اللبيب: ٦٥١.

٣- الأصول: ١/٦٣.

الظرف إلى ظرف مكان وظرف زمان، وعدَّ الجار والمجرور الأصلي مع المجرور نوعًا من الظرف المكاني، نحو قولهم: "زيدٌ خلفَك" و"عمرٌو في الدار". ويذهب ابن السراج[١] إلى صحة الإخبار بالظرف المكاني عن أسماء الذوات وعن الأحداث، وقصر الظرف الزماني على الإخبار عن الأحداث، ونرى هذا التقسيم كذلك عند أبي علي الفارسي[٢]، وابن جنّي[٣].

واتفاق ابن السراج والفارسي وابن جني في جواز الإخبار بالظرف المكاني عن الجثة والحدث، يعود إلى أنهما قد يكونان في مكان دون مكان، لامتناع أن يكونا في مكانين معاً في حالة واحدة، فإذا أخبرت باستقرارهما في بعض الأمكنة يثبت اختصاصهما بذلك المكان، كما يجوز الانتقال عن ذلك المكان إلى غيره، مثال ذلك قولك: "زيدٌ خلفك" و(خلفك) مكان معلوم، والتخصيص به يفيد المخاطب ما لم يكن عنده، ويجوز أن يكون (زيد) في جهة أخرى، مثل (أمامك) و(يمكنك)، وكذلك "القتال أمامك" يجوز أن يقع في مكان غير ذلك وامتناع الإخبار بالظرف الزماني عن الجثة، وجوازه في الحدث فقط، فلأن الحدث عبارة عن أحوال متجددة من أفعال وحركات وغيرها، ولا يكون شيء من ذلك إلا في زمان. ومن ذلك قولنا: "القتال اليوم" فالمخاطب يستفيد ما لم يكن عنده، ويجوز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث، ولذلك فالأحداث أمور ليست ثابتة موجودة في كل الأحيان، بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت.

وذكر ابن جني أنه يجوز أن تقوم حروف الجر مقام الظرف، وذلك نحو قولك: "زيد من الكرام"، و"قفيز البرّ بدرهمين"، والتقدير: زيد كائن من الكرام، وقفيز البرّ كائن بدرهمين[٤].

والظرف والجار والمجرور ليسا المبتدأ عينه، نحو قولك: "زيدٌ خلفك" و"زيدٌ في الدار"

١- الأصول: ٦٣/١.

٢- الإيضاح: ٩٦.

٣- اللُّمَع: ٧٤.

٤- اللُّمَع: ٧٦.

إنما هو موضع الخبر[1] أي أنه ليس بخبر، ولا يجوز أن يجعل خبراً؛ لعدم مساواته للمبتدأ في المعنى، لهذا لابد من تعليق شبه الجملة لكون محذوف مقدر هو عين المبتدأ في المعنى، ليكتمل تركيب شبه الجملة، وليصح الكلام، ويتم المعنى، وتحصل الفائدة، وكان أبو علي الفارسي يقدر الخبر الذي يعلق به شبه الجملة بالفعل، لأنه الأصل في عمل الرفع والنصب، ولتعيينه في الصلة، فتقديره أولى[2]، وذهب ابن السراج وابن جني إلى تقدير الاسم المشتق (اسم الفاعل)، لأن الأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والجملة واقعة موقعة، فتقديره – لذلك – موافق للأصل، وفيه أيضاً تقليل للمقدر[3].

ومما يبين فساد تقدير الاسم المشتق وصحة تقدير الفعل، أي تقدير الجملة، أنهم لا يصلون الأسماء نحو (الذي) و(التي) وما أشبه ذلك إلا بالجمل، كقولك: "الذي أخوه منطلقٌ زيدٌ" و"الذي خرج غلامه عمرو"، ولا يجوز "الذي ضاربٌ زيدٌ" ولا "الذي ضاربٌ غلامك" حتى يقال: "الذي هو ضاربٌ زيدٌ" و"الذي أخوه ضاربٌ زيدٌ"، فيؤتى بجزء آخر تصير به الصلة جملة.

ومما ذهب إليه سيبويه أن عامل الرفع والنصب في الخبر هو المبتدأ، قال: "فصار "هو خلفك" و"زيدٌ خلفك" بمنزلة ذلك، والعامل في (خلف) الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه"[4]. أي أنَّ المبتدأ يرفع الخبر إذا كان مساويًا له في المعنى، وذلك إذا كان الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى، نحو: "زيدٌ أخوه"، وينصبه إذا كان مخالفًا له في المعنى، نحو: "زيدٌ خلفَك"؛ إذ الظرف (خلف) غير (زيد) في المعنى.

وعن رافع المبتدأ الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، نحو قولك: "أمامك زيدٌ" و"في

١- الأصول: ٦٣/١.

٢- همع الهوامع: ٣٢١/١.

٣- الأصول: ٦٣/١، اللمع: ٧٥.

٤- الكتاب: ٤٠٦/١.

الدار زيدٌ"، فذهب سيبويه إلى أنَّ الظرف والجارَّ والمجرور لا يرفعان الاسم، فالاسم مرفوع بالابتداء[1]. وبذلك فإنَّ قول القائل: "فيها عبد الله" عند سيبويه مبني على التقديم والتأخير، ويكون (عبد الله) مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبرًا، بدليل قوله: "والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله". فالعامل في (عبد الله) عندما يتقدم على الجار والمجرور هو الابتداء عند سيبويه[2]. وإذا كان العامل فيه عند تأخُّره عن الجارِّ والمجرور هو العامل نفسه عند تقدُّمه على الجارِّ والمجرور، فلا شكَّ في أنَّ (عبد الله) في عبارة "فيها عبدُ الله" مبتدأ مؤخر.

وما ذهب إليه سيبويهِ ومن تابعه هو الأقرب إلى الصواب، وذلك أن الاسم (المبتدأ) إذا كان متقدمًا أو متأخرًا فهو مرفوع بالابتداء لا بالظرف، لأن الظرف لو كان عاملاً فيما بعده لما جاز دخول العوامل عليه، نحو قولك: "إن أمامك زيدًا"؛ أي أنه لا يدخل عاملٌ على عامل. ويزاد على ذلك أن الأصل في قولنا: "في الدارِ زيدٌ" هو "زيدٌ في الدار"، فقد حصل تقديم الظرف، وتقديمه هذا لا يعني قلب الجملة في المعنى[3].

وظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن الجثة (اسم الذات)، فلا يقال: "زيدٌ يوم الجمعة"؛ لعدم الفائدة، سواء أكان الظرف منصوبًا أم مجرورًا بـــ(في)، أما قولهم: "الليلة الهلال" فهو مؤوّل على حذف المضاف، وقيام المضاف إليه مقامه، والتقدير: الليلة حدوث الهلال، أو طلوع الهلال[4]. وبذلك يكون الظرف على هذا التقدير خبر عن الحدث، لا عن الجثَّة، ومنه قولهم: "الرطب شهري ربيع" و"الصيد شهري ربيع"، ومنه قول الشاعر:

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونه يُلْقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجونَهُ

والتقدير: أكلَّ عامٍ حدوث نعم، أو إحراز نعم؛ أي أنَّ كلمة (عام) ظرف زمان، وكلمة (كلّ) عند إضافتها إلى (عام) صارت ظرف زمان. و(النَّعَمُ) هي الإبل، وهي المبتدأ،

١- الإنصاف: ٥٢-٥٣ المسألة العاشرة.

٢- الكتاب: ١٢٨/٢.

٣- الإنصاف: ٥٣.

٤- الأصول: ٦٣/١، الإيضاح: ٩٦، المقتصد: ٢٩/١.

وخبرُها ظرف الزمان الذي هو (كلَّ عام)، والتقدير: حدوث نعم كلَّ عامٍ، فالظرف أصبح خبرًا عن الحدث، لا عن الجثَّة[1].

وقولهم: "الليلةَ الهلالُ" فيه جواز أن تجعل ظرف الزمان خبرًا عنه، وذلك "لأن الهلال يكون ظاهرًا، ثم يستتر، ثم يظهر، فلمَّا اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التي تقع مرة، وتزول أخرى، فجاز جعلُ الزمان خبرًا عنه". يقول ابن السرَّاج: "ألا ترى أنك لا تقول: "الشمس اليوم"، ولا "القمر الليلة"، لأنَّه غير متوقَّع"[2]، أي أنه لا يتضمن الدلالة على حدوث ذلك.

والتأويل في جواز جعل ظرف الزمان خبرًا بذاته أو جواز تقدير الحدوث والإضمار، أو عدم الجواز، وذلك إذا كان الهلال ليس باسم وُضِعَ علمًا للنيِّر، كالشمس وسائر أسماء الكواكب، وإنَّما يتناوله في حال دون حال، والاسم الموضوع له هو القمر. وإذا كان كذلك صار إذا قيل: "الهلال"، فكأنَّه قيل: استنارة القمر، أو بدوّ القمر، أو ظهور النور في القمر، وما أشبه ذلك، فهو إذًا متضمّن لمعنى الحدوث، فيجوز أن تجعل الليلة إخبارًا عنه. ومن قدَّر إضمار الحدوث لم يكن له بدٌّ من التعلُّق بهذا المعنى، فيقول: إنَّه لمَّا كان حاله ما تقدّم أنه يزول، ثمّ يوجد ويظهر، صار إذا أطلق ذكره فقيل: "الهلالُ" عُلِمَ أنّ المراد حدوثه، فجاز إضماره"[3].

أمّا عدم الجواز فلأنّه لا يتضمّن الدلالة على الحدوث، وذلك أنّ الشمس والقمر اسمان علمان وُضعا وضع زيد وعمرو، ولم يوضعا للدلالة على وجود صفة وحال بعد أن لم تكن، فيتضمّنا الدلالة على الحدوث، أو يجريا مجراه"[4].

تعدُّد الخبر

للنحاة في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد أقوالٌ:

١- اللُّمَع: ٧٦.

٢- الأصول: ١/٦٣.

٣- المقتصد: ١/٢٩٠.

٤- المقتصد: ١/٢٩١.

(١) مذهب سيبويه[١] إلى جواز تعدد الخبر سواء أكان مقترنًا بحرف عطف أم لا، فمن الأول قولنا: "زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ"، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعِرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، وقول الشاعر[٢]:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي مُقيظٌ مُصَيّفٌ مُشَتِّي

(٢) ذهب ابن السرَّاج إلى جوازه مطلقًا، سواء أكان الخبران فصاعدًا من قسم المفرد، أم من قسم الجمل، أم مركَّبًا منهما، نحو: "زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ"، "زيدٌ أبوه قائم أخوه خارج"، "هند منطلقة أبوها خارج"، "زيدٌ أمُّه منطلقةٌ خارجٌ"[٣].

ويجوز تعدد اللفظ والمعنى واحد كقول العرب: "الرمَّانُ حلو حامض"؛ أي: مَزٌّ، و"زيدٌ أعسرُ أيسرُ"؛ أي: أضبط – ففيه جواز إذا كان المعنى منهما واحدًا، لأنَّ الإفادة لا تحصل إلا بالمجموع، واشترطوا لهذا النوع ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة الواحد، وجوّز أبو علي الفارسي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة، فيقال: "هذا حلو وحامض"[٤].

وقد جعل سيبويهِ قولهم "الرمَّان حلو حامض" بمنزلة "هذا زيدٌ منطلقٌ"، قال: "الوجه الآخر أن تجعلها جميعا خبرًا لـــ(هذا)، كقولك: "حلو حامض"، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنَّك تزعم أنه جمع الطعمين"[٥]؛ أي أنَّ فيه ضميرًا يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، فلا إشكال فيه، إذ المعنى: في جميع أجزائه حلاوة وفيها حموضة.

(٣) ومنهم من منع تعدُّد الخبر لمبتدأ واحد، وجعلوا الأول خبرًا، والباقي صفة للخبر.

١- الكتاب: ٨٣/٢.

٢- البيت لرؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ص١٨٩.

٣- الأصول: ٦٢/٢-٦٣.

٤ - همع الهوامع: ٣٤٦/١.

٥- الكتاب: ٨٣/٢.

ومنهم من يجعله خبرًا لمبتدأ مقدَّر[1].

ويجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد لورود ذلك بالسماع، فهو غير قليل في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] فقد جاء المبتدأ مضمراً، وأخبر عنه بثلاثة أخبار[2]، ومن الشعر قول رؤبة السابق:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي مُقيظٌ مُصَيّفٌ مُشَتِّي

فقد أخبر في المبتدأ (هذا) بأربعة أخبار (بتي، مقيظ، مصيف، مشتي)، وبذلك فإن تعدد الخبر لا إشكال فيه من حيث الصناعة.

الأحكام الخاصَّة بالمبتدأ المستغني عن الخبر:

لهذا المبتدأ أحكام خاصة تميزه عن المبتدأ المفتقر إلى الخبر، من هذه الأحكام:

١- أن يكون المبتدأ وصفًا مشتقًّا، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من الأسماء المشتقَّة، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟" و"ما مضروب العمران".

٢- أن يكون الوصف مسبوقًا باستفهام أو نفي، ليكون عاملاً عمل فعله، فيرفع فاعلاً، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟" و"هل قائمٌ الزيدان؟"، أو يرفع نائب فاعل، نحو: "أمضروب العَمْران؟".

وقد جعل أبو علي الفارسي من شروط عمل اسم الفاعل فيما بعده أن يكون مسبوقًا باستفهام. يقول الفارسي: "ومن ذلك قولُهم: "أقائمٌ أخواك؟" و"أذاهبٌ الزيدان؟"، فـــ(قائم) و(ذاهب) يرتفعان بالابتداء، و(أخواك) و(الزيدان) يرتفعان بفعلهما. وقد سدَّ الفاعلان في كل واحدة من المسألتين مسد خبر المبتدأ"[3].

والحقيقة في مشابهة الاسم الوصف الفعل من حيث العمل، وإنزاله منزلته، وذلك

١- هَمْع الهوامع: ١/٣٤٦.

٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٩٣.

٣- الإيضاح: ٨٩.

عندما يُسبق بالاستفهام أن (قائم) في قولك: "أقائمٌ أخواك؟" اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء، وقد اعتمد (قائم) على همزة الاستفهام، فعمل الرفع في (أخوك)، كما يعمل (يقوم) إذا قلت: "أيقومُ أخوك؟". وهذا حكم قولك: "أذاهبٌ الزيدان؟"؛ لأنَّ (ذاهب) قد جرى مجرى (يذهب) في رفع (الزيدان).

وذهب ابن السرَّاج[1] إلى جواز إعمال المبتدأ الوصف غير المسبوق باستفهام فيما بعده، على قبحه عنده. يقول ابن السرَّاج: "وحسُن عندهم "أقائمٌ أبوك؟" و"أخارجٌ أخوك؟" تشبيهًا بهذا إذا اعتمد (قائمٌ) على قبله، فأما إذا قلت: "قائم زيد"، فأردت أن ترفع زيدًا بـــ(قائمٌ)، وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتة، فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"[2].

واختلف النحاة في إعراب المبتدأ الوصف والاسم المرفوع بعده، وذلك من حيث التطابقُ وعدمُه، وقد جاء على ثلاثة أحوال:

(١) التطابق في الإفراد، نحو: "أقائمٌ زيدٌ؟":

ولأهل البصرة في هذا التركيب مذهبان، هما: أنْ يعرب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، وذلك عند الخليل[3] وسيبويه إذا كان معتمدًا علي شيء قبله، وهو ما ذكره ابن السرَّاج في الأصول حين قال: ""وحَسُنَ عندهم "أقائمٌ أبوك؟" و"أخارجٌ أخوك؟" تشبيهًا بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله"[4].

أمَّا قولك: "قائم زيد" وليس قبله ما يعتمد عليه؛ فإن الوصف خبر مقدم، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخَّر عند سيبويه الذي يقول: "وكان الحد (الوصف) أن يكون مقدمًا، ويكون (زيد) مؤخرًا"[5]. ويكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر عند ابن السرَّاج الذي يقول: "فأمَّا إذا قلت: "قائم زيد"، فأردت أن ترفع زيدًا بـــ(قائم)، وليس قبله

١- الأصول: ١/٦٠.

٢- الأصول: ١/٦٠.

٣- الكتاب: ٢/١٢٧.

٤- الأصول: ١/٦٠.

٥- الكتاب: ٢/١٢٧.

ما يعتمد عليه ألبتّة؛ فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"[1].

(٢) عدم المطابقة، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟":

الوصف في هذا التركيب يعرب مبتدأ، والاسم المرفوع بعده يعرب فاعلاً أغنى عن الخبر، ومنهم الفارسيُّ ومن قولهم: "أقائم أخواك؟" و"أذاهب الزيدان؟"، فـــ(قائم) و(ذاهب) يرتفعان بالابتداء، و(أخواك) و(الزيدان) يرتفعان بفعلهما. وقد سدَّ الفاعلان في كلّ واحدة من المسألتين مسدّ خبر المبتدأ، وحَسُنَ ذلك وجاز من حيث كان المعنى: "أيقوم أخواك؟" و"أيذهب الزيدان؟"[2].

وإعرابه التركيب السابق على هذا الوجه لأمور عدة، منها: عدم المطابقة بين الوصف والاسم الذي بعده، كذلك فإنَّ المعنى "أيقوم الزيدان؟"، فتمَّ الكلام، لأنَّه فعل وفاعل، و(قائم) هذا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: (قائم) مبتدأ و(الزيدان) مرتفع به، وقد سد الخبر من حيث إنّ الكلام تمّ به، و لم يكن ثم خبر محذوف حقيقة، وهو الرأي الراجح.

(٣) المطابقة في التثنية والجمع، نحو: "أقائمان الزيدان؟" و"أقائمون الزيدون؟". ويعرب هذا التركيب إعرابًا واحدًا، فالوصف خبر مقدم، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخر، وذلك لحصول المطابقة بين الوصف والاسم المرفوع في حالتي التثنية والجمع.

والمبتدأ الوصف ليس له خبر في اللفظ، وله خبر في التقدير، لشبهه الفعل، ولكون الاسم المرفوع بعده مغنيًا عن الخبر، ولتمام معنى الكلام بدونه، ذلك أن المبتدأ الوصف هو مبتدأ من حيث موقعه في التركيب الجملي، وذلك أنّ (قائمًا) في قولك: "أقائمٌ الزيدان؟" لما كان بمنزلة الفعل، لم يكن أن يخبر عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مخبرًا عنه، فكما أنك إذا قلت: "أيقوم الزيدان؟" لم يكن لـــ(يقوم) خبر لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لـــ(قائم) الكائن بمعناه خبر، إلا أنه لما رُفع لكونه اسمًا في اللفظ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى".

١- الأصول: ١/٦٠.

٢- الإيضاح: ٨٩.

ثانياً: الجملة الفعلية:

البنية الأساسية للجملة الفعلية هي: مسند (فعل) + مسند إليه (فاعل) أي تتكون من عنصرين أساسيين إسناديين يمثلان الحد الأدنى لهما رتبة أصلية يحتل فيها الفعل مرتبة الصدارة، ويحتل فيها الفاعل المرتبة التالية، والرتبة هنا مقيدة ومحفوظة الإسناديين.

أ- طبيعة الجملة الفعلية البسيطة:

الجملة الفعلية البسيطة هي الجملة الفعلية التي تضمنت عملية إسنادية واحدة سواء أكانت عناصرها مفردة مثل: ظهر الحق، أو أحد عناصرها مركب تركيباً غير إسنادي مثل: نجح التلميذ المجتهد.

أنماط الجملة الفعلية البسيطة:

النمط الأول: فعل + فاعل. وهي الجملة الفعلية التي يكتفي الفعل فيها بفاعله، قال الله تعالى: ﴿تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

قال سيبويه: "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو"[1].

النمط الثاني: الفعل + الفاعل الضمير المستتر.

النمط الثالث: الفعل + الفاعل الضمير الظاهر.

قال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، فالفعل (ينفقون) والفاعل الضمير الظاهر (واو الجماعة).

النمط الرابع: الفعل + الفاعل الضمير مستتر. قال تعالى: ﴿يكاد زيتها يضيء﴾ [النور: ٣٥] فالفعل (يضيء) والفاعل ضمير مستتر نقديره (هو) يعود على (زيتها).

١- الكتاب: ١/ ٣٣.

ب- طبيعة الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:

فعل + فاعل + مفعول به. قال سيبويه: "وذلك قولك: "ضرب عبد الله زيداً"، فـ(عبدالله) ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب) به، كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل"[1]. ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعول أو أكثر بنفسه، ومنها ما يتعدى بحرف الجر، ومن أنماطه:

النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول به (اسم ظاهر). قال تعالى:﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، فالحناجر اسم ظاهر وهو مفعول به منصوب.

النمط الثاني: الفعل + الفاعل + المفعول (ضمير). قال تعالى:﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. فالضمير (هم) المتصل في محل نصب مفعول به[2].

النمط الثالث: الفعل + الفاعل + مفعول به (مصدر مؤول). قال تعالى ﴿يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ [النور: ١٩]. تتكون الجملة الفعلية من فعل وفاعل ومفعول مصدر مؤول المكون من (أن) والفعل المضارع وتأويل هذا المصدر المؤول إلى مصدر صريح وذلك بقولك: يحبون شيوع الفاحشة.

النمط الرابع: الفعل + الفاعل + حرف الجر الزائد + المفعول به. قال الله تعالى:﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٤٣].

الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين:

قال سيبويه: "وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً درهما"[3]. ونمط هذه الجملة هو: الفعل + الفاعل + المفعول الأول + المفعول الثاني، قال الله تعالى:﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

١- الكتاب: ١/ ٣٤.

٢- الكتاب: ١/ ٣٤.

٣- الكتاب: ١/ ٣٧.

الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول:

بنية الفعل المبني للمجهول: إن الفعل حين بنائه للمجهول تحدث فيه عدة تغيرات وهي تدرس من خلال منظوري الأصوات والصرف وخاصة الدلالة لا يعرف القائم بالحدث.

علّة تغيير بناء الفعل:

١- إن المفعول يصح أن يكون فاعلا للفعل فلو لم يتغير الفعل لم يعلم هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره.

٢- وقد وجب البناء على ضم الأول وكسر ما قبل الأخر لأن الفعل لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمى فاعلوها خوف الإشكال وقيل إنما ضُم أوله لأن الضم من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالاً على فاعله"، ومن صوره:

الصورة الأولى: الفعل + نائب الفاعل (اسم ظاهر). قال تعالى ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]. فـ (اسمه) نائب فاعل للفعل المبني للمجهول (يُذكر).

الصورة الثانية: الفعل + نائب الفاعل (ضمير). قال تعالى: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ النور: ٢٣]. فالضمير المتصل بالفعل (لُعنوا) نائب فاعل للفعل المبني للمجهول.

الصورة الثالثة: الفعل + نائب الفاعل (اسم إشارة). قال تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]. فاسم الإشارة (ذلك) نائب فاعل للفعل (حُرّم).

لقد بحث ابن جني جانباً مهماً من جوانب الجملة الفعلية، ومنها: باب القول في الإعراب في كتابه الخصائص اذ يرى أن الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: "أكرم سعيدٌ أباه"، و"شكر سعيداً أبوه" علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: "إذا اتفق هذا سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، لزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان

الإعراب"[1]، ومراد ابن جني أن يقول: "إن قرينة الإعراب تفيد في تعيين الفاعلية والمفعولية، حينما تفقد العلامة الإعرابية، كان الاعتماد على المعنى بدليل مثاله: "ضرب يحيى بشرى"، فجاز في هذا المثال تقدم الفاعل وتؤخره.

لقد درس ابن جني الجملة الفعلية، حيث خصص للجملة العربية أبواباً مختلفة من كتابه الخصائص، فتجسد ذلك في باب سماه: "تقاود السماع وتقارع الانتزاع" إذ يبين أن هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين أي ما يخص الجملة الفعلية التي تتكون من الفعل والفاعل ثم المفعول به، وعن علة رفع ونصب كل منهما يقول: "فمنها أن يكثر الشيء، فيسأل عن علته، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، ويذهب آخرون إلى غيره، ومنها أن يسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساده غيره، ويستدل به وجه آخر على شيء غير الأول، وذلك كقولك: "ضربتك، وأكرمته" ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع، فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله[2].

وفرق ابن جني بين العامل المعنوي والعامل اللفظي في عملية رفع الفاعل ونصب المفعول به، إذ يقول: ومثل اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: "ضرب سعيدٌ جعفراً"، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً"[3].

والسياق يحدد لنا طبيعة الكلمات فيه، وهو الذي يحدد بناء الجملة فتقول مثلاً: إن هذا الاسم في "جاء محمد" جاء مرفوعاً، ونودي وظيفة الفاعلية، وفي "رأيت محمداً" جاء منصوباً لأنه مفعول به، وأما في "التقيتُ بمحمد" فهو تالٍ لحرف جر فجاء مجروراً، فتحديد الوظائف

١- الخصائص: ١/٩٠.

٢- الخصائص: ١/١٠٠.

٣- الخصائص: ١/١٠٩.

المختلفة في الجملة والتغيرات المصاحبة لها في مجال دراسة بناء الجملة يعتمد على السياق الذي تترتب به الكلمات.

وقد آخذ أبو علي الفارسي على سيبويه في مسائل نحوية، و لم تبلغ المؤاخذة عليه دروها من الجرأة. وإنما أخذه باستعمال لفظة "أقوى" و"أبين" من خلال عرض رأي الخليل ثم سيبويه مفصلاً رأي الخليل على رأي سيبويه، فقال: "وقول الخليل عندي أقوى"[1]. وكان الفارسي يجل سيبويه ويوقره كثيراً، وله مكانة خاصة في قلبه، ومن شدة احترامه له واعتداده بآرائه، كان لا يقوى على استعمال أي لفظ جريء أو عبارة عنيفة في حقه، فالمسألة التي رحج فيها رأي الخليل على رأيه لم يفند أو يفسد رأي سيبويه فيها، وإنما اكتفى باستعمال لفظ: أقوى وأبين.

لقد صدق من قال: "مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله[2]"، حيث ظلت موضوعات الجملة العربية ومسائلها ردحاً من الزمن مضطربة مغلقة مثار جدل وأخذ ورد، يكتنفها الكثير من الغموض، واللبس، إلى أن جاء ابن السراج فأنار دروبها.

كان لابن السراج منهجاً بكل المقاييس، حيث أنه لم يشرع في عرض أبواب الكتاب إلا بعد أن مهد لها بتحديد مفهوم النحو، واعتلالات النحويين، لما لها من علاقة بتعليم النحو ودراسته، ليذكر بعدها أقسام الكلم، معرفاً كل قسم منها، ذاكراً علاماته، ثم بعد ذلك شرع في عرض أبواب كتابه مراعياً البداية بباب مواقع الحروف، وائتلاف الكلام، ثم باب الإعراب والمعرّب، والبناء والمبني، ذاكراً في مستهلة علامات الإعراب الأصلية منها والفرعية في الأسماء والأفعال، فحركات البناء، ثم الحديث عن العوامل من أسماء وأفعال وحروف، وما لا يعمل منها، ليعلن بعدها عزمه في الحديث عن المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات من الأسماء، قائلاً: "وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف

١- البغداديات: ٩١، ٩٢.

٢- معجم ياقوت: ٣٤١/٥.

بالأسماء المفعول فيها، فتبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها بالمنصوبات، ثم المخفوظات"[1]. وقد شرع في ذكر الأسماء المرتفعة قائلاً: "الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ وخبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بُني على فعل، ذلك الفعل حديثاً عنه.

والرابع: مفعول به بُني على الفعل فهو حديث عنه و لم تذكر ما فعل به فقام مقام الفاعل.

والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ"[2].

وقد قام بشرح كل صنف، فذكر قواعده، وأسهب في شرحها، مع التمثيل لها وذكر بعض الشواهد عليها، كما لم ينس أن يشير إلى ما لم يذكر من المرفوعات مؤجلاً الحديث عنه في موضع آخر، قائلاً: "ومما شبه أيضاً بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهي (إنّ) وأخواتها، وسنذكرها مع ما ينصب"[3].

وقد قسم الأسماء المنصوبة فقد قسمها قسمة أولى على ضربين:

الضرب الأول: كل اسم تذكره بعد أن يستغنى الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب، وهو قسمان: مفعول، ومشبّه بمفعول.

المفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

والمشبه بالمفعول ينقسم على قسمين:

١- الأصول: ٥٧/١.

٢- الأصول: ٥٨/١.

٣- الأصول: ٩٧/١.

ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى.

ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع (المستثنى).

وهذه التقسيمات تدل على تأثر ابن السراج وولعه بالتقسيمات العقلية على طريقة المناطقة وألفاظهم، قصد الحصول على نحو جامع مانع، ومما يدلنا على هذه النزعة تقسيمه للمعرب والمبني من الأسماء والأفعال حيث ذكر: "أن الأسماء تنقسم قسمين: أحدهما: معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين: فقسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل... والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون... وضرب مبني على الحركة، فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين... وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة... والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون... والضرب الثاني مبني على الفتح"[1].

ثم تعرّض للفعل، وقال عنه: إنه مبني ومعرب، فالمبني ينقسم قسمين: مبني على حركة (الماضي)، ومبني على سكون (الأمر) أما المعرب[2] فهو ما يعرف بالفعل المضارع سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً.

ونرى أبا علي الفارسي – أستاذ ابن جني – درس الجملة الفعلية دراسة وافية في مواضع مختلفة من مؤلفاته، فقد كان يعرض آراءه وملاحظاته فكر ثاقب وعقلية تنظيرية بدت واضحة المعالم، ونرى له آراء تفرد بها، فأضاف بها فكراً جديداً في تناول المسائل، ودراسته للجملة الفعلية تناولت كل مكوناتها وعلاقة هذه الأجزاء ببعضها، ولا غرابة فأبو علي الفارسي ذو باعٍ طويلٍ في العلم، ففي عرضه لمسائله تثبت مقدرته العلمية، فقد كان يحيط بالمسائل من جميع وجوهها الممكنة والمحتملة مما أضفى على أسلوبه هذه الرصافة الواضحة، وقد اتخذ أبو علي منهجاً خاصاً في المؤاخذات قوامه الأصول والأحكام، ولم يكن

١- الأصول: ١/٥٠-٥١.

٢- الأصول: ٢/٢٠٥.

لأبي علي دافع شخصي تسبب في مآخذه على العلماء، وإنما لأسباب علمية دعته إلى ذلك، فالذي دفعه إلى إصلاح أغلاطهم هي الأمانة العلمية، والدليل على ذلك أنه حينما يؤاخذ علماً في مسألة ما فقد يوافقه في مسائه الأخرى، وعند استقراء المسائل وأسلوب معالجتها تتضح أن أبا علي الفارسي صاحب مذهب متميز في آرائه وأفكاره، إذا نهج منهجاً خاصاً، من الحق أن يقال عنه: إنه صاحب منهج مستقل.

ومما يؤكد لنا أنه صاحب مذهب مستقل أن له مآخذ على جماعة البصريين اتضحت في مسائل منها:

مسألة الفصل بين (ما) وفعل التعجب، وكون الفصل بينهما لم يجزه أحد، ولا يجوز عنده كذلك، معللاً ذلك: بأن ما يفصل به لا يخلو من أمرين: إما أن يكون متصلاً بالفعل أو متصلاً بـ (ما). فأولهما لا يجوز أن يفصل بما يكون متعلقاً بالفعل، لأن الفعل غير متصرف، فإذا لم يتصرف لم يتصرف معموله فيجوز تقدمه عليه[1].

ثم تابع أبو علي القول في ذكر العلل والأدلة المانعة من إجازة الفصل بين (ما) والفعل، فذكر: أنك إن أجزت الفصل بين المفعول والفعل في: "ما أحسن في الدار زيداً"، والجملة التي هي: ما أحسن، وإنْ كانت مقتضية لذكر التعجب به فالمحافظة عليها والامتناع من إجازة الفصل بينهما أشد من الامتناع بين الفصل بين المفعول والفعل، فلا يجوز أن يفصل بين (ما) و(أحسن) بشيء متعلق بالفعل[2].

وبعد الانتهاء من الأمر الأول – إن كان ما يفصل به متصلاً بالفعل – انتقل إلى الأمر الثاني ليثبت عدم جوازه أيضاً ليخلص إلى القول بأن الفصل بين (ما) وخبره لا يسوغ.

ونجد ذلك في شرحه إذ ذكر أنه لا يجوز أن يفصل بينهما بشيء متصل بـ (ما) معللاً ذلك، بأنه لا يخلو من أن يكون اتصاله به على جهة الصفة أو الصلة، فلا يجوز أن يتصل شيء منهما بها لما يحدث به من التخصيص، والتخصيص غير جائز في هذا الموضوع، لأن

١- البغداديات: ٢٥٦.

٢- البغداديات: ٢٥٧.

القصد خلافه، والغرض عكسه، فلما لم يجز الفصل بأحد هذين الوجهين، ثبت أن الفصل بين (ما) وخبره في هذا الباب غير سائغ[1].

وبهذه الأدلة والعلل أثبت أبو علي إنكاره لرأيهم، وتأييده لرأي المبرد وابن السراج، وهو الذي كثيراً ما اعتنق آراء البصريين ونسب نفسه إليهم بـ (أصحابنا)، فهو يوافقهم ويخالفهم على ما يتطلبه الدليل من الوضوح والأصالة.

١- البغداديات: ٢٥٨.

المبحث الثاني: استقلالية الجملة.

عرف الأولون استقلالية الجملة فدرسوا الجملة الأصلية، وهي الجملة التي تستقل بذاتها وتستغني عن غيرها، مثل: "جاء محمد"، ودرسوا الجملة الفرعية، ويعنون بها الجملة التي لا تستقل بذاتها، بل تعتمد على غيرها مثل: "جاء محمد يمشي".

واستقلالية الجملة هي استقلالية نسبية، فالجملة – مهما كان – ترتبط مع غيرها بوشائج وروابط تكسبها مكانةً ومعنى، فالجملة تتألف في لغة العرب من عنصرين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، ولا يمكن للجملة أن تتألف من غيرهما، وهما المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل مع فاعله ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل. وذا ما أشار إليه سيبويه فقد عقد باباً سماه: "هذا باب المسند والمسند إليه" وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر: ولا يجد المتكلم منهم بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك"، و"هذا أخوك" ومثل ذلك: "يذهب عبدالله" فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.. [1]". وكلام سيبويه يدلنا أن مكونات هذه الجملة فيها استقلالية عن باقي الجملة.

ويفضل أبو سعيد السيرافي تركيبات هذا الاستقلال، فيقول: أما قوله: المسند والمسند إليه ففيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها: أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه، وذلك على وجهين: فاعل وفعل، كقولك: "زيدٌ قائم" و"إنّ عمراً منطلق" فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه..." [2].

خلاصة القول: إن المسند والمسند إليه أربعة أوجه نلخصها كالآتي:

الأول: المسند هو الأول مبتدأً كان أو غيره، فقام في: "قام زيدٌ" مسند، و"قائم زيدٌ" زيد مسند لأنه الأول مرتبة.

---

(١) الكتاب: ٢٣/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٣/١.

الثاني: وهو عكس الأول: أن المسند إليه هو الأول، والمسند هو الثاني.

الثالث: أن يكون كل واحد منهما مسنداً ومسنداً إليه، لأن كل واحد منهما أضيف إلى الآخر، وأضيف الآخر إليه.

الرابع: وهو الشائع أن المسند هو المخبر عنه، والمسند إليه هو الخبر.

ومن خلال تفصيل أبي سعيد السيرافي نستحضر مفهومين آخرين يؤكدان وضوح استقلالية الجملة عند هؤلاء المتقدمين وهما العمدة والفضلة، فالفضلة ما ليس مسنداً ولا مسند إليه مثل المفاعيل والحال والتمييز والتوابع... وقولهم "فضلة" لا يعني إمكانية استغناء الجملة عنها في المعنى، والعمدة: المسند إليه والمسند.

واستقلالية الجملة كانت واضحة في مفهوم سيبويه، فقد جاء في الكتاب: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة". فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: "أتيتك أمس، وسآتيك غداً"[1]. وذا نجده عند ابن السراج في أصوله: "والجملة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل نحو قولك: "زيدٌ ضربته" و"عمرو لقيت أخاه" و"بكر قام أبوه". وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: "زيد أبوه منطلق"[2]، فالمبرد أول من استخدم مصطلح الجملة غير أن ابن السراج استخدم الجملة المفيدة.

ونرى مفهوم الاستقلال عند أبي علي الفارسي في استخدامه للفظة "مستقلاً" اذ يقول: "باب ما ائتلف من هذا الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً، فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: "عمرو أخوك" و"بشر صاحبك"، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: "كتب عبدالله" و"سُرَّ بكرٌ" ومن ذلك: "زيدٌ في الدار" ويدخل الحرف على

(١) الكتاب (١/٢٥).

(٢) الأصول (١/٦٣).

كل واحد من الجملتين فيكون كلام كقولنا: "إنّ عمراً أخوك" و"ما بشر صاحبك" و"هل كتب عبدالله" و"ما سُرَّ بكرٌ" و"لعلّ زيداً في الدار"(١).

ويستخدم ابن جني لفظة: "مفيد مستقل"، في تحديد مفهوم الجملة فيقول في كتابه اللمع في باب خبر المبتدأ: "أن الخبر على الضربين مفرد وجملة... أما الجملة فهي كل كلام مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل"(٢).

والإفادة شرط من شروط الاستقلال كما نلاحظ من التعريفات، وعند كلام النحاة عن الإفادة نجدهم يربطونها بالجملة المفيدة، فمن خصائص الجملة العربية الاستقلالية، والإفادة ما دلت على معنى يحسن السكوت عليه.

(١)

(٢)

المبحث الثالث: أنواع الجملة:

لعل السبب في الخلاف عند تقسم الجملة العربية يعود إلى أهمية هذا الموضوع عند نحاة القرن الرابع الهجري، وليس خلاف هؤلاء النحاة عند القسمين للجملة: جملة اسمية أو جملة فعلية، ولكنهم اختلفوا في الباقي من الزوائد، وخلافهم في الجملة التي مسندها فعل تأخر عن المسند إليه، أهي اسمية أم فعلية، واختلفوا في الأقسام الأخرى غير الاسمية والفعلية، فقالوا بالجملة الظرفية ومعيارهم في ذلك المطابقة بين ركني الجملة، وآخرون قالوا بالجملة الشرطية ومعيارهم في ذلك الاستقلال الدلالي وتمام الفائدة، وقالوا بالجملة الوصفية ومعيارهم في ذلك المطابقة بين ركني الجملة والإسناد الخاص في هذا النوع، والاختلاف في تقسيم الجملة العربية مبني على معاييرهم المختلفة، فقد ارتضى كل منهم معياراً مناسباً له، فاختلاف التقسيم منبثق من اختلاف المعايير.

تتألف الجملة من ركنين رئيسين هما: المسند والمسند إليه، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وتبعاً لهذين الركنين يتحدد نوع الجملة وقسمها الذي تنسب إليه، ويقوم هذا الفصل على استعراض أقسام الجملة عند نحاة القرن الرابع الهجري، فالجملة عندهم جملة اسمية وجملة فعلية إلا أنهم عالجوا باقي التراكيب مما يوحي بإحساسهم بباقي المعايير.

فالجملة – تبعاً للمسند – صورتان: فعل مع اسم، أو اسم مع اسم، وبالتعبير الاصطلاحي: فعل وفاعل أو نائبه، أو: مبتدأ وخبر، نحو: "قام زيدٌ"، و"زيدٌ قائم"، وكل التعبيرات الأخرى، إنما هي صور أخرى لهذين الأصلين.

والصورة الأساسية للجملة التي مسندها فعل، أن يتقدم المسند على المسند إليه، ولا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أن يتقدم المسند إليه على المسند، أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يتقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام، أو طبيعة الكلام.

قسَّم النحاة الجملة باعتبار منهجين:

- منهج تركيبي، قسموا الجملة في إطاره إلى قسمين: اسمية وفعلية، وقسموا الاسمية إلى: صغرى وكبرى.
- منهج دلالي، قسموا الجملة في إطاره إلى: خبرية وإنشائية.

وبالنظر إلى المستوى التركيبي للجملة فقد أجمع النحاة المتقدمون على نوعي الجملة: الاسمية والفعلية، ولم يختلفوا في وجودهما، لكن بعضهم قال بنوع ثالث، ونوع رابع، هما: الجملة الشرطية والجملة الظرفية، وهذان النوعان هما اللذان اختلف فيهما، فقد وردت في كتاب سيبويه الجملة الفعلية والاسمية[١] ووردت إيماءات إلى الجملة الشرطية فقد جعلها سيبويه خبراً للمبتدأ في غير موضع[٢].

ومما ذهب إليه ابن السراج إلى أن الإخبار بالظرف والمجرور قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة[٣]، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه مذهب حسن[٤]، وابن السراج عندما تحدث عن أخبار المبتدأ، جعل الظرف أحدها، قال: وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين: فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر، نحو ما ذكرنا من قولك: "زيدٌ أخوك" و"زيدٌ قائم" وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظرف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان... فتحذف الخبر، وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال، لأن زيداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك: "خلفك" ولا في الدار شيء، لأن "في الدار" ليس بحديث، وكذلك "خلفك" وإنما هو موضع الخبر[٥]. ومما قدره ابن السراج أن خبر المبتدأ أحد أربعة: الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة[٦].

---

(١) الكتاب: ١٤٧/١، ١٤٩/١.

(٢) الكتاب: ١٣٢/١، ٥٢/١، ١٣١/١، ١٣٤/١.

(٣) الأصول في النحو: ٦٢/١.

(٤) العسكريات: ١١٠.

(٥) الأصول في النحو: ٦٢/١، ٦٣/١.

(٦) الأصول في النحو: ٦٥/١.

وأشار ابن السراج في موضع آخر إلى أن الاسم الموصول يتصل بأربعة أشياء قال: "وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف، والجزاء بشرطه وجوابه"(١).

وقسم الفارسي الجملة إلى أربعة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، كما قسم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة(٢).

وعند الحديث عن الجملة الصغرى والجملة الكبرى يرجع الذهن إلى سيبويه، فقد تحدث عن المبتدأ الذي خبره جملة، وهو ما اصطلح عليه النحاة المتأخرون على أنه جملة كبرى، فقد مثل سيبويه لخبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ بجملة شرطية أو جملة فعلية أو جملة اسمية، فقال في حديثه عن الاستفهام بـ (هل): "هل زيد أنا ضاربه؟ لكان جيداً في الكلام لأن ضارباً اسم، وإن كان في معنى الفعل"(٣)، فهذه هي الجملة الاسمية الكبرى.

ومثل الجملة الاسمية التي خبرها جملة اسمية والخبر فيها جملة فعلية عندما نحدث عن الاستفهام بالهمزة إذ يقول: "تقول: أأنت عبدالله ضربته؟ تجريه هاهنا مجرى: أنا زيد ضربته، لأن الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثم ابتدأت هذا، وليس قبله حرف استفهام، ولا شيء هو بالفعل، وتقديمه أولى" فهذا المثال عند سيبويه جملة اسمية الخبر فيها جملة اسمية كبرى باعتبار ما بعدها، وصغرى باعتبار ما قبلها.

وتعرض الزجاج لجملة اسمية وقعت خبراً لمبدأ في قول الله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنْ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧] (هم) الأولى مرفوعة بالابتداء، و(هم) الثانية ابتداء لثانٍ، و"غافلون" خبر "هم" الثانية. والجملة الثانية خبر "هم" الأولى، فـ (هم) الأولى مبتدأ خبره جملة (هم غافلون) المكونة من مبتدأ وخبر، وقول الزجاج (الجملة الثانية) فيه تنبيه أن في قوله تعالى (وهم عن الآخرة غافلون) جملتين، إذ تبدأ الأولى بالمبتدأ

(١) الأصول في النحو: ٢٦٦/٢.

(٢) الإيضاح: ١٩.

(٣) الكتاب: ١٠١/١.

الأول، وتبدأ الثانية بالمبتدأ الثاني، وتنتهي الجملتان بنهاية الجملة الثانية، فالجملة الأولى في الجملة الكبرى، والجملة الثانية في الجملة الصغرى[1].

ومثّل ابن السراج للجملة الكبرى والجملة الصغرى بدون المصطلح عند كلامه عن الخبر الجملة[2] وكذلك الفارسي[3]، وكان ابن جني يعبر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة عندما تحدث عن عطف جملة على جملة في قول الله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٦، ٧] قال: "وقرأ أبو السمال: "والسماءُ رفعها" [الرحمن: ٧] رفع، قال أبو الفتح: الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء، لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قول قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ فالسماء بقراءة الرفع مبتدأ مرفوع، والجملة معطوف على الجملة الكبيرة، إذ في الآية السابقة ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ جملتان: جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل وقعت موقع الخبر، فالجملة الكبيرة كبيرة، لأن فيها جملة صغيرة[4].

ومما سبق نرى سيبويه مثل للخبر بجملة فعلية وجملة اسمية، وهو تمثيل لجملة كبرى وصغرى، وقد نص الزجاج عليها بالجملة الأولى والثانية، أما ابن جني فقد عبر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٧٨/٤.

(٢) الأصول في النحو: ٦٥/١.

(٣) الإيضاح: ٤٣.

(٤) المحتسب: ٣٠٢/٢.

الفصل الثالث

دراسة مجملة للجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مجمل آراء النحاة في الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري.

المبحث الثاني: ما يميز آراء هؤلاء عن سيبويه في الجملة.

المبحث الثالث: الترجيح بين الآراء.

.

المبحث الأول: مجمل آراء النحاة في الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري.

لا يمكننا الجزم بأن آراء النحاة ثابتة في جميع مؤلفاتهم، فهي تتغير بتغير الزمن، فيكون للنحوي أكثر من رأي في المسألة الواحدة، وذلك بأن يرى فيها رأياً في مرحلة من حياته، ثم يرجع عنه في وقت آخر، وقد يكون له رأي في مسألة ما في مصنف، إلا أنه يظهر رأياً آخر في المسألة نفسها في مصنف آخر، وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً عن هذه الظاهرة (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين) وهو باب وضح فيه الوسائل التي تعيننا في معرفة الرأي الأخير للنحوي كي لا نحكم عليه بالتناقض.

وقد صَرَّح النحاة أنفسهم بتعدد أقوالهم في المسألة الواحدة، ومن ذلك قول أبي علي الفارسي في (هيهات): "أنا أفتي مرة بكونها اسماً سُمي به الفعل كصهٍ ومهٍ. وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال". وقال مرة أخرى: "إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل، كعندك ودونك"[(١)].

وهي ظاهرة اقترنت الإشارة إليها بعبارة: (في أحد قوليه...) عندما تتعدد أقوال النحوي في مسألةٍ.

أولاً: المرفوعات:

ضمت كتب النحو مصطلحات مثل: الرفع والمرفوع، والمرفوعات والاسم المرفوع.. وقد عللوا أن سمي الرفع رفعاً لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه[(٢)].

وقد اختلف النحاة في الأصل في المرفوعات، فقد عزي إلى الخليل بن أحمد أن الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، ونسبوا إلى سيبويه أن المبتدأ أصل والفاعل فرع عنه[(٣)]. ونُسب إلى

---

(١) الخصائص: ١/٢٠٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.

(٣) همع الهوامع: ٢/٤.

ابن السراج لأنه قدم الحديث عن المبتدأ[1]. ويشهد لهما أن أن عامله لم يكن لفظياً كان رافعه كأنه ذاتي له، وما بالذات أصل وما بالعرض فرع، فضلاً عن تعري المبتدأ من العوامل وكونه اسماً تصدر الجملة به، والفاعل يتأخر عن الصدر، والمبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخره، ويصير الفاعل مبتدأ إذا تقدم وسبب ذلك أن عامل الفاعل لفظي فهو متضمن للمعنى واللفظ ولا يدخل على المرفوع به ما يزيل رفعه، ويبطل رفع المبتدأ بدخول (إن) وقال بذلك أبو علي الفارسي ودليله: "أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه،والفعل هو الأصل في الإخبار فكان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة"[2].

والخلاف في هذه المسألة غير مجدٍ وأصله الخلاف في أصلية الاسم أو الفعل، والصحيح أن كليهما أصل، لأن كلاً منهما حقل خاص وأسلوب خاص في الكلام، له دلالته الخاصة ثبوتاً وتجدداً، قال أبو حيان: "وهذا الخلاف لا يجدي فائدة"[3].

المبتدأ والخبر:

المبتدأ: عرّف سيبويه بحسب موقعه من الجملة فقال: "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما عليه، فهو مسند ومسند إليه"[4]. وعرّفه ابن السراج فقال: "ما جردته من عوامل القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ، مبتدأ به دون الفعل، ويكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه"[5].

ونسب أبو الحسن بن الوراق إلى الزجاج أنه كان يجعل من العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، وقد رد عليه ابن الوراق بأن الأمر لو كان كذلك لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو

(١) الأصول في النحو: ٥٨/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٠١٠/١.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ٣٣٦/١.

(٤) كتاب سيبويه: ١٢٦/٢.

(٥) الأصول في النحو: ٦٢/١-٦٣.

كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز أن يدخل عامل وهو باق[1].

وقد استفاد ابن جني من رأي الزجاج الذي ذكره ابن الوراق، وذلك حين قال: "فأما في الحقيقة ومحصول الحدث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالو: لفظي ومعنى، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[2].

وقد جعل ابن مضاء القرطبي كلام ابن جني قاعدة ارتكز عليها في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل وقد اتفق النحاة – عدا الكوفيين – على أن عامل الرفع في المبتدأ هو عامل معنوي، وإن اختلفوا في تفسيره، فقيل هو التعري من العوامل اللفظية، وقيل هو التعري وإسناد الخبر إليه"[3].

وكلا المعنيين واحد، وهو خلوه من المؤثر الفعلي أو الحرفي وتهيئته للإسناد، واختار ابن يعيش في المفصل أن الصحيح في تفسير الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خبر عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به، وكان رتبته متقدمه على غيره[4]، وهذا الاختيار لابن يعيش اكتسبه من حد سيبويه للمبتدأ.

الترجيح:

يظهر من آراء العلماء أَنَّ جعل الابتداء هو العامل في المبتدأ هو الراجح، وهو رأي سيبويه للمبتدأ وكذلك رأي جمهور البصريين.

رافع الاسم الواقع بعد الظرف الجار والمجرور:

أورد الزجاج عن الأخفش أنه يرى أن الظرف أو الجار والمجرور إذا تقدما على المبتدأ فإن المبتدأ مرفوع بالفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور، أورد ذلك بعد قول الله

(١) علل النحو: ١/١١٠١-١١١.

(٢) الخصائص: ١/١١٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٤-٨٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٤-٨٥.

تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، ارتفع "أميون" بالابتداء، و"منهم" الخبر، وفي قول الأخفش يرتفع "الأميون" بفعلهم كان واستقر منهم أميون[١]، ولم يكن الزجاج دقيقاً فيما نسب إلى الأخفش، وقد رد عليه أبو علي الفارسي بأن "أميون" لم يرتفع عند الأخفش بالفعل، وإنما يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور ولا يرتفع على الابتداء، وإنما يكون فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور، ثم ذكر أبو علي الفارسي مذهب سيبويه، وهو أنه يرتفع بالابتداء، إذ قال: "ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء، ففي "منهم" عنده ضمير لقوله: "أميون" وموضع "منهم" على مذهبه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ، فأما على مذهب أبي الحسن فلا ضمير لقوله "أميون" في "منهم" ولا موضع له عنده... "[٢].

وقد كرر الزجاج ما ذكره في هذه الآية بعد قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤] فقال: "يرتفع (خزي) من وجهتين:

إحداهما: الابتداء.

والأخرى: الفعل الذي ينوب عنه (لهم)[٣].

يرى أبو علي الفارسي أن العامل هو الظرف دون الفعل، ويستدل بعدة أدلة، وتابعه ابن جني[٤].

الخبر:

يعرف الخبر بأنه الاسم المجرد من العوامل اللفظية، لإسناده إلى المخبر عنه، ويعد الخبر الجزء المتمم للمبتدأ، إذ هو محط الفائدة في الجملة.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٥٩.

(٢) الاغفال: ٢/٣٢٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٩٦.

(٤) الخصائص: ١/١٠٧-١٠٨.

عامل الرفع في الخبر:

للنحاة في رافع الخبر اختلاف يشبه اختلافهم في رافع المبتدأ، وخلاصة الخلاف خمسة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أَنَّ المبتدأ هو الرافع للخبر، وذلك ما نص عليه سيبويه: "كما أنك إذا قلت: عبدالله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه وبه استغنى الكلام، وهو منفصل عنه". فيرى شدة الاتصال بين المبتدأ والخبر وأن أحدهما لا ينفك عن الآخر.

الثاني: مذهب الأخفش والرماني وهو أنه كالمبتدأ مرفوع بالابتداء، وقيَّد الرماني هذا العامل واشترط في كونه عاملاً في الخبر، أن يكون الخبر هو المبتدأ[1]. وهو بذلك مخالف لرأي سيبويه ويبدو أنه استند إلى أدلة منها:

- أن الخبر قد يكون ظرفاً أو جملة ولا يجدر إعمال شيء منها في المبتدأ.
- أن الخبر قد يتعدد ولا يجوز إعمال كلمة دون سائرها ولا إعمالها مجتمعة.

وللرماني رأي آخر في الخبر إذا كان جملة أو شبه جملة – أي إذا كان ظرفاً أو جار ومجرور – فإن الرماني يرى أن الخبر مستغنٍ عن العامل يقول في ذلك: "الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ، لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنه لا يعمل فيه، فالجملة لا يعمل فيها إلا الابتداء، لأنه قد عمل بعضها في بعض، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر، وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل، وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء[2]. وهو يتابع رأي أصحابه في أنه لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد.

الثالث: وهو مذهب الجرمي والسيرافي وفيه أنَّه مرفوع بتعريه من العوامل اللفظية، فالمبتدأ والخبر مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية[3].

---

(١) الرماني النحوي: ٣٠٤.

(٢) الرماني النحوي: ٣٠٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٨/٢.

الرابع: مذهب ابن السراج: أنَّ الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، يقول في ذلك: "وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما"[1].

الخامس: مذهب الكوفيين: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به[2].

الترجيح:

ويبدو من نص ابن جني في الخصائص أنه تابع ابن السراج، فالخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، يقول ابن جني: "فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً"[3]، وهو الرأي الأقوى، وهو رأي المبرر في المقتضب وفيه: "والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر".

الخبر ظرفاً أو جار ومجروراً:

الخبر مفرد وجملة، وهذا تقسيم الجمهور، والمفرد مشتق وغير مشتق، والمشتق إما متحمل ضميراً أو غير متحمل.

والجملة إما فعلية أو اسمية، ويقع الظرف والجار والمجرور التامات خبراً للمبتدأ، حكى أبو علي الفارسي في العسكريات أن هذا النوع عند ابن السراج قسم برأسه وقال عنه إنه مذهب حسن، إذ يقول: "وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه وذلك مذهب حسن"[4].

ويبدو من النص أن الفارسي تابع أستاذه فيما رآه من أن أنواع الجمل ثلاث هي اسمية وفعلية وظرفية، وأن الظرفية عنده قسم مستقل برأسه، ولا يدخل في حيز الجمل الاسمية أو الفعلية، إنما يكون قسماً يختلف عن كليهما.

---

(١) الأصول في النحو: ٦٢/١-٦٣.

(٢) الخصائص: ٣٨٥/٢.

(٣) المقتضب: ٣٣٤/٢، ١٢٦/٤.

(٤) العسكريات: ٣٧.

الخبر جملة طلبية:

يتفق النحاة على أن الجملة الخبرية تقع خبراً، وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب، وهذا هو شأن الجمل الخبرية كما أجازوا الجملة الطلبية خبراً، ومما يزعمه ابن عصفور أن ابن السراج لا يجيز ذلك[١]، إلا أن في الأصول ما يخالف هذا الزعم، ويفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة إلى تقدير القول، وهو يقول في ذلك: "وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه، ويجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً. وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيته، فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه، لأن الهاء هي زيد، وكذلك كل ما استعوا فيه من هذا الضرب"[٢].

وقد أجاز ابن جني وقوع النداء خبراً لما في النداء من معاني الخبر، ويستدل على ذلك بمجيء الفاء بعد النداء في قول الشاعر:

ألا يا عين ما فابكي عبيدا وعبدالله والنفر الخيار[٣]

فالفاء بعد النداء سببها ما في النداء من معنى الخبر[٤]، وخلاصة القول في هذه المسألة أن معنى الخبر لم يأت من النداء، وإنما هو في المنادى علماً كان أو صفة، ونحو هذا يكون في النهي وسائر أنواع الإنشاء، ومثاله أن تقول لرجل تعرفه صادق: لا تكذب، أي أنت لا تكذب، فمعنى الخبر ليس من النهي، وإنما من إسناد الفعل إلى الفاعل[٥].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٤٦/١.

(٢) الأصول في النحو: ٨١/١.

(٣) البيت في ديوان الهذليين: ٦٣/٣.

(٤) التمام في أشعار الهذليين: ٩٠.

(٥) ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي: ٣٠٧.

الترجيح:

يقع النداء خبراً، لما في النداء من معاني الخبر، ونستدل على ذلك بمجيء الفاء بعد النداء، فمجيء الخبر طلباً وارداً في كلام العرب.

الفاعل: يعرفه ابن السارج في أصوله فيقول: "هو الاسم الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن"(١).

وقد اختلف النحافة في رافع الفاعل فمن أقوالهم:

أولها: إن رافعه الإسناد أي النسبة، فيكون العامل معنوياً.

ثانيها: إنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ، وذلك أنه مخبر عنه بفعله، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر.

ثالثها: إنه ارتفع لكونه فاعلاً بالمعنى.

رابعها: إنه ارتفع لكون الفعل أسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً، وذلك أن الفعل طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل، وإذا أخذ الفاعل استقل به و لم يفتقر إلى المفعول.

خامسها: وهو مذهب الجمهور أنَّ العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه، كما فهم من الحد لأنه طالب له وهو الأقرب لأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنوياً إلا عند تعذر اللفظي، ويبدو أن ابن السراج كان ميالاً إلى مذهب الجمهور بقوله: "أما الفعل فلا بد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل منزلة الابتداء والخبر، فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه فعل وسيفعل أو هو في حال الفعل أو استفهمت عنه... فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل"(٢).

---

(١) الأصول في النحو: ٨١/١.

(٢) الأصول في النحو: ٨٣/١.

الترجيح:

وترى أنَّ مثل هذه المسائل من المسائل الخلافية طويلة الذيل عديمة الفائدة، والكلام على هذه المذاهب يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى، ولعل ما صرح به ابن جني هو خير قول في هذا الخلاف من أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره، سواء في هذا الباب أم في باب المبتدأ و الخبر[1].

تقدم الفاعل على فعله:

تمسك الكوفيون برواية الرفع لبيت الزباء:

ما للجمال مشيهاً وئيداً أجندلاً يحملن أو حديداً

والبيت يروي بثلاثة أوجه: بالرفع والنصب والجر، والذي يهمنا رواية الرفع وهي التي تمسك بها الكوفيون، فقالوا: إن (مشيها) فاعل مقدم، لـ (وئيداً)، وضمير الجمال مضاف إليه، و(وئيداً) حال من (الجمال) منصوب بالفتحة، وأنكر هذا البصريون، و لم يجيزا أن يتقدم الفاعل على فعله لوجهين:

الأول: أن الفاعل وفعله كالكلمة الواحدة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل، فكما يلا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.

ثانيها: إنَّ تقديم الفاعل يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ، فلا يعلم السامع أردت الابتداء بـ (زيد) والإخبار عنه بجملة (قام) في نحو: زيد قام، أم أردت إسناد (قام) إليه.

وقد جعل البصريون هذه الرواية – رواية الرفع – شاذة لا يقاس عليها[2]، وقد ذهب أبو جعفر النحاس مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله[3].

الترجيح: لا يجوز تقديم الفاعل على فعله تجنباً للبس.

---

(١) الخصائص: ١/١١٠.

(٢) حاشية محيي الدين عبدالحميد في أوضح المسالك: ١/٢٣٩.

(٣) التفاحة في النحو: ٢٧.

نائب الفاعل:

عرّف الرماني نائب الفاعل بأنه: "ما حذف فاعله وأقيم مقامه"(١)، وأقيم هو: أي النائب من مفعوله به أو مصدر أو ظرف متصرفين مختصين أو مجرور.

وعرّفه أبو جعفر النحاس فقال: "أعلم أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله رفع أبداً لأنه قام مقام الفاعل"(٢).

وأكثر النحاة بصريين وكوفيين لا يجيزون بناء الفعل اللازم للمفعول، فذهب ابن السراج إلى أن ذلك محال في قوله: "واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول لأن ذلك محال"(٣). ونقل السيوطي عن الزجاجي منع ذلك، وهو قوله: "فإذا كان الفعل غير متعد إلى مفعول لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله، عند أكثر النحويين، وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه"(٤).

ونجد أبو جعفر النحاس يقول: "الفعل الذي لا يتعدى لا يوجد منه ما لم يسم فاعله، ولا يكون له مفعول، كما لا يكون ذلك في جلس أن يقال: جُلِست ولكن يجوز أن يقال جُلِس اليوم، وقُعِد في المكان، فيضمر المصدر بدل المفعول"(٥).

ما ينوب عن الفاعل المصدر أو الجار والمجرور:

ابن جني لم يرجح رأياً وإنما جعلهما متساويين في الصحة – من المصدر أو الجار والمجرور – نائباً عن الفاعل فيقول في ذلك: "وإن لم يتعد الفعل إلى مفعول به فإنه يتعدى إلى حرف الجر، فيقام حرف الجر مقام الفاعل كقولهم: (سِير بزيد)، وإنْ شئت أضمرت المصدر لدلالة فعله عليه، ففي قوله تعالى: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢] في قراءة من قرأ: (لا نُخسف بنا) كأنه قال: (لا نخسف الانخساف بنا)، فـ (بنا) على هذا منصوبة

---

(١) شرح الحدود النحوية: ٩٤.

(٢) التفاحة في النحو: ٢١.

(٣) الأصول في النحو: ٩٢/١.

(٤) الجمل للزجاجي: ٨٩.

(٥) تصحيح الفصيح: ١١٠.

الموضع لقيام غيرها وهو المصدر مقام الفاعل[1].

الترجيح:

يبدو أن الصواب هو مذهب الجمهور وهو أن يكون المجرور هو النائب عن الفاعل بعد حذفه والدليل من لسان العرب، فالعرب تصرح به مع المصدر نحو: سير بزيد سيراً بالنصب، فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر، والأولى أن نسلم بأن المعنى هو الذي يحدد ما ينوب عن الفاعل من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور بحسب أهميته عند المتكلم والمخاطب.

ثانياً: المنصوبات:

المفعول به: وهو ما وقع عليه فعل الفاعل.

تعدي الفعل ولزومه:

ينقسم الفعل إلى متعدٍ ويسمى مجاوزاً، واللازم ويسمى قاصراً، فالمتعدي عند الإطلاق: ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس، وعلامته تتصل به هاء تعود إلى غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم المفعول التام، أي غير مقترن بحرف جر، أو ظرف نحو مضروب.

وتلاحظ أنَّ التضمين النحويّ – وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية لتتعدى تعديتها – ومثاله الفعل تعزموا في الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ضمن تعزموا معنى تنووا، فعدى تعديته.

وكذلك التضمين النحويّ – أن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] فقد تضمن الفعل يخالف معنى يخرج، فصار لازماً مثله[2]. ومنهم من جعل هذا الصنف نوعاً ثلاثاً.

وقد اختلفوا في (دخلت البيت) هل هو متعدٍ أو غير متعد، وقد بين ابن السراج سر

---

(١) المحتسب: ١٥٧/٢.

(٢) شذا العرف في فن الصرف: ٣٨.

هذا اللبس يقول: "وإنَّما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع"[1]، والواضح من كلام سيبويه أن ذهبت الشام مثل دخلت البيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت، وهما مستعملان بحروف الجرو، فحذف حرف الجر اتساعاً وطلباً للخفة[2].

وكذلك هو مذهب أبي علي الفارسي، فهو يرى أن: "المعتبر في هذا الباب هو تعدي الفعل الإبهام والاختصاص، فالفعل الذي لا يتعدى نحو: قام، يمنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من ظروف المكان، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف، وقولهم: دخلت البيت، وذهبت الشام – عند سيبويه – وهذا النحو حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف للاتساع، وذلك الأصل..." [3].

ومذهب الفارسي لا يخرج عن مذهب سيبويه والجمهور وليس كما نسبه السيوطي للفارسي[4].

الترجيح:

حُذف حرف الجر للاتساع وطلباً للخفة، وهذا المثال قليل في كلام العرب ولا يقاس عليه.

توسيط المفعول بين الفعل والفاعل:

من القواعد الثابتة أن رتبة الفاعل تجيئ مقدمة على رتبة المفعول، ولضرب من التوسع والاهتمام به قد يتقدم المفعول، ولذلك فمما أجازوا أن تقول: ضرب غلامه زيدٌ، على أن المفعول هو الغلام. وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده ومتأخر عنه، ولكن لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير إلى موضعه، ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون

---

(١) الأصول في النحو: ١/١٧٠-٢٠٥.

(٢) الكتاب: ١/١٥-١٥٩-٤١١.

(٣) البغداديات: ٥٤٦.

(٤) همع الهوامع: ١/٢٠٠.

المعنى، وذلك جائز[1].

وقد عقد ابن جني باباً في خصائصه في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض وجعل مما امتنع قولهم: ضرب غلامُه زيداً، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقدم، وإنما امتنع لقرينه انضمت إليه، وهي: إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: "ضرب زيداً غلامه..."[2]، وبالنظر إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، ترى أنه ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله، لأنك إذا أخرت نفيت الخشية من غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى.

وقد نبه أبو سعيد السيرافي إلى وجوب التقديم وذلك إذا لم يؤمن اللبس، وذلك إذا خفي الإعراب فيهما – الفاعل والمفعول – ولم توجد قرينة تبينهما "فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل لا غير، كقولهم: ضرب عيسى موسى، فعيسى هو الفاعل لا غير، وإن بان الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير، كقولك: "ضرب زيداً عيسى"، "ضرب عيسى زيداً"[3].

الترجيح:

يتقدم المفعول على فاعله، فيتوسط الفعل والفاعل إذا دعت إلى ذلك أغراض بلاغية وأمن اللبس، ولم تكن قرينة مانعة.

المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده.

وقد عرفه ابن جني بأنه المصدر فقال: "باب المفعول المطلق وهو المصدر: واعلم أن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/١.

(٢) الخصائص: ٢٩٤/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢٦٣/١.

المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر مع فعله فصيله فهو منصوب، تقول: قمت قياماً وقعدت قعوداً"[١].

وعرّفه الرماني في منازل الحروف بأنه المجرد مما يعين المعنى.

وعرّفه أبو الحسن ابن الوراق في علل نحو: "وقد علمنا أن المصدر يدل على المصدر وعلى الزمان فقد حصل فيه دلالة على المصدر فيتعدى إليه وهو المفعول المطلق"[٢].

ويبدو من تعريفاتهم أثر المذهب البصري الذي يرى أن الفعل مشتق من المصدر، بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً، وقام قياماً، ولكل منهما حجج[٣].

وقد اهتم سيبويه بالمفعول المطلق وما يتعلق به فعقد الأبواب التي تصور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، وهو إنما يجب إذا جاء بدلاً من فعله كقولهم في الدعاء: "سقيا ورعيا" أي سقاك الله ورعاك، و"هنيئاً" أي لتهنأ، وقولهم في الدعاء عليه: "ويلك وويحك" وقولهم "حمداً وشكراً"، وقولهم "سبحان الله ومعاذ الله" و"عَمْرك الله"...."[٤].

وحينما ننظر إلى نحاة القرن الرابع الهجري فيما يتعلق بالمفعول المطلق، فهم يوافقون آراء نحاة البصرة الذين نهجوا النحو ووطئوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، وحينما تتأمل أقوالهم تراهم يضعون كتاب سيبويه نصب أعينهم، حتى وكأن كلامهم ملخص لكتاب سيبويه.

ومما كان يراه الزَّجَّاج أن قولهم: قمت للأدب إلى أنَّها صورة من صور المفعول المطلق لبيان النوع كأنك قلت: تأدبت بالقيام، فـ (التأديب) مجمل والقيام بيان له. كأنك قلت: تأدبت بالقيام أدباً، ومن هنا قال: إن المفعول له مفعول مطلق منتصب بفعل مضمر من لفظه[٥]، وكان سيبويه يرى أن ناصب المفعول له الفعل السابق له.

---

(١) اللمع في العربية: ٤٨/١.

(٢) علل النحو: ٢٨٠/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري: ١٩١/١.

(٤) الكتاب: ٦٠/١.

(٥) المغني: ٢٠٩، والهمع: ١٣٣/١.

الترجيح:

ناصب المفعول المطلق هو الفعل السابق له.

عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس:

مما أجازه النحاة عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، وأجازا عطف الاسم على الفعل المشبه للاسم(١).

ونجد ابن خالويه في الحجة يؤيد ما أجازه النحاة وذلك في قول الله تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ [الأنعام: ٩٦] قال: "والحجة لمن حذفها ونصب أنه جعله فعلاً ماضياً وعطفه على فاعل معنى لا لفظاً كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي لأنه بمعناه"(٢).

وقال في حقه أبو علي الفارسي: "والفعل لا يعطف عليه الاسم، كما لا يخبر عنه، إلا أن المعنى لما كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه"(٣).

ونقل ابن جني عن شيخه الفارسي أنه جعل العطف في (الواو) فقط(٤)، وجوز ابن جني العطف بالواو مطلقاً لقوتها وتصرفها، وقليلاً مع الفاء، ومما قرره في المحتسب: "فعطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر كما عودلت إحداهما بالأخرى"، فعطف الاسمية على الفعلية في العربية جائز والعكس كذلك جائز ومنه قولنا: "أحب الزراعة والصناعة تفيدنا..." (٥).

وإذا نظرنا في عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس نجد ثلاثة أقوال:

---

(١) مغني اللبيب: ٤٨٥/٢.

(٢) الحجة: ١٤٦.

(٣) الحجة في علل القراءات: ٢٠١/١.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٦٣/١.

(٥) النحو الوافي: ٦٥٤/٣.

الأول: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من كلام نحاة القرن الرابع الهجري.

الثاني: المنقع مطلقاً:

الثالث: يجوز فقط في الواو.

الترجيح:

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية نحو: الرياضة نافعة والمداومة محمودة. كما يجوز عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بشرط اتفاقهما خبراً وإنشاء – ولو اختلف زمن الفعلين فيهما – ومثال اتحاد الزمان فيهما: وصلت الطائرة وفرح المسافرون بالوصول سالمين. ومثال اختلاف الزمن: وصل اليوم الغائب ويسافر غداً.

وقد اشترط بعضهم عند عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس أن لا يختلف خبراً وإنشاءاً.

ومما كثر في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وعلى ألسنة العرب هذا الأسلوب – عطف الاسمية على الفعلية – والعكس ومثاله: قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [النحل: ٨٤] حيث عطف الجملة الاسمية "لا هم يستعتبون" على الفعلية "لا يؤذن لهم"، ولا يجوز عطفها على الجملة الأولى "نبعث في كل أمة" مراعاة لقاعدة عند تعدد المعطوفات (قاعدة الترتيب) [(١)].

المفعول معه:

المفعول معه اسم فضله تالي الواو بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه، وقد عرفه ابن السراج في أصوله بأنه الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى "مع" لأنها لا تكون في العطف بمعنى "مع" وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى "مع" ألزمت ذلك"[(٢)].

---

(١) النحو الوافي: ٦٥٢/٣.

(٢) الأصول في النحو: ٢٠٩/١.

ويعرفه ابن جني ويعقد له باباً في (اللمع في العربية) فيقول: "وهو كل ما فعلت معه فعلاً وذلك قولك: قمت وزيداً. أي مع زيد، واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة، وجاء البرد والطيالسة، ومازلت أسير والنيل أي مع النيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها أي مع فصيلها، ولو خليت والأسد لأكلك أي مع الأسد، وكيف تكون وقصعة أي مع قصعة..." (١).

حالات المفعول معه:

١- وجوب العطف نحو: كل رجل وعمله، ونحو: اشترك زيد وعمرو، لأن الاشتراك لا يتأتى إلا من اثنين.

٢- ترجيح العطف نحو: جاء زيد وعمرو، لأنه الأصل.

٣- وجوب المفعول معه نحو: مالك وزيداً. لامتناع العطف، ونحو: مات زيد وطلوع الشمس، لأن العطف يقتضي التشريك وهو باطل هنا.

٤- ترجيح المفعول معه، نحو قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

ونحو: قمت وزيداً، وفي البيت يكون المعنى مع العطف كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود، وفي المثال الثاني لا يحسن العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد توكيده بضمير منفصل.

٥- امتناع كليهما نحو:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالة عيناها

لأن الماء لا يشاركه التبن في العلف.

وقول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

لأن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج للحواجب(٢).

---

(١) اللمع في العربية: ٦٠/١.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٥١٢/٥.

وقد تباينت آراء النحاة في ناصب المفعول معه:

١- أنه منصوب بما تقدمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو، وهو مذهب جمهور البصريين، وهذا ما مال إليه ابن السراج بقوله: "اعلم الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى "مع" لأنها لا تكون في العطف بمعنى "مع" وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى "مع" ألزمت ذلك... وكانت تدخل على الأسماء والأفعال، فوصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه"[١]. وحجتهم أن الأصل في النحو قولهم: استوى الماء والخشبة: استوى الماء مع الخشبة، فلما أقاموا الواو مقام "مع" قوي الفعل بالواو...

وواق الأخفش جمهور البصريين في أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم عليه إلا أنه اختلف معهم في كيفية انتصابه فذهب إلى أنه منتصب بالفعل المتقدم انتصاب الظرف، وأن الواو هيأت له الظرفية[٢].

٢- مذهب الكوفيين أن الناصب له عامل معنوي وهو الخلاف، ويعنون بالخلاف، مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إلى أن ناصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدا، وقد رد عليهم ابن يعيش وضعّف رأيهم بأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول لأنه مخالف للثاني[٣].

٣- مذهب الزجاج: أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير عنده: ولابست أباك[٤].

والأقرب هو مذهب الجمهور لسلامته من الإطالة في التأويل والتقدير، وهي مسألة لا طائل من البحث فيها.

---

(١) الأصول في النحو: ٢٥٣/١.

(٢) منهج الأخفش الأوسط: ٤٠٤.

(٣) شرح المفصل: ٤٨/٢.

(٤) شرح المفصل: ٤٩/٢.

الترجيح:

ناصب المفعول معه ما تقدمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو.

المفعول لأجله:

ويسمى المفعول له ويسمى المفعول من أجله، وهو مصدر قلبي يذكر علة لحدث شاركه في الزمان والفاعل، نحو: رغبةً، من قولك: اغتربت رغبةً في العلم، فالرغبة مصدر قلبي، يبين العلة التي من أجلها اغتربت، فسبب الاغتراب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدث وهو "اغتربت" المصدر وهو "رغبة" في الزمان والفاعل. فزمانهما الماضي، وفاعلهما المتكلم(١).

وقد عرّفه ابن جني وعقد له باب فقال: اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدر ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه وإنما يذكر المفعول له لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل(٢).

وكان الكوفيون لا يطلقون كلمة المفعول إلا على المفعول به، أما بقية المفاعيل مثل: المفعول والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه فكانوا يسمونها أشباه مفاعيل، وكان الفراء يسمي المفعول لأجله تفسيراً(٣).

عامل النصب في المفعول لأجله:

ولهم ثلاثة مذاهب:

أولاً: مذهب الجمهور: فيرون أن ناصب المفعول لأجله على تقدير حرف الجر الدال على التعليل، فهو عندهم من أنواع المفعول به وهذا ما عليه سيبويه، يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه..." (٤).

---

(١) جامع الدروس العربية: ٤٣/٣.

(٢) اللمع في العربية: ٥٨.

(٣) معاني القرآن: ١٧/١.

(٤) الكتاب (بولاق): ١٨٤/١.

وهذا ما عليه ابن السّراج والفارسي وابن جني. يقول ابن جني: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنما يذكر المفعول لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل، تقول: زرتك طمعاً في برك، وقصدتك ابتغاء لمرضاتك، أي زرتك للطمع وقصدتك للابتغاء..." (١).

ويقول ابن السرَّاج في الأصول: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق..." (٢).

ثانياً: مذهب الزجاج: انتصب المفعول لأجله كما انتصب المصدر المبين لنوع عامله أو عدده أو المؤكد له، فناصبه فعل محذوف من لفظه، فإذا قلت: جئتك إكراماً لك، فكأنما قلت: ئتك إكراماً إكراماً، فهو على هذا التقدير من أضرب المفعول المطلق(٣).

ونجد الزجاج في معاني القرآن وإعرابه يعرب قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[البقرة: ١٩] فيقول: "وإنما نصب "حذر الموت" لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، إنما نصبه في تأويل المصدر كأنه قال: تحذرون حذراً لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت..."(٤).

والزَّجاج متابع لأستاذه المبرد الذي جعل المفعول له من باب المفعول المطلق، وهما يجعلان المعنى في بيت حاتم الطائي:

واغفر عوراء الكريم ادخاه وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً

اغفر عوراء الكريم ادخاره، أي: ادخره ادخاراً، وأضاف إليه، كما تقول: ادخاراً له، وكذلك قوله: تكرماً إنما أدار التكرم، فخرج مخرج: أتكرم تكرماً(٥).

---

(١) اللمع في العربية: ٥٩/١.

(٢) الأصول في النحو: ٢٠٧/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٧/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٧/١.

(٥) الكامل للمبرد: ١٧١/١.

ثالثاً: مذهب الكوفيين: أن المفعول لأجله ضرب من أضرب المفعول المطلق، كما يقول الزجاج والمبرد، إلا أن العامل فعله المتقدم، لأنه لاقاه في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، ومثاله: كرهته بغضاً[1].

الترجيح:

ناصب المفعول لأجله على تقدير حرف الجر الدال على التعليل.

الحال:

هو وصف فضله يأتي لبيان هيأة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، ومثال المبنية التي لا يستفاد معناها من ذكرها نحو قول الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، أما المؤكدة فهي التي يستفاد معناها من دون ذكرها ومثال قول الله تعالى: ﴿تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥].

انتصاب الاسم الثاني من الحال الدالة على الترتيب

إن من الأحكام الغالبة في الحال أن تكون مشتقة، ويغني عن اشتقاقها دلالتها على ترتيب نحو: علمته الحساب باباً باباً، ودخلوا الدار رجلاً رجلاً، فقولك: "رجلاً رجلاً" حال جامدة،وقد سوغ جمودها صحة تأويلها بمشتق فالمعنى: مرتين، وقولك (باباً باباً) يؤول بـ (مفصلاً)، وقد بين النحاة ضابطاً لهذا الأمر وهو أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً[2]، وفي نصب الاسم الثاني من هذه الحال مذاهب:

الأول: أنه منصوب لأنه توكيد للأول وهذا مذهب الزجاج[3]، وردوا عليه بأن الثاني لو كان توكيداً للأول لأمكن الاستغناء عنه مع بقاء الدلالة على الترتيب أو التفصيل، فلما كان ذلك غير ممكن فيه خرج عن كونه توكيداً[4].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٧/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٠/١.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٠/١.

(٤) همع الهوامع: ٢٧٣/١.

الثاني: أنه منصوب بالأول، لأن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني[1].

الثالث: أنه منصوب لأنه موضع الصفة للأول، وذلك على تقدير مضاف، إذ أن الأصل: دخلوا رجلاً ذا رجلاً، وعلمته الحساب باباً ذا باب، فلما حذفوا المضاف وهو (ذا) أقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، وذا مما نُسب إلى ابن جني.

الرابع: أنه منصوب بالعطف على الأول بـ (فاء) مقدرة، وهذا رأي أبي حيان، يقول: "ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وأن المعنى: باباً بعد باب، وأول فأول، لكان مذهباً حسناً عارياً من التكليف"[2].

الخامس: أنه منصوب بما ينصب به الاسم الأول، فالحال إنما هو مجموع الاسمين ليس أحدهما، ولكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه.

الخلاف عند نحاة القرن الرابع الهجري فيما يتعلق بموضوعات الجملة العربية أوسع من أن يحيط به كتاب أو رسالة يزاحمها الوقت والظروف الصعبة، وبعدما انصب من جهد في هذا البحث رأيت أن كل مسألة نحوية اختلف فيها تصلح أن تكون بحثاً كاملاً يجد فيه الباحث متعة لا تضاهيها متعة دراسة غير النحو.

وقد كانت هذه الأسطر في مسائل مشهورة مختارة من اختلافات هؤلاء النحاة، وكان الغرض من اختيارها وصف مجمل لآراء النحاة في الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري.

والتباين في الرأي يعد مظهر من مظاهر الحرية التي كان النحاة يتمتعون بها في دراستهم، وهي دليل لا يقبل الشك على أنهم لم يكونوا مقيدين بقيود تمنعهم من إبداء آرائهم في حقبة دراسية ناشطة منذ بدايتها، فالقرن الرابع الهجري هو نتيجة لما تقدمه من نشاط علمي، وقمة للتطور الطبيعي في حياة اللغة.

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣٣٤/٢، وشرح التصريح: ٣٧٠/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣٥٥/٢.

ومما يلاحظ عند دراسة آراء النحاة في الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري:

١- أن كثيراً من المسائل المشهورة في المصادر النحوية على أنها مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ليست خلافية بينهم بقدر ما تكون في الأصل خلافية بين النحويين البصريين أنفسهم.

٢- يلاحظ أنَّ البصريين يغلط بعضهم بعضاً، ثم يأتي نحوي كوفي ويتابع فريقاً من النحويين البصريين في رأيه. ويأتي آخر فيتابع فريقاً آخر، فكثير من المسائل هي في الأصل خلافات نحوية بصرية.

٣- لم يكن نحاة القرن الرابع الهجري مقلدون ومرددون لكلام من سبقهم فقد كانت لهم أصول ونظريات رصينة قام عليها النحو العربي عندهم.

٤- كان نحاة القرن الرابع الهجري يحترمون القواعد والأحكام التي استقاها السابقون من لغة العرب، وقد بنوا عليها آرائهم وملاحظاتهم في مسائل النحو المختلفة.

٥- اتبع نحاة القرن الرابع الهجري منهجاً علمياً واضحاً قام على الأسس التي كان أساتذتهم يتبعونها في دراساتهم النحوية، كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وأضافوا قواعد جديدة اقتضاها منهج البحث.

٦- لم ينساق نحاة القرن الرابع الهجري وراء أهوائهم بل راعوا المعنى وسنن العرب في كلامها، فضلاً عن أمور أخرى تتصل بالتأليف والتنظيم والتبويب.

٧- من الظواهر البارزة التقدير والتأويل وقد استعان بها نحاة القرن الرابع الهجري ليصنعوا الاطراد في القواعد النحوية وجريانها على نسق واحد.

٨- احترم النحاة وراعوا كثيراً المعنى وسنن العرب في كلامها ولم يستعينوا بالتقدير والتأويل في هدم هذين الأساسين – المعنى وسنن العرب في كلامها – لما في هذا من الابتعاد عن الغرض المقصود.

٩- لم يكن خلاف نحاة القرن الرابع الهجري في أصول النحو – في الغالب – ولا في

أبوابه وفصوله، والخلاف ليس مأخذاً على هؤلاء النحاة بل هو دليل على امتلاكهم الحرية التامة في إبداء آرائهم وملاحظاتهم في مسائل النحو المختلفة.

١٠- خلافات نحاة القرن الرابع الهجري – في الأغلب – تتعلق بتعليل الإعراب أو توجيه ظاهرة نحوية أو ترجيح أحسن الوجوه المحتملة، والمسائل المتعلقة بالمعنى فقليلة.

١١- يحترم نحاة القرن الرابع الهجري كلام سيبويه ويجعلونه مرجعاً لهم وإماماً لعلمهم.

١٢- أن المسائل الغامضة في كتاب سيبويه أدت إلى اختلاف تفسيرات هؤلاء النحاة فنسبوا إلى سيبويه أقوالاً لم يقلها ولا نجدها في كتاب سيبويه.

١٣- نجد عند هؤلاء النحاة أثر الأستاذ على طلابه ومثال ذلك أن الزجاج ألّف (معاني القرآن وإعرابه) وقد غلطه النحويون كثيراً، فقد تابع ابن جني شيخه أبا علي الفارسي وحذا حذوه، وجعل من رسالة (الإغفال) أساساً له، ونرى كذلك أبا علي الفارسي نفسه متأثراً بأبي جعفر النحاس وكتابه (إعراب القرآن).

١٤- يلزمنا الرجوع إلى مصنفات المؤلِّف نفسه لتوثق النصوص التي نقلت عنه وعدم الاعتماد على المصادر التي نقلت عن المؤلف.

١٥- ندر أن يستقل نحويٌ من القرن الرابع الهجري برأي أو بمذهب أو نزعة جديدة، وإنَّما كان شارحاً لآثار غيره من اعلام النحو السابقين.

١٦- نهج نحاة القرن الرابع الهجري النهج القويم لمدرسة نحوية قامت على الانتخاب من آراء المدرستين – البصرية والكوفية – مع فتح أبواب الاجتهاد.

١٧- غلبت النزعة البصرية على أعلام هذا الجيل الأول كما مر بنا عند الزجاجي ثم أبي علي الفارسي وابن جني.

١٨- يظن أكثر المعاصرين صحة نسبة أبا علي الفارسي وابن جني إلى البصريين فكثيراً مايكنيان – أبو علي الفارسي وابن جني – عن البصريين في مصنفاتهما باسم "أصحابنا".

١٩- نلقى في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري أبا الحسن أحمد بن فارس وطريقته في النحو طريقة الكوفيين وكان كثير الحجاج والجدال مما أسهم بقوة في احتجاجات الكوفيين، ويقول مترجموه أن له مصنفاً في النحو سماه (المقدمة) ومصنفاً آخر سماه (اختلاف النحويين).

٢٠- أن دراسة فكر نحاة القرن الرابع الهجري يفسر لنا بعض المؤثرات في مدارس نحوية تالية كالمدرسة الأندلسية والمصرية.

المبحث الثاني: ما يميز آراء هؤلاء عن سيبويه في الجملة:

كان لسيبويه الأستاذية عند نحاة القرن الرابع الهجري الأوائل وخاصة عند علميها الفذين: أبي علي الفارسي وابن جني، يقول أبو حيان: "أبو علي أشد تفرداً بالكتاب، (كتاب سيبويه) وأشد إكباباً عليه وأبعد من كل ما عداه من الكوفيين"(١).

وكان من أسباب الخلاف بين هؤلاء النحاة هو سوء فهم عبارة سيبويه، فقد لا تفهم عبارة سيبويه وقد تفسر على غير الوجه الذي يريده سيبويه، فتكون سبباً في خلق اختلاف، فقد أثارت عباراته تأويلات وتباين في إدراك مفهومها، مثالها: اسم (لا) النافية للجنس، فقد علل أبو علي سبب البناء، بعد أن فهم قول سيبويه، فقال: "إن العامل – وهؤلاء – لم يعمل هنا حركة بنا، وإنما نصب الاسم نصباً صحيحاً ألا ترى سيبويه قد قال: ... والموجب للبناء هو جعلها الاسم مع (لا) كالشيء الواحد، فهذا الذي هو المعنى للبناء"(٢) وحمل الزجاج والسيرافي قول سيبويه على أنه يقصد الإعراب في الاسم (لا) فخالفوا مذهب أصحابهم من البصريين. ولم يكن قصدهم من المخالفة، إنما هو سوء فهم عبارة سيبويه(٣).

---

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان: ١٣١/١.

(٢) المسائل العسكريات : ١٥٢.

(٣) معاني القرآن: ٧٣/١.

كان ابن جني يكنى عن البصريين في مصنفاته باسم (أصحابنا) مما جعل كثرة المعاصرين يظن أنه بصري حقاً، وهو إنما يصور بذلك نزعته الشديدة تلقاء البصريين وسيبويه، وكذا نجد هذه النزعة عند أستاذة أبي علي الفارسي، والحقيقة إنهما – الفارسي وابن جني – كانا ينهجان النهج القويم لنجاة القرن الرابع الهجري القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، مع فتح أبواب الاجتهاد والخلوص إلى الآراء المبتكرة.

ولعل السبب الحقيقي في تعلق هؤلاء النحاة بالبصريين أن أوائلهم تتلمذوا على أيدي أئمة أعلام البصرة.

ومن نحاة القرن الرابع الهجري من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية منهم من يغلب عليه الميل إلى آراء البصرية، أما إطلاق ابن جني اسم (البغداديين) على الكوفيين أحياناً، فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، وتارة سماهم البغداديين، وأهمهم ثلاثة: ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، وابن شقير المتوفى سنة ٣١٥هـ ، وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ، وفيهم يقول الزجاجي: "من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم: أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك، فجمعوا بين العلمين"(١).

ومن نحاة القرن الرابع الهجري من يغلب عليه الميل لمدرسة البصرة مثل الزجاجي ثم أبي علي الفارسي وابن جني، وهذا هو الاتجاه الذي ساد فيما بعد عند كل البيئات التي عنيت بالنحو العربي.

أمثلة لآراء هؤلاء النحاة مقارنة بما عند سيبويه:

لا شك أنَّ كتاب سيبويه هو الكتاب الذي بهر الألباب وعنت له فحول العلماء، فقد جمع فيه مسائل العربية متناسقة متألقة، واستشهد لما ذكر من القواعد أوفى استشهاد، وعلل لها أبرع تعليل.

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٧٩٠.

ويظهر أثر كتاب سيبويه كثيراً عند نحاة القرن الرابع الهجري، إذ نقلوا آراء وافقوه في كثير منها، ولكنهم مع ذلك كانوا يخالفونه في بعض الأراء وكانت لهم تعليلاتهم وحججهم.

ومن الجدير بالذكر أن بعض النحاة ينسب إلى بعض مخالفة سيبويه أو الجمهور، وبعد البحث والدراسة نجد الموافقة لسياويه.

وهذه بعض الأمثلة لآراء هؤلاء النحاة مقارنة بما عند سيبويه:

رافع الاسم الظرف أو الجار والمجرور:

١- يرى سيبويه أنَّ رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور أنَّه يرتفع بالابتداء، يقول أبو علي الفارسي: "ومذهب سيبويه أنَّه يرتفع بالابتداء"، بينما نسب الزجاج للأخفش أن الظرف أو الجار والمجرور إذا تقدما على المبتدأ فإن المتبدأ مرفوع بالفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور، قال ذلك بعد قول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، يقول: "ارتفع (أميون) بالابتداء، و(منهم) الخبر، وفي وقول الأخفش يرتفع (الأميون) بفعلهم كأن المعنى: واستقر منهم أميون"(١).

وما نسبه الزجاج إلى الأخفش نسبه النحاس إلى المبرد، فقد نسب إليه أنه يرى أن رافع المتبدأ هو الفعل المضمر،وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ [الملك: ٢٥]، حيث ارتفع (هذا) بفعل مضمر عند المبرد، والتقدير: متى استقر هذا الوعد(٢).

أما عن مذهب أبي علي الفاسي وتلميذه ابن جني: أن العامل هو الظرف دون الفعل، ويستدلان على مذهبهما بعدة أدلة(٣).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٩/١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٤٧٢/٢.

(٣) الخصائس: ١٠٧/١.

رافع الخبر:

٢- ذهب سيبويه إلى أن الرافع في الخبر هو المبتدأ، فنص سيبويه بقوله: "كما أنك إذا قلت: عبدالله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه وبه استغنى الكلام وهو منفصل عنه"(١).

ويرى الأخفش والرماني أنه كالمبتدأ مرفوع بالابتداء، وفيه الرماني هذا العامل واشترط في كونه عاملاً في الخبر أن يكون الخبر هو المبتدأ(٢).

رافع المبتدأ:

٣- ذهب سيبويه إلى رافع المبتدأ هو الابتداء(٣)، وأكَّد مذهبه ابن السراج في قوله: "فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما" وإلى ذلك مال الأخفش والرماني والزجاجي، يقول الزجاجي: والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لابد له من خبر ولابد للخبر من مبتدأ يسنه إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فما ضارع المبتدأ الفاعل رفع".

ويجعل ابن جني العامل في الرفع والنصب والجر والجزم للمتكلم نفسه، يقول ابن جني: "فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضارعة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"(٤).

---

(١) كتاب سيبويه: ٨١/١.

(٢) الرماني النحوي: ٣٠٤.

(٣) الكتاب: ٢٣/١.

(٤) الخصائص: ١١٠/١.

زيادة كان:

٤- مما اختلفوا فيه زيادة (كان): فقد نسب الزجاج إلى المبرد أنه أجاز أن تكون (كان) زائدة في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾ [النساء: ٢٢]، وقد استدل على ذلك بقول الفرزدق:

فكيف إذا حللت بدار قوم وجيران لنا كانوا كراماً

وأنها زيدت هنا بين الصفة والموصوف، ثم غلط الزجاج والمبرد فيما نسبه إليه، فلو أنها كانت زائدة في الآية لما نصبت خبرها[١].

ونجد سيبويه أجاز زيادة (كان) على الرغم من وجود اسمها، وقد نسب ذلك سيبويه إلى الخليل[٢]، ومن المؤيدين لموقف سيبويه ابن ولاد في الانتصار وكذلك السيرافي في شرحه للكتاب والرماني في شرحه للكتاب[٣].

وهناك تساؤل يفرض نفسه وهو: لم لا نجعل (كان) تامة، وقد رفعت فاعلاً وهو الضمير فيكون المعنى: وجيران كرام وجدوا على هذه الصفة، ونعلم أن الزيادة تكون للحروف لا للأفعال، فكيف جاز لمن يعدون الأفعال أقوى من الأسماء والحروف وهم أصحاب نظرية العامل وهم المتمسكون بها تسويغ جعل الفعل زائداً مستغنى عنه وهو العامل المؤثر في غيره؟ ولا أرى زيادة لـ (كان) هنا، وإنما تأتي لتأكيد المعنى وإيحاضاً لمعنى مضى، ويبقى ما قاله سيبويه أولى بالرعاية لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها.

(ليس) حرف أم اسم؟

٥- ذهب سيبويه إلى أن (ليس) فعل ماضي ناقص، واحتج باتصال المضمر المرفوع بها، وهو لا يتصل إلا بفعل، وذلك نحو: (لسنا، ولستم، ولستن، ولستما) إذ هو نظير

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٢/٢.

(٢) الكتاب: ٢١/١.

(٣) الانتصار: ٢٥، شرح الكتاب للسيرافي: ١٤/٣، شرح الكتاب للرماني: ١٥٤/٢.

قولك: (ضربنا، وضربتم، وضربتن، وضربتما) واستدل أيضاً باستتار الفاعل فيها نحو: زيد ليس ذاهباً[1].

وقد ذهب أبو بكر بن شقير وأبو علي الفارسي أنها حرف كـ (ما) النافية، وصرح أبو حيان أن هذا مذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليه، واحتج هؤلاء بالسماء والقياس، فمن السماع ما حكاه سيبويه عن العرب قولهم: (ليس الطيب إلا المسك)، وعليه فحكم (ليس) حكم (ما) إذا ما انقضى نفيها بـ (إلا) وأما القياس الأول: أن الفعل موضوع على إثبات الحدث والزمان، و(ليس) ليست كذلك لا تنفيهما، إذ هي في ذلك كـ (ما) النافية.

الثاني: أنها لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أبنية الفعل.

الثالث: أنها لا يجوز أن تكون صلة لـ (ما) المصدرية بخلاف الفعل.

الرابع: أنها غير منصرفة ولا تدخل عليها (قد)[2]. وأرى أن ليس فعل متخلف فاقد لدلالته على الفعلية حتى صارت تضاهي (ما) فللحرفية معنى فيها أيضاً. يؤيد هذا ما حكاه سيبويه من قولهم: "ليس خلق الله مثله" فلا جرم أن المعنى: ما خلق الله مثله، ولو تأملنا هذا بـ (ليس) الشأن أو الأمر خلق الله مثله، لكان إفساد للمعنى من غير مسوغ يلجئنا إليه[3].

تقديم خبر ليس عليها:

٦- نسب ابن جني إلى سيبويه الجواز في تقديم خبر (ليس) عليها، يقول ابن يعيش: "ومنهم من أجاز تقديم خبر (ليس) عليها نفسها نحو: قائماً ليس زيدٌ، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي وإليه ذهب الفراء من الكوفيين واحتجوا لذلك بالنص والمعنى، أما النص فقول الله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

---

(١) الكتاب: ٣٥/١.

(٢) الحجة للفارسي: ٢٠٦/٢، واللامات للزجاجي: ٧.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٨.

ونقل ابن جني عن المبرد أنه ذهب في إنكار تقديم خبر (ليس) عليها[1]، يقول ابن السراج: "لا يتقدم خبر ليس قبلها، لأنها لم تصرف تصرف (كان)، لأنك لا تقول منها يفعل ولا فعل، وقد شبهها بعض العرب بما....." [2].

والحق أن تقييد حركة المعمول وموقعه بالعمل كان سبباً في كثير من الاختلافات في آراء النحويين محتجين به على منع مسألة ما، والقياس الصحيح الجمع بين الشيئين، مما يوجب اجتماعهما في الحكم.

إعمال (إنّ) عمل (ما):

٧- منع سيبويه إعمال (إنّ) عمل (ما) فهي من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل[3]، وأجاز إعمالها ابن السراج والفارسي وابن جني في الحديث عن قراءة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بنصب (أمثالكم) يقول ابن جني: "ينبغي – والله أعلم – أن تكون (إنّ) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: (ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) فأعمل (إنّ) إعمال (ما) وفيه ضعف لأن (إنّ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكم[4].

يبدو أن الصحيح جواز إعمالها إذ قد ورد بكثرة شائعة في القرآن الكريم، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨].

(١) الخصائص: ١/١٨٨.

(٢) الخصائص: ١/١٨٨.

(٣) الكتاب: ٢/٣٠٥.

(٤) المحتسب: ١/٢٧٠.

اللام اللازمة لـــ (إنّ) عند تخفيفها:

٨- ذهب سيبويه والزجاج وابن السراج أن اللام التي تلزم (إن) عند تخفيفها والتي تدخل للفرق بينها وبين النافية إلى أنها لام الابتداء التي تدخل على المشددة لزمت للفرق[١].

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها لام فارقة، لما خففت (إن) دخلت على الفعل ولزمتها اللام فرقاً بين النفي والإيجاب وهو مذهب الزجاجي[٢]، وذهب الفارسي إلى أنها لام فارقة لزمت (إنْ) عند تخفيفها لتفرق بينها وبين التي تأتي نافية بمعنى (ما)، يقول في ذلك: "اللام التي تصحب (إنْ) المخففة هي لام فارقة لأنها تفرق بين (إنْ) المخففة والتي تجيء نافية بمعنى (ما) وليست هذه اللام باللتي تدخل على خبر (إنّ) المشددة التي هي للابتداء، لأن تلك كان حكمها أن تدخل على (إنّ) فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان، فهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر (إنّ)، ولا تدخل على شيء من الفعل إلا ما كان مضارعاً واقعاً في خبر (إنّ) وكان فعلاً للحال، فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذه اللام التي تصحب (إنْ) الخفيفة إياها"[٣].

والقول الأولى كونها لام الابتداء لأن اللام الداخلة على خبر (إنّ) المشددة هي لام الابتداء، وأخرت لئلا يجتمع حرفان بالمعنى نفسه.

(إنّ) بمعنى (نعم):

٩- ذهب سيبويه إلى أن (إنّ) ترد بمعنى (نعم)[٤]، واستدلوا بقول ابن قيس الرقيات:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت: إنه

ويقول ابن الزبير: (إنّ وصاحبها) جواباً لمن قال: (لعن الله ناقة حملتني إليك)[٥].

---

(١) تسهيل الفوائد: ٦٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١١٥/٢.

(٣) البغداديات: ١١٧٦.

(٤) الكتاب: ٤٧٤/١.

(٥) شرح اللمع: ٧٢/١.

واختلفوا في تخريج قول الله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، فقالوا: أن (إنّ) باقية على ما كان لها من عمل، ولكن اسمها مضمر فيها، والتقدير: إنه هذان لساحران[١]، ويرى بعضهم أن (إنّ) بمعنى (نعم)[٢]، وقد رجح الرماني مجيء الآية الكريمة على لغة من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً، وقد ذكر القرطبي في توجيه الآية ستة أوجه في تفسيره[٣].

والقول الأقوى أن (إنّ) ترد بمعنى (نعم) فيكون معنى الآية الكريمة: نعم هذان ساحران، أو بمعنى (ما) فيكون المعنى: ما هذان إلا ساحران.

حذف حرف الجر من: (ذهبت الشام):

١٠- يفهم من كلام سيبويه أنه يرى أن (ذهب الشام) مثل (دخلت البيت) بمعنى أنه قد حذف حرف الجر من الكلام وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت، وهما مستعملان بحروف الجرو، فحذف حرف الجر اتساعاً واستخفافاً[٤]، وقد اختلفوا في (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع.

ومما يتحقق فيه النصب على نزع الخافض التوسع في الكلام المنثور وأكثر ما يأتي في أسماء المكان المختصة كقولك: "ذهبت الشام"، و"دخلت الدار"، و"صليت المسجد"، و"سرت الطريق".

وقد نقل ابن عصفور أنَّ بعض النحاة يرى أنَّ قول العرب "ذهبت إلى الشام" على معنى: في الشام واليمن، وقد استدلوا على ذلك بأن الشام في معنى (شأمة)، وأن (ذهبت) ينبغي أن يصل على (شأمة) بنفسه لإبهامه فكذلك الشام، وأن شامة نظير يمنة، وقد رد ابن عصفور هذا وأفسده بدعوى أن (يمنة) و(شامة) أنفسهما لو سمي بهما لخرجا من إبهامهما

---

(١) إتحاف فضلاء البشر: ٣٠٤.

(٢) شرح المفصل: ١٣٠/٣.

(٣) تفسير القرطبي: ٢١٦/١١.

(٤) الكتاب: ١٥/١.

إلى التخصيص، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة (في) فالأحرى أن يكون كذلك في الشامة.

العلة في بناء (الآن):

١١- ذهب سيبويه إلى أنَّ العلة في بناء (الآن) أن (الآن) إشارة إلى وقت أنت فيه، بمنزلة (هذا) والألف واللام تدخل لعهد قد تقدم، فلما دخلت هاهنا لغير عهد ترك مبنياً[١].

وقد اختار الزَّجاج أنَّ (الآن) بني وفيه الألف واللام لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم، لأنك تقول: الآن فعلت، و لم يتقدم ذكر الوقت الحاضر، وذهب إلى أن الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة[٢].

وقد فصل ابن خالويه القول في المسألة فقال: "فإن قيل: لم بني (الآن) وفيه الألف واللام، فقل: قال الفراء: أصله أوان، فقلبوا الواو ألفاً فصار آان، ثم دخلت اللام على مبني فلم تغيره عن بنائه[٣]، ويظهر لنا من هذا النص متابعة ابن خالويه للمبرد.

ويبدو أنَّ ابن خالويه قد ارتضى قول الفراء وقدمه على قول سيبويه، كما أنه جعله جواباً لسؤال: من قال: لم بُني (الآن) وفيه الألف واللام، فأجاب بجواب الفراء.

وذهب السيرافي إلى أنَّه بني لأنه لزم حالة واحدة، فأشبه الحرف، لأنَّ الحروف تلزم حالة واحدة، وهي الحالة التي وضعت عليها أول مرة، والحروف مبنية، فما شابهها كذلك[٤].

وقد أنكر ابن جني ما ذهب إليه الزجاج من تعريفه بالإشارة لأنَّ أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف، وذلك نحو: هذا وهذه وذلك وتلك، وأنكر علة بنائه بالألف واللام

---

(١)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٣/١.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٤٦٧/١.

(٤) الإنصاف: ٥٣٢.

لعهد غير متقدم، وهي مع ذلك معربة، من ذلك قولك: يا أيها الرجل، ونظرت إلى هـذا الغلام[1].

ويرى ابن جني أنَّ العلة في بناء (الآن) أنَّه بني لتضمنه لام التعريف إلا أنها ليست هذه اللام الظاهرة، وإنما هي لام مقدرة كما كانت في (أمس) حيث تعرف بلام مقدرة مرادة، واستدل على أنه ليس معرفاً باللام الظاهرة فيه، بأنه لوكان معرفاً بها لجاز سقوطها منه، كما تسقط من الرجل والغلام، ولم يقولوا: أفعل آن ذلك، كما قالوا: الآن، وإذا لم تكن للتعريف فهي زائدة، كما زيدت في الذي والتي[2].

ناصب المفعول له:

١٢- يرى سيبويه أنَّ ناصب المفعول له على تقدير حرف الجر الدال على التعليل، وناصبه الفعل المتقدم، فهو على هذا ضرب من المفعول به. يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه..." [3].

ذهب الزجاج أن ناصب المفعول لأجله مثل انتصاب المصدر المبين لنوع عامله أو عدده أو المؤكد له، وناصبه فعل محذوف من لفظه، فإذا قلت جئتك إكراماً لك، فكأنما قلت: جيئتك إكراماً لك، فكأنك قلت: جيئتك إكراماً إكراماً، فهو على ذا ضرب من أضرب المفعول المطلق[4].

ناصب المستثنى بـ (إلا):

١٣- نسبوا إلى سيبويه أن عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) هو الفعل ونحوه بواسطة

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٥/١.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٣٦/١.

(٣) الكتاب: ٣٦٧/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٧/١.

(إلا)[1]، ولم يصرح سيبويه في كتابه بهذا المذهب الاَّ أنَّه يفهم من قوله: أنَّ المستثنى قد نصب مخرجاً مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما تعمل العشرون في الدراهم حيث قلت: له علي عشرون درهماً، إذ يحتمل أنه قد أراد بقوله: "فعمل فيه ما قبله" الفعل المتقدم.

ومما قيل أنَّ المستثنى قد يكون منصوباً مع خلو الكلام من الفعل نحو قولهم: القوم أخوتك إلا زيداً، وقد أجابوا عن ذلك بأنه يلتزم في هذا المثال وأشباهه تأويل ما قبل (إلا) بفعل مناسب يكون هو العامل، ولذلك قيل إن في (أخوتك) في المثال المتقدم معنى الفعل، لأن المعنى: ينتسبون إليك في الأخوة[2].

ذكر النحاس أنَّ المستثنى عند الفراء منصوب بـ (إنْ) لأن (إلا) عنده مكونة من (إنْ) دخلت عليها (لا) غير أنه لم يشر إلى (إنْ) هذه أهي المخففة أم النافية[3]، وتقف هذه المسألة في قمة مسائل الخلاف ونرى نسبة أكثر من قول إلى النحوي الواحد، وأرى أن المستثنى قد نصب عن تمام الكلام وهو قول نسب إلى سيبويه[4].

عامل النصب في المنادى:

١٤- ذهب سيبويه إلى أن عامل النصب في المنادى هو أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره (أنادي) أو (أدعو) وقد حذف لدلالة حرف النداء عليه[5]، وقد نسبوا إلى أبي علي الفارسي أن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هي أسماء وأفعال، وإن المنادى مشبه بالمفعول به[6].

وردوا على الفارسي بأنه ليس بشيء لأنه يقتضي جواز الاقتصار عليها، لأنها جمل

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/٢.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٣/١.
(٣) إعراب النحاس: ٣ : ٢٥٠.
(٤) البغداديات: ٥٩٣.
(٥) الكتاب: ٣٠٣/١.
(٦) شرح اللمحة: ١٠١.

تامة، ولأن من جملتها الهمزة وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد، لأن هذه الألفاظ متعددة، ولا نعلم في أسماء الأفعال وقوع الترادف، ولأن أسماء الأفعال لا تحذف ويبقى معمولها على الأصح وهذه تحذف[1].

وأرى – مهما كان – أبا علي لم يخرج عن مذهب سيبويه في هذه المسألة، فالمنادى مفعول بفعل محذوف غير مستعمل إظهاره، ولكن الفرق بين سيبويه والفارسي أن النصب عند سيبويه إنما يقع بالفعل النائب عن الحرف، وعند الفارسي يقع بالحرف نفسه، ودليل ذلك أنه يرى أن العامل يصل إلى المنصوب بنفسه ومرة بالحرف، وتابعه تلميذه ابن جني قال: "العامل (يا) لما فيها من معنى الفعل، لا بما دل عليه من معنى (أدعو) و(أنادي)، من حيث كان أصلاً مرفوضاً وشرعاً منسوخاً... فكيف بك مع ما لو ظهر لأخل المعنى؟ وذلك أنك لو قلت مكان (يا زيد): أدعو وأنادي زيداً، لصرت إلى الخفض[2]. ويقول في موضع آخر: "غير أن العمل الآن لنفس (يا) لا لما دل عليه من معنى أدعو وأنادي"[3].

الاسم بعد (اللهم):

١٥- ذهب سيبويه إلى أنَّ الاسم بعد (اللهم) نداء ثان، ولا يجوز عنده أن يكون صفة، لأن الميم لحقته[4].

وقد أنكر الزجاج على سيبويه هذا القول فيقول: "وزعم سيبويه أنَّ هذا لا يوصف لأنه قد ضمت إليه الميم فقال في قوله عز وجل: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ﴾ [الزمر: ٤٦] أن فاطر منصوب على النداء، وكذلك "مالك الملك"[5].

وعلل الزجاج ذلك بأنَّ الميم المشددة عوض عن (يا) لأنهم لم يجدوا (يا) مع هذه

---

(١) شرح اللمحة: ١٠٢.

(٢) التنبيه: ٣١٥.

(٣) التنبيه: ٥٥.

(٤) الكتاب: ٣١٠/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٩٤/١.

الميم في كلمة، ووجدوا اسم الله عز وجل مستعملاً بيا إذا لم يذكر الميم، فعلموا أن الميم من آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، والضمة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم التي قبلها.

وقد رد الفارسي كلام الزجاج هذا وأيد مذهب سيبويه، قال الفارسي: "سيبويه عندي أصح وإن كان أغمض..." (١).

عامل الجر في المضاف إليه:

١٦- ذهب سيبويه في أنَّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف وتابعه أكثر النحاة(٢)، وقد ذهب الزجاج فجعل عمل الجر في المضاف إليه لحرف الجر ملفوظاً أو مقدراً أو مرادفاً، يقول ابن هشام: "ويجر المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسيبويه، لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج"(٣).

١٧- تابع اسم الإشارة ذي (ال) إما أن يكن جامداً أو مشتقاً ولا خلاف في المشتق أن يكون وصفاً نحو: مررت بهذا الرجل، فذهب سيبويه أنه نعت(٤)، ونسب أبو حيان أن مذهب الزجاج وابن جني وابن السيد أنه عطف بيان(٥).

ونقل ابن عصفور أن النحاة أجازوا في مثل: مررت بهذا الرجل، أن يكون (الرجل) نعتاً وعطف بيان، وإذا كان نعتاً فـ (ال) للعهد، وإذا كان عطف بيان فـ (ال) فيه للحضور، وحمل عليه كلام سيبويه، وقال السهيلي: وإن مسماه سيبويه صفة فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلها، وقد سمي التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع(٦).

---

(١) الإغفال: ١١١/٢.

(٢) الكتاب: ٤١٩/١.

(٣) أوضح المسالك: ١٦٧/٢.

(٤) الكتاب: ٧٢/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ٥٩٨/٢.

(٦) المقرب: ٥٩٨/٢.

وقد تابع الفارسي مذهب سيبويه، وهذا ما نقله تلميذه ابن جني قال: "قال أبو علي: ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة ويصفون بها، فيقولون: مررت بهذا الرجل، ومررت بزيد ذا..." (١).

وقد خالفه تلميذه في ذلك، فالرجل عنده "ليس في الحقيقة بصفة، لأنَّ الصفة لابد من أن تكون مأخوذة من فعل، أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة ولكنه لما كان هذا أو الرجل في هذا الموضع كالشيء الواحد والثاني منهما يفيد الأول بياناً وإيضاحاً أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو: مررت بزيد الكريم، فجاز لهم أن يسمو الرجل ونحوه وصفاً مجازاً لا حقيقة، وهو عطف بيان في الحقيقة(٢).

نرى ابن جني في هذه المسألة خالف أستاذه، فالتباين في الرأي مظهر من مظاهر الحرية، ودليل على عدم التقيد بقيود تمنعهم من إبداء الرأي في مسائل النحو، فالقرن الرابع الهجري هو نتيجة لما تقدمه من نشاط وقمة للتطور الطبيعي في حياة اللغة، والنحاة لا يتوارون عن تخطئة بعضهم بعضاً، ولو كان النحوي أستاذاً أو علماً من أعلام النحو كالخليل بن أحمد أو سيبويه، وليس الغرض من حصر ما يميز آراء هؤلاء النحاة عن سيبويه في موضوعات الجملة، وإنما كان الغرض هو التمثيل فحسب.

من حيث الإجمال فقد تعددت نتائج هذه الأمثلة وتنوعت، فمنها من يتعلق بالمنهج، ومنها ما يتعلق بالمصادر، ومنها ما يتعلق بالأدلة الإجمالية التي اعتمدت عليها:

١- لم يكن لنحاة القرن الرابع الهجري منهج متبع يسيرون عليه في تعقب آراء سيبويه ومذهبه إذا لم يكن لهم هدف بيان أغلاط سيبويه وإنما كانت تعقيباتهم تأتي عرضية عند شرح مسألة من مسائل النحو، أو تبعاً عند تأييده رأياً من الآراء، أو تصوراً عند إبدائهم حكماً من الأحكام.

٢- أنَّ جُلّ المسائل التي عُقب على سيبويه كانت ضمنية وفرعية بل هي في العلل الثواني

(١) سر صناعة الإعراب: ٤٦٨/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٣٥٦/١.

والثوالث.

٣- أنَّ بعض من مسائل مخالفتهم لسيبويه ظهرت لتصور مراد سيبويه على عكس ما هو عليه.

٤- أنَّ كثير من الآراء التي نُسبت إلى سيبويه لا نجدها في الكتاب، وإنما فهمت من عبارات سيبويه.

٥- يتأدب النحاة لآراء سيبويه ويجلونها، ويعتمدون مذهبه عمدةً في مسائلهم وإن خالفوه، وقد يذكرون رأيه ولا يشيرون إلى مخالفته تأدباً له.

٦- اعتمد نحاة القرن الرابع الهجري على كتاب سيبويه، فهو المعول لديهم، وبه كانوا يأخذون، ولا غرو في ذلك فقد كانوا أشد تفرداً بالكتاب، وأشد إكباباً عليه مما سواه.

٧- راعى نحاة القرن الرابع الهجري أصول هذه الصنعة والأخذ بالسماع والقياس واحترام ما أُجمع عليه.

٨- أن العلل التي اعتمدوا عليها غير متكلفة ولا مبالغ فيها، بل هي أقرب ما تكون إلى العلل التعليمية التي يؤدى بها الغرض بأيسر سبيل، ويوضح المراد بها بأخصر طريق.

٩- اتسمت عباراتهم في تعقيباتهم الصريحة على سيبويه بالأدب والاعتدال، إضافة إلى اتسامها بالمنهجية الموضوعية.

١٠- لا يستطيع الناظر لآراء نحاة القرن الرابع الهجري أن يميزها عما عند سيبويه فهي تدور حولها أو تبينها حقيقة أو تذكر علة تعليمية للإيضاح، بل أن ما عند أئمة الكوفة ونحاتها مأخوذ من كتاب سيبويه.

١١- أن تعدد آراء سيبويه في بعض المسائل دليل على تطور فكره، وسعة أفقه، وتجدد معرفته، وتنوع خاطره.

١٢- يستخدم نحاة القرن الرابع الهجري المهارة في استخدام الدليل والقدرة على استدعاء

الأصول، اجتلاب النظائر، وإقامة الأقيسة ثم إصدار الحكم المخالف – إن وجد – مصاحباً بالتعليل.

١٣- نرى استيعاب هؤلاء النحاة لكتاب سيبويه لاستظهار كنوزه وخباياه ولفهم مشاكله وقضاياه.

١٤- تقدم نحاة القرن الرابع الهجري في علوم العربية، فهم العلماء البارزون، والأئمة المحققين، إذا لم يخل مصنف من بعدهم من ذكر أقوالهم أو ترجيحاتهم أو تعليلاتهم واختياراتهم.

١٥- احتفال نحاة القرن الرابع الهجري بأقوال المتقدمين من كبار علماء العربية.

١٦- نجد مكانة متينة وفائدة جليلة عند دراسة ما ميز آراء هؤلاء النحاة عن سيبويه.

١٧- نُقل عن سيبويه بالاعتماد على الفهم، مما يستوجب علينا العودة إلى كتاب سيبويه بالدراسة والنظر والتفتيش والعزو؛ لاستخلاص رأيه والتأكد منه، دون الاعتماد القطعي على كلام العلماء في النقل عنه والعزو إليه.

١٨- أن لسيبويه عبارات غامضة، وله عبارات تحتمل عدة أوجه مما يستلزم الرجوع إلى شروحات الكتاب وما تعلق به من مصادر ومراجع.

١٩- وجود بعض التصحيفات والتحريفات والزيادات المدرجة في طبعتي هارون وبولاق، مما يجعل الباحث حائراً فيما نسب إلى سيبويه من آراء وأقوال.

٢٠- نجد لسيبويه أكثر من رأي في هذه المسألة الواحدة، مما يستوجب على الباحث قراءة الكتاب كاملاً لحصر الأقوال في المسألة الواحدة.

٢١- يغلب على نحاة القرن الرابع الهجري النزعة البصرية، على أن تلك النسبة لم تمنعهم من مخالفة المذهب البصري، تقودهم الحجة والشخصية المستقلة، والمدعومة بالبراهين والأدلة.

٢٢- نجد أهمية بالغة لكتاب الإغفال لأبي علي الفارسي، تناول فيه الفارسي المسائل التي غلط فيها – كما زعم – أبو إسحاق الزجاج في كتابه (معاني القرآن).

المبحث الثالث: الترجيح بين الآراء:

يُعدّ "الكتاب" أو كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا في النحو العربي، ويضم هذا الكتاب إلى جانب آراء مؤلفه سيبويه جهود نحويين آخرين تقدموا سيبويه، فعرف آراءهم فذكرها في كتابه واعتمد عليها كثيراً منهم:

١- عبدالله بن إسحاق الحضري (١١٧هـ).

٢- عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ).

٣- أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ).

٤- الخليل بن أحمد (١٧٤هـ).

٥- يونس بن حبيب (١٨٣هـ).

وقد حدد كتاب سيبويه لأجيال النحاة على مدى القرون معالم البحث النحوي، ومنهج معالجة قضاياه، وظل فكرهم في إطاره بغض النظر عن اختلافات جزئية بسيطة قامت عليها المدارس النحوية، وكان كتاب سيبويه من تأليفه إلى يومن اهذا أساس دراسة النحو في كل أنحاء العالم الإسلامي، والمتتبع لتاريخ النحويين العرب يلاحظ أن الكتاب كان عمدة لدراسة النحو العربي.

وكان من أكبر نحاة القرن الثالث الهجري أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) من أهم نحاة المدرسة البصرية في قرنه، وقد ألف المبرد مجموعة من الكتب اللغوية، وأهمها هو كتابه (المقتضب) وهو كتاب شامل يضم كل الجوانب النحوية والصرفية والصوتية التي تناولها كتاب سيبويه، وهذا الكاب هو الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه في تناوله لكل هذه الجوانب، وللمبرد كتاب آخر مفقود يذكره أهل التراجم باسم (الرد على سيبويه)، ويظهر من عنوان هذا الكتاب عدم اتفاق المبرد – وهو البصري – مع كبير نحاة البصرة سيبويه، أي أن وحدة المدرسة البصرية أمر نسبي، وقد أدى اختلاف وجهات نظر المبرد عن سيبويه في المسائل إلى ظهور كتاب في الدفاع عن سيبويه والرد على المبرد، وهو كتاب (الانتصار لسيبويه من المبرد) للنحوي المصري ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) وقد درس

على المبرد عدد كبير من نحاة القرن الرابع الهجري الذين كان لهم الأثر الكبير في حمل التراث النحوي ودراسته والتعليق عليه، وأهم تلاميذ المبرد:

١- أبو بكر بن السَّراج (ت ٣١٦هـ).

٢- أبو إسحاق الزَّجاج (ت ٣١١هـ).

٣- ابن درستون (ت ٣٣٠هـ).

وقد أحسَّ ابن السراج بالتصحيفات في كتاب سيبويه، فسعى إلى التوصل إلى النص الصحيح، فسجل ملاحظاته حول اختلاف نسخ كتاب سيبويه في كتابه أصول النحو، ويعد كتاب ابن السراج الكتاب النحوي الثالث بعد كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، وهناك مواضع كثيرة نقل بعضها السيرافي في شرحه للكتاب تشهد بجهد ابن السراج في تحقيق نص كتاب سيبويه.

وفي منتصف القرن الرابع الهجري عرفت بغداد ثلاث شخصيات مرموقة من اللغويين والنحويين، فقد ظهر أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) بشرحه الكبير لكتاب سيبويه أيضاً، وثالث هؤلاء الأعلام فهد أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وقد وصل إلينا من نتاجه "الشرازيات"، و"العسكريات"، و"الحجة في القراءات".

وقد تتلمذ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) على هؤلاء النحاة الأعلام فأصبح أهم نحاة بغداد في عصره ولعل من أهم كتبه "الخصائص" و "سر صناعة الإعراب".

وفي مصر والأندلس ظهر ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ).

ومهما يكن فإن نحاة القرن الرابع الهجري لم يسعوا إلى بيان نزعة جديدة ظهرت على أيديهم، وإنما كان شرحاً لآثار سابقين أعلام، وقلّ أن ينفرد أحدهم برأي، ولكن تبقى شخصية النحوي شخصية عالم واسع المعرفة كثير الثقافة، لم يتعصب لمذهب بعينه، أو لشيخ لذاته، وخلافهم – في الأغلب – لم يكن في أصول النحو ولا في أبوابه وفصوله، وكذا فإن أكثر المسائل الخلافية المدروسة إنما تتعلق بتعليل إعراب أو توجيه ظاهرة نحوية أو ترجيح

أحسن الوجوة المحتملة، أما المسائل التي يترتب عليها الخلاف في أثر معنوي فقليلة جداً.

الترجيح لبعض المسائل:

١ – الاختلاف في الأصل للمرفوعات:

الخلاف في هذه المسألة أصله الخلاف في أصلية الاسم أو الفعل، والراجح أن كليها أصل، لأن كلاً منهما حقل خاص وأسلوب خاص في الكلام وهذه من المسائل الفرعيات التي لا تجدي، يقول أبو حيان: "وهذا الخلاف لا يجدي فائدة"[١].

٢ – العامل في رفع المبتدأ:

يظهر في آراء العلماء أن جعل الابتداء هو العامل في المبتدأ هو الراجح، وهو رأي سيبويه، وكذلك هو رأي جمهور البصريين.

٣ – رافع الاسم الواقع بعد الظرف الجار والمجرور:

الراجح ما ذهب إليه سيبويه أنه يرتفع بالابتداء.

٤ – عامل الرفع في الخبر:

الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، وفيه يظهر عناية النحاة برأي سيبويه ونقلهم عنه وتعلقهم به في أدق مسائله.

٥ – تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية:

قسم سيبويه الجملة إلى اسمية وفعلية، وقد زاد الفارسي قسماً ثالث وهي الجملة الظرفية، وزاد غيرهما أقساماً أخرى إلا أن المتأمل يرى أن هذه التقسيمات لا تخرج عما قسمه سيبويه.

٦ – وقوع الجملة الخبرية طلباً:

نرى عناية العلماء بكتاب سيبويه، وابن السراج يميل إلى أن الخبر يقع جملة، فذا مما

---

(١) شرح اللمحة البدرية: ١-٣٣٦.

ورد في كلام العرب ولا حاجة إلى التأويل والتقدير، وأرجح وقوع الخبر جملة.

٧ – رافع الفاعل:

هذه المسألة من المسائل الخلافية طويلة الذيل عديمة الفائدة والراجح ما صرح به ابن جني في أن "الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره..." (١).

٨– تقديم الفاعل على فعله:

لا يجوز تقدم الفاعل على فعله، فالفاعل وفعله كالجزء الواحد لا يجوز تقديم العجز على الصدر فكذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وكذلك لأمن اللبس.

٩ – الفعل الذي لا يتعدى لا يبنى منه نائب فاعل:

الأقوى أن الفعل الذي لا يتعدى لا يبنى منه لنائب الفاعل، ولا يكون له مفعول، ويجوز إضمار المصدر.

١٠ – ما ينوب عن الفاعل المصدر أو الجار والمجرور:

مذهب الجمهور أن المجرور هو النائب عن الفاعل بعد حذفه والدليل لسان العرب: فالعرب تصرح معه المصدر نحو: سير بزيد سيراً بالنصب، فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر، والأولى أن سلم بأن المعنى هو الذي يحدد ما ينوب عن الفاعل من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور بحسب أهميته عند المتكلم.

١١ – التضمين:

لَعِبَ التضمين اللغوي دوراً كبيراً في إثارة الخلافات النحوية والمعنى المقصود من الفعل المضمن، فالفعل (تعزموا) ضمن معنى: تنووا، فاكتسب التعدية، وذلك في قول الله تعالى: ﴿تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

١٢ – الخفة:

لعبت الخفة دوراً كبيراً كذلك في إثارة الخلافات النحوية وذلك في مثال: ذهبت الشام وأصلها ذهبت إلى الشام، والكثير من مسائل الخلاف راجعة إلى ظاهرة الخفة.

---

(١) الخصائص: ١/١١٠.

١٣ – تقدم المفعول على فاعله:

يتبين لنا حذاقة ابن جني في خصائصه، وتنبيهه إلى أدق التفاصيل منها، فقد منع قولهم: ضرب غلامُه زيداً، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقدم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا وجب أن تقول: ضرب زيداً غلامُه.

١٤ – المصدر والفعل:

ذهب نحاة البصرة إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر، بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، والأقوى أن يكون لكل منهما حجج وبراهين، والرأيان جديران بالأخذ، وكلاهما طريق لدراسة الجملة العربية.

١٥ – قمت للأدب:

يرى الزجاج أن هذه الصورة صورة من صور المفعول المطلق لبيان النوع، كأنك قلت: تأديباً، بينما يرى غيره أنه مفعول لأجله، والناظر يرى تشابهاً بين تأويل الزجاج وبين ما ذهب إليه أكثر نحاة القرن الرابع الهجري.

١٦ – عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس:

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية، كما يجوز عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، بشرط اتفاقهما خبراً وإنشاء، ومثاله: عطف الجملة الاسمية: "ولا هم يستعتبون" على الجملة الفعلية: "لا يؤذن لهم" من قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [النحل: ٨٤] ولا يجوز عطفها على الجملة الأولى: "نبعث من كل أمة" مراعاة لقاعدة الترتيب.

١٧ – ناصب المفعول معه:

الأقوى هو مذهب جمهور النحاة والبصريين أنه منصوب بما تقدمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو، وهذا القول فيه السلامة من الإطالة في التأويل والتقدير.

١٨ – مصطلح المفعول لأجله:

كان الفراء يسمي المفعول لأجله تفسيراً، والصحيح أن التغيير في المصطلح لا يذهب ما اتفقوا عليه من مفاهيم، فالمصطلحات يلحقها اختلاف والمفاهيم فيها تشابه كبير.

١٩ – عامل النصب في المفعول لأجله:

الأقوى في ناصب المفعول لأجله على تقدير حرف الجر الدال على التعليل، وهذا هو مذهب البصريين، وهو عندهم من أنواع المفعول به.

٢٠ – انتصاب الاسم الثاني من الحال الدالة على الترتيب:

الأقوى: أنه منصوب لأنه توكيد للأول.

الخاتمة

١- لم يفرد النحاة للجملة بابا في كتبهم كما أفردوا للكلام واللفظ المفرد.

٢- لعل أول من استخدم مصطلح الجملة الفراء؛ فقد ورد في كتابه معاني القرآن ثلاث مرات، ثم المبرد وذلك في قوله: "إنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"(١).

٣- أن تعريفات العلماء للجملة نوعان:

أحدهما: يقدم الجملة من حيث هي تركيب يحتوي على عنصرين (مسند ومسند إليه) سواء أفادت معنى أو لم تفد.

والآخر: يقدم الجملة على أنها تركيب نواته قائمة على عنصرين أساسيين، وهو تركيب ذو وظيفة دلالية.

٤-أننا بحاجة ماسة لمعرفة مصطلحات علماء القرن الرابع في تعريف الجملة اصطلاحا وعلاقتها بتعريفهم للكلام.

٥- يمكن القول بأن النحويين منذ سيبويه لم يخرجوا في تقسيمهم للجمل عن التقسيم الثنائي: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومهما تنوعت أشكال الجمل، فهي مندرجة تحت هذين النوعين، ولم يستخدم الأوائل مصطلحي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بل كانوا يقولون: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل إلى عهد عبد القاهر الجرجاني.

---

(١) انظر: المقتضب (٨/١).

المصادر والمراجع:

١- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب (دراسة وتحليل)، أيوب جرجس عطية، القيسي، دار الإيمان للطباعة والنشر، الاسكندرية.

٢- ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي) تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٣- الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٤- إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

٥- إنباه الرواة على إنباه النحاة: القفطي (جمال الدين، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي)، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري (كمال الدين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

٧- أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الندورة الجديدة، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.

٨- الإيضاح: الفارسي (أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، النحوي) تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٦هـ.

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

١٠- البيان في شرح اللمع: الشريف الكوفي (عمر بن إبراهيم)، تحقيق: علاء الدين حموية،

دار عمّار، عَمّان، ط١، ١٤٢٣هـ.

١١- التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشدة، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

١٢- التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

١٣- التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ.

١٤- تقويم الفكر النحوي عند المحدثين: سلمان عباس حسن، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

١٥- ثمار الصناعة في علوم العربية: الدينوري (أبوعبدالله، الحسين بن موسى بن هبة الله الملقب بالجليس)، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ.

١٦- الجامع الصغير في النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٧- الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم: طلال يحيى إبراهيم الطوبجي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥م.

١٨- الجمل التي لها محل من الإعراب في القرآن الكريم: ليلى محمد، أطروحة دكتواره، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥م.

١٩- الجملة العربية تأليفها وتقسيمها: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان (محمد بن علي) تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢١- الخصائص: ابن جني (أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٢٢- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شرح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري: هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمّان، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٣- دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٤- دلائل الإعجاز: الجرجاني (عبدالقاهر بن عبدالرحمن)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط٣، القاهرة.

٢٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

٢٦- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م.

٢٧- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري: تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب، دمشق، ١٩٧٥م.

٢٨- رسالة الحدود: الرماني (علي بن عيسى بن علي الرماني المعتزلي)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

٢٩- سر صناعة الإعراب: ابن جني (أبو الفتح عثمان، عثمان بن جني الموصلي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٠- سنن أبي داود: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣١- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (زين الدين، أبو الوليد، خالد بن عبدالله) تصحيح لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

٣٢- شرح اللمع: الباقولي الأصفهاني (أبو الحسن بن الحسين) تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط،

١٤١٠هـ.

٣٣- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٤- شرح المفصل: ابن يعيش (يعيش ابن يعيش الأسدي الموصلي)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٥- شرح جمل الزجاجي: ابن هشام، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣٦- شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق: محمد ياسر شرف، دار إحسان، طهران، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٧- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الخير، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٨- شرح كتاب سيبويه: السيرافي (أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان)، تحقيق: أحمد مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٩- شعر عبده بن الطبيب: تحقيق: يحيى الجبوري، جامعة بغداد، دار التربية، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

٤١- في التحليل اللغوي: خليل عمايرة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٩٨٧م.

٤٢- في نحو اللغة وتراكيبها: خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤م.

٤٣- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المجلد ١١، العدد ١، ١٩٧٤م.

٤٤- الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٤٥- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري (أبو البقاء عبداله بن حسين، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٦- اللمع في العربية: ابن جنى (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هت،

٤٧- مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٨م.

٤٨- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٤٩- المسائل البصريات: الفارسي (أبو علي الفارسي النحوي)، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ.

٥٠- المسائل العسكريات في النحو العربي: الفارسي (أبو علي الفارسي النحوي)، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

٥١- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج (أبو إسحاق، إبراهيم بن السري) شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ.

٥٢- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، بيت الحكمة، ساعدت جامعة بغداد في نشره، تسلسل التعضيد (٨)، السنة الدراسية ١٩٨٦-١٩٨٧م.

٥٣- معجم الأدباء: ياقوت (شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحمدي)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام (أبو محمد، جمال الدين بن هشام)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٥٥- مفتاح العلوم: السكاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمد)، تحقيق: نعيم زرزور، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٥٦- مفهوم الكلام المفيد بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين: طالب عبدالرحمن، مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد ٢٤، ١٩٩٢م.

٥٧- المقتضب: المبرد (أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي)، تحقيق: محمد بن عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٥٨- المنهاج شرح صحيح مسلم: النووري (أبو زكريا، يحيى بن شرف)، حققه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١٠، ١٤٢٥هـ.

٥٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري (أبو البركات، كمال الدين)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ط٣.

٦٠- همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٦١- الوافي بالوفيات: الصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبدالله)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٢- وفيات الأعيان: ابن خلكان (أبوالعباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الآيات القرآنية

الآية القرآنية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿الله محيط بالكافرين﴾	١٩	البقرة	٣٣
﴿الله خلق كل دابة من ماء﴾	٤٥	النور	٣٣
﴿الله نور السماوات والأرض﴾	٣٥	النور	٣٧
﴿أولئك هم الفاسقون﴾	٤	النور	٣٧
﴿إن الذين يستأذنونك اولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله﴾	٦٢	النور	٣٨
﴿ولا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض ومأواهم النار ولبئس المصير ﴾	٥٧	النور	٣٨
﴿والذين يرمون أزواجهم و لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ﴾	٦	النور	٣٨
﴿وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم ﴾	٢٨	النور	٣٨
﴿ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم ﴾	٣٥	النور	٣٨
﴿هذا بهتان عظيم ﴾	١٦	النور	٣٩
﴿أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	الإسراء	٣٩
﴿ هل من خالق غير الله ﴾	٣	فاطر	٤٧
﴿بأيكم المفتون ﴾	٦	القلم	٤٧

الآية القرآنية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وأجل مسمى عنده﴾	٢	الأنعام	٥٠
﴿لعبد مؤمن خير من مشرك﴾	٢٢١	البقرة	٥٠
﴿من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾	٥٤	البقرة	٥٠
﴿فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾	١٣	الأحقاف	٥٠
﴿أإله مع الله﴾	٦٠	النمل	٥١
﴿هل من مزيد﴾	٣٠	ق	٥١
﴿سلامٌ عليك سأستغفر لك ربي﴾	٤٧	مريم	٥١
﴿سلام على إل ياسين﴾	١٣٠	الصافات	٥١
﴿ويل للمطففين﴾	١	المطففين	٥١
﴿لكل أجل كتاب﴾	٣٨	الرعد	٥١
﴿ولدينا مزيد﴾	٣٥	ق	٥١
﴿طاعة وقول معروف﴾	٢١	محمد	٥١
﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾	٢٦٣	البقرة	٥١
﴿كل نفس ذائقة الموت﴾	٣٥	الأنبياء	٥٢
﴿قالوا بل أنتم لا مرحباً بكم﴾	٧٠	ص	٥٦
﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين﴾	٩	العنكبوت	٥٦

الآية القرآنية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً﴾	٥٨	العنكبوت	٥٦
﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾	٦٩	العنكبوت	٥٦
﴿قل هو الله أحد﴾	١	الإخلاص	٥٧
﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾	٩٧	الأنبياء	٥٧
﴿وكُلٌ وعدَ الله الحسنى﴾	١٠	الحديد	٥٨
﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾	٤٣	الشورى	٥٨
﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾	٤١	النازعات	٥٨
﴿الحاقة ما الحاقة﴾	١-٢	الحاقة	٥٨
﴿وأصحاب اليمين ما أ صحاب اليمين﴾	٢٧	الواقعة	٥٨
﴿والذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المحسنين﴾	١٧٠	الأعراف	٥٨
﴿والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار﴾	٣٦	الأعراف	٥٨
﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾	٣٦	الإسراء	٥٨
﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة﴾	٦٣	الحج	٥٩

الآية القرآنية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد﴾	١٦	البروج	٦٥
﴿صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لا يرجعون﴾	١٨	البقرة	٦٦
﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾	٣	البقرة	٦٩
﴿تشخص فيه الأبصار﴾	٤٢	إبراهيم	٦٩
﴿يكاد زيتها يضيء﴾	٣٥	النور	٦٩
﴿ويلعنهم اللاعنون﴾	١٥٩	البقرة	٧٠
﴿يحبون أن تشيع الفاحشة﴾	٩	النور	٧٠
﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾	١	الكوثر	٧٠
﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾	٤٣	النور	٧٠
﴿لعنوا في الدنيا والآخرة﴾	٢٣	النور	٧١
﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾	٧٨	البقرة	٨٩
﴿لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾	١١٤	البقرة	٨٩
﴿ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله﴾	٢٣٥	البقرة	٩٦
﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾	٦٣	النور	٩٦
﴿فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً﴾	٩٦	الأنعام	١٠٠

الآية القرآنية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ويوم نبعث من كل أمة شهيد ثم لا يؤذن للذين كفروا ولا هم يستعتبون﴾	٨٤	النحل	١٣١
﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾	١٩	البقرة	١٠٥
﴿فخرج منها خائفاً يترقب﴾	٢١	القصص	١٠٦
﴿تعثوا في الأرض مفسدين﴾	٨٥	هود	١٠٦
﴿ويقولون متى هذا ا لوعد﴾	٢٥	الملك	١١٢
﴿إنه كان فاحشة ومقتاً﴾	٢٢	النساء	١١٤
﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾	٨	هود	١١٥
﴿إن الذين تدعون من دون الله عبد أمثالكم﴾	١٩٤	الأعراف	١١٦
﴿إنْ عندكم من سلطان بهذا﴾	٦٨	يونس	١١٦
﴿إن هذان لساحران﴾	٦٣	طه	٥٨
﴿قل اللهم فاطر﴾	٤٦	الزمر	١٢٢
﴿تعزموا عقدة النكاح﴾	٢٣٥	البقرة	١٣٠
﴿ويوم نبعث في كل أمة شهيداً ثم لا يؤذن للذين كفروا ولا هم يستعتبون﴾	٨٤	النحل	١٠١

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث الشريف	الصفحة
«... ومن لم يستطع فعليه بالصوم... »	٤٧
«أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله»	٥٧

فهرس الأعلام

- ابن الحاجب
- ابن السراج
- ابن برهان
- ابن جني
- ابن عصفور
- ابن عطية
- ابن عقيل
- ابن كيسان
- ابن هشام
- ابن يعيش
- أبو الحسين
- أبو حيان
- الأخفش
- أفلاطون
- الأنباري
- ثعلب
- الجرجاني
- الجزولي
- الجليس
- الخليل الفراهيدي
- الرماني

- الزمخشري
- سيبويه
- السيرافي
- الشريف الكوفي
- الفارسي
- الفراء
- الكسائي
- مالك
- المبرد

فهرس الموضوعات

المـــوضـــــوع	رقم الصفحة
ملخص الرسالة باللغة العربية	٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	٤
الإهداء	٥
شكر وتقدير	٦
المقدمة	٧
أسباب اختيار الموضوع	١٠
أهداف البحث	١١
مشكلة البحث	١٢
منهج البحث	١٣
التمهيد	١٤
المبحث الأول: الجملة في النحو العربي عموماً	١٥
المبحث الثاني: أهمية البحث في الجملة	١٩
المبحث الثالث: بداية نشأة مصطلح "الجملة" في العربية وتاريخ ظهوره	٢٠
الفصل الأول **مفهوم الجملة ومصطلحها وتعريفاتها عند نحاة القرن الرابع الهجري**	٢٢
المبحث الأول: مفهوم الجملة	٢٣
المبحث الثاني: مصطلح الجملة	٢٧

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث: تعريفات الجملة، والفرق بينها وبين الكلام	٢٩
الفصل الثاني **طبيعة الجملة ومكوناتها واستقلاليتها وأنواعها**	٣٢
المبحث الأول: طبيعة الجملة وطبيعة مكوناتها	٣٣
المبحث الثاني: استقلالية الجملة	٧٨
المبحث الثالث: أنواع الجملة	٨١
الفصل الثالث **دراسة مجملة للجملة في العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري**	٨٥
المبحث الأول: مجمل آراء النحاة في الجملة العربية عند نحاة القرن الرابع الهجري	٨٦
المبحث الثاني: ما يميز آراء هؤلاء عن رأي سيبويه في الجملة	١١٠
المبحث الثالث: الترجيح بين الآراء	١٢٧
الخاتمة	١٣٣
فهرس المراجع	١٣٤
فهرس الآيات القرآنية	١٤٠
فهرس الأحاديث والآثار	١٤٥
فهرس الأعلام	١٤٦
فهرس الموضوعات	١٤٨